الأمم المتحدة

CEDAW/C/VNM/5-6

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
1 November 2005
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الدورية الخامسة والسادسة المجمعة للدول الأطراف

فيتنام*

* تصدر هذه الوثيقة دون إخضاعها لعملية تحرير رسمي.

للإطلاع على التقرير الأولي الذي قدمته حكومة فييتنام ونظرت فيه اللجنة في دورتها الخامسة، أنظر الوثيقة CEDAW/C/5/Add.25، وللإطلاع على التقرير الدوري الثاني الذي قدمته حكومة فييتنام ونظرت فيه اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين، أنظر الوثيقة CEDAW/C/VNM/2. وللاطلاع على التقرير الدوري الجامع للتقريرين الثالث والرابع الذي قدمته حكومة فييتنام ونظرت فيه اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين، انظر الوثيقة CEDAW/C/VNM/3-4

05-39923 (A)

ديباجة

تنفيذا للمادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبموجب توجيهات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، قدمت فييتنام إلى الأمم المتحدة أربعة تقارير دورية اعتمدتها اللجنة.

وبالإذن من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ستقدم فييتنام التقريرن الدوريين الخامس والسادس عن تنفيذ الاتفاقية في فييتنام في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ مجتمعين في تقرير واحد. وهي فترة واصلت فيها فييتنام إصلاحاتها الاقتصادية مع التصدي للتحديات الرئيسية النابعة من الآثار السلبية التي خلفتها الكوارث الطبيعية والفيضانات وحالات الجفاف في جميع مناطق البلد، ومن المشاكل الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاندماج الاقتصادي والمنافسة الحادة في الأسواق الدولية. ومما كان له تأثير سلبي شديد على التنمية خلال السنوات الثلاث الماضية في فييتنام وأدى إلى احتواء زخم النمو الاقتصادي في البلد، هو أن الاقتصاد الإقليمي لم يستأنف اكتساب الزخم القوي في النمو بعد الأزمة المالية- الاقتصادية، ونتيجة للآثار التي ترتبت علن حادثة ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة، وخصوصا المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وحرب العراق عام في ٢٠٠٣.

وبعد التقرير الموحد الذي ضم التقريرين الثالث والرابع، يستكمل هذا التقرير المعلومات عن الحالة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية في فييتنام ، وفيما يتعلق بإصلاح النظم والسياسات في المجالين االسياسي والتشريعي، وتنفيذ القوانين والسياسات وكذلك القضايا العالقة وحلولها وفقا لكل حكم من أحكام الاتفاقية خلال السنوات الثلاث الماضية. ويستعرض التقرير أيضا المنجزات التي سجلتها دولة فييتنام وشعبها في تحقيق منهاج بيجين والالتزامات الناشئة عن مؤتمر بيجين + 5 مع إيلاء اعتبار جدي للتوصيات التي وجهتها اللجنة المعنية بالقضاء على االتمييز ضد المرأة إلى فييتنام عند ما قدمت تقريرها عام ٢٠٠١.

ويتكون هذا التقرير مما يلي:

- ديباجة
- الباب الأول: قضايا عامة
- الباب الثاني: تنفيذ الاتفاقية

- خاتمة

- مرفقات

ومن أجل وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، أنشئت لجنة صياغة تضم ٢٢ عضوا يمثلون الهيئات ذات الصلة من الوزارت والوكالات الحكومية والمنظمات الاجتماعية- السياسية. ويرأس هذه اللجنة نائب لوزير الخارجية يعمل أيضا كنائب لرئيس اللجنة الوطنية الفيتنامية للنهوض بالمرأة.

وفي الإعداد لهذا التقرير، بذلت لجنة الصياغة الكثير من الجهود في جمع وتحليل البيانات الإحصائية وعقدت حلقات عمل مختلفة مع الوكالات الحكومية والمنظمات الاجتماعية- السياسية وممثلات المرأة من جميع مناحي الحياة، ومع الباحثين والاختصاصيين الاجتماعيين للاستفادة من مدخلاتهم، كل منهم في مجال اختصاصه.

ولما كانت وجهات نظر دولة فييتنام قد عرضت من قبل في التقارير السابقة، فإنها تواصل تحفظها على الفقرة ١ من المادة ٢٩ من الاتفاقية. غير أنها ستنظر في سحب هذا التحفظ في الوقت المناسب. وتنظر أيضا في توقيع البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

الباب الأول – قضايا عامة

الصورة العامة لفييتنام

تقع جمهورية فييتنام الاشتراكية في جنوب شرق آسيا، وتشغل مساحة طبيعية تزيد على ٠٠٠ ٣٣١ كيلومتر مربع.

وتضم فييتنام ٥٤ قومية إثنية غالبيتهم فييتناميون (Kinh)، إذ يمثلون ٨٦,٨ في المائة من مجموع السكان. واللغة الفيتنامية هي اللغة الرسمية.

ومدينة هانوي هي عاصمة جمهورية فييتنام الاشتراكية.

ارتفع عدد سكان فييتنام من ٥٩٧ ٧٦ مليون نسمة عام ١٩٩٩ إلى ٩٠٢ ٨٠ مليون عام ٢٠٠٣. وتشكل النساء من مجموع السكان ٨, ٥٠ في المائة. وفي عام ٢٠٠٢ كانت كثافة السكان ٢٤٥ شخصا للكيلومتر المربع، وشكل سكان المدن ٢٥,٧ في المائة . وفي عام ٢٠٠٢، كانت نسبة السكان دون ١٥ سنة من العمر ٣٠ في المائة، وارتفعت نسبة السكان الذين يزيد عمرهم على ٦٥ سنة إلى ٦,٣ في المائة. وفي ٢٠٠٣، انخفض معدل النمو السكاني إلى ١,٤ في المائة، وكان معدل وفيات الأطفال دون السنة ودون الخمس سنوات من العمر ٢١ في المائة و ٤٢ في المائة على التوالي، وكان معدل وفيات الأمومة ٠,٨٥ في المائة.

وارتفعت نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة الى مايقرب من ٢٧ في المائة عام ٢٠٠٣.

وفي عام ٢٠٠٢، بلغ عدد السكان الذين هم في سن العمل وقادرون على العمل ٤٤,٧٣ مليون (يمثلون ٥٦,١ في المائة من السكان) وتشكل النساء ٥٠,٦ في المائة منهم. وارتفع عدد العاملين في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني من ٣٦,٧ مليون عام ٢٠٠٠ إلى ٣٨,٧ مليون و ٤١,٢ مليون و٥٠,٩ مليون في الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على التوالي، وتشكل النساء أكثر من ٥٠ في المائة منهم.

وفي عام ٢٠٠٢، كان متوسط العمر المتوقع للرجل ٧١ سنة، وكان متوسط العمر المتوقع للمرأة ٧٣ سنة.

وفي عام ٢٠٠٣، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أكثر من ٤٨٥ دولارا، وكان معدل التضخم عند ٣ في المائة، وكانت نسبة البطالة في المناطق الحضرية ٥,٧٨ في المائة، تشكل نسبة البطالة بين النساء منها ٧,٢٢ في المائة.

واصلت فييتنام ، خلال السنوات الثلاث الماضية، عملية دوي موي للإصلاح التي بدأها الحزب الشيوعي عام ١٩٨٦. وأعلنت استراتيجية تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ وهدفها العام هو " انتشال فييتنام من حالة التنمية المتخلفة، وتحسين الحياة المادية والثقافية والروحية للشعب بدرجة كبيرة، وإرساء الأساس لجعل فييتنام بلدا حديثا ومصنعا بحلول عام ٢٠١٠، وتنمية الموارد البشرية، والقدرة العلمية والتكنولوجية، والهياكل الأساسية، والقوة الاقتصادية، والدفاع والأمن، وتضع الأسس لمؤسسات الاقتصاد السوقي ذات الوجهة الاشتراكية، والنهوض بمكانة فييتنام في الساحة الدولية، وجعل الناتج المحلي الإجمالي ضعف ماكان عليه في عام ٢٠٠٠، وتحسين مؤشر االتنمية البشرية بدرجة كبيرة والقضاء على الفقر، والحد بسرعة من الأسر الفقيرة، ورفع متوسط العمر المتوقع إلى ٧١ سنة، وتعميم التعليم الثانوي المتوسط، وخفض حالات سوء التغذية بنسبة ٢٠ في المائة، وتحسين حياة الشعب المادية والثقافية والروحية تحسينا كبيرا في بيئة تتسم بالأمن والصحة، وصون البيئة الطبيعية وتحسينها". وتركز الاستراتيجية على بناء القدرة البشرية وتنميتها، مستغلة إلى أقصى الحدود فاعلية تنمية الموارد البشرية من أجل بناء فييتنام "بلدا قويا يتمتع شعبه بالرخاء، ويعيش في مجتمع يسوده العدل والديمقراطية والتقدم". وتنفيذ الاستراتيجية يساعد أيضا الحكومة الفيتنامية على التحقيق الفعال لالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة التي ورد وصفها في الديباجة، تمكنت فييتنام من إيجاد حلول ملائمة للحفاظ على الاستقرار السياسي وتعزيز التنمية الاجتماعية–الاقتصادية. تقوم الوكالات الحكومية على كافة المستويات ببإصلاحات إدارية. واستمر العمل في تحقيق الانسجام بين القوانين والسياسات مما يساعد على التعجيل بعملية دويموي للإصلاح.

وفي الفترة مابين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣، سجل الاقتصاد نموا عاليا نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة إذ بلغ معدل النمو ٦,٨ في المائة و ٦,٩ في المائة و ٧,٠٨ في المائة و٧,٢٦ في المائة في الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على التوالي. وتحول الهيكل الاقتصادي وفقا لمسار التصنيع و التحديث. وشوهد النمو في جميع قطاعات الاقتصاد. ففي عام ٢٠٠٣، كانت حصة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي كما يلي: ٢١,٨٣ في المائة للزراعة والحراجة وصيد الأسماك (٢٤,٥ في المائة عام ٢٠٠٠)، و ٣٩,٥ في المائة للصناعة

والإنشاء (٣٦,٧ في المائة عام ٢٠٠٠)، و ٣٨،٢٢ في المائة للخدمات (٣٨,٧٤ في المائة عام ٢٠٠٠)، وبلغ الناتج الصناعي ٩٩٠ ٣٠٢ بليون دونغ فييتنامي، أي بزيادة ١٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٣، كان عائد الصادرات ١٧٦ ٢٠ بليون دونغ فييتنامي، وفي ذلك العام بلغ حاصل أغذية الحبوب أعلى مستوى له، ٣٧,٤ مليون طن، أي بزيادة مليون طن (٣ في المائة) عما كان عليه عام ٢٠٠٢.

وفي موازاة المنجزات الاقتصادية، شهدت عملية الإصلاح في فييتنام أيضا تطورا مشجعا في الميدان الاجتماعي. ومما يلفت النظر، أن دليل التنمية البشرية أعلى من مؤشرات النمو الاقتصادي. فوفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية عام ٢٠٠٣ في ١٧٥ بلدا، كانت فييتنام في الدرجة ١٠٩ من حيث التنمية البشرية، إذ بلغ دليل التنمية البشرية ٠,٦٨٨ بينما كانت في المرتبة ١٢٨ من حيث معدل دخل الفرد. ودليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في فييتنام هو ٠,٦٨٧ (صنفت في المرتبة ٨٩ بين ١٤٤ دولة). وبناء على ذلك، اعتبرت فييتنام من أنجح البلدان في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. لايكاد يوجد تفاوت في فييتنام بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية المرتبط بنوع الجنس. وفضلا عن ذلك، تواصل فييتنام احتلال مركز الطليعة بين البلدان النامية من حيث الحد من الفقر وتسجيل النتائج المشجعة في ميادين توليد فرص العمل والتعليم والتدريب والسكان وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية. فبرنامج الأهداف الوطنية للحد من الفقر وخلق فرص العمل يساعد ٠٠٠ ٣٠٠ أسرة سنويا على الخلاص من الفقر. وفي عام ٢٠٠٣، انخفضت نسبة الأسر الفقيرة بحيث أصبحت ١١,٨ في المائة فقط. فقد تم خلال السنوات الثلاث الماضية، خلق ٤,٣ مليون فرصة عمل، نصفها للنساء. وفي عام ٢٠٠٢، كانت نسبة التعليم ٩٤ في المائة بين السكان ككل و ٩٢ في المائة للنساء. وفي عام ٢٠٠٣، حققت ١٩ محافظة ومدينة تعميم التعليم الإعدادي وفقا للمعايير الوطنية. وفيما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، كانت الرعاية الصحية للشعب، خاصة للأمهات والأطفال، في تحسن متواصل. واستمر المعدل الكلي للولادات وللتمو السكاني الطبيعي في الانخفاض، بحيث وصل إلى المستويات ٢,١٣ و ١,٤٧ في المائة على التوالي عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٢، أنشئت مراكز صحية وصناديق للعقاقير الأساسية في أكثر من ٩٠ في المائة من الكميونات والمقاطعات لتلبية حاجة الشعب إلى الفحص الطبي والمعالجة الطبية. واستمر في الزيادة سنة بعد سنة الاستثمار الحكومي في الميادين الاجتماعية، بحيث أصبح يمثل أكثر من ٢٥ في المائة من بند الانفاق في ميزانية الدولة.

وعلى الرغم من ذلك، مازال الفقر والفجوة في الدخل بين المناطق يشكل عقبة في طريق تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. والتحديات الرئيسية في الوقت الحاضر هي بقاء نسبة الأسر الفقيرة عالية عموما في المناطق الريفية والمناطق النائية ومناطق الأقليات الإثنية التي تواجه مصاعب اقتصادية واجتماعية. وأشد الناس ضعفا المزارعات في المناطق النائية والمناطق الجبلية، لاسيما المزارعات غير المتزوجات، والأسر المعيشية التي ترأسها امرأة والنساء المسنات. فالنساء الفقيرات يضطرن إلى العمل وقتا أطول وبدخل أقل، ونادرا ما يكون لديهن الحق في اتخاذ القرارت في أسرهن ومجتمعهن، ولذلك يكون وصولهن إلى موارد ومنافع السياسات العامة محدودا.

وخلاصة القول هي أن الحكومة الفيتنامية، على الرغم من الصعوبات والتحديات الكثيرة، استمرت في الإصلاح، خلال السنوات الثلاث الماضية، وسجلت إنجازات مرموقة في مجال النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وتحسنت حياة الشعب تدريجيا، وترسخ الأمن والاستقرار الاجتماعي- الاقتصادي. وهذه شروط هامة جدا للمرأة كي تتمكن من المشاركة في تنمية البلد والاستفادة من منافع التنمية على قدم المساواة مع الرجل.

الهيكل السياسي العام

خلال السنوات الماضية، استمر استقرار النظام السياس في فييتنام (أنظر التقارير السابقة). واستمر تعزيز وكالات الدولة على المستويات المركزية والمحلية، مما كفل لها ممارسة وظائفها بشكل أفضل والإرتقاء بنوعية وكفاءة أنشطتها وفقا لمبادئ الدستور والقانون.

وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اعتمدت الجمعية الوطنية التابعة للمجلس التشريعي العاشر، في دورتها العاشرة، القرار 51/2001/QH10 المتعلق بتعديل دستور عام ١٩٩٢. ونتيجة لهذا التعديل، تعزز دور الجمعية الوطنية، بوصفها الهئية العليا الممثلة للشعب، في ميادين صنع الدستور وسن القوانين والرقابة العليا، ومن ثم تمت حماية حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها حقوق المرأة. وعُدلت وظائف ومسؤوليات رئيس الوزارء وهيئة الإدعاء العليا بغية جعل الجهاز التنفيذي أكثر كفاءة، ومعالجة الفساد، والحد من الحواجز البيروقراطية. فالمادة ٢ من الدستور المعدل تنص على أن دولة جمهورية فييتنام الاشتراكية دولة اشتراكية يحكمها القانون وهي من الشعب وللشعب؛ والمواطنون جميعا متساوون أمام القانون، بصرف النظر عن الجنس والعرق والطبقة الاجتماعية. ويستمر القانون بدعم وحماية حقوق المرأة بدون أي شكل من أشكال التمييز.

وتنص المادة ٩ من الدستور المعدل على أن جبهة الوطن الفيتنامي هي الحلف السياسي والتحالف الطوعي للمنظمات البارزة السياسية والاجتماعية-السياسية، بما فيها الاتحاد النسائي، والمنظمات الاجتماعية والأفراد الممثلون لمختلف الطبقات من جميع مناحي الحياة ومن الإثنيات والأديان والفيتناميون الموجودون عبر البحار. وتستطيع المرأة من خلال المنظمات النسائية أن تطالب بحماية مصالحها القانونية والمشروعة حين تنتهك هذه المصالح.

الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

استمر العمل في توطيد الإطار القانوني والهيكل التنفيذي المتعلقين بحماية حقوق الإنسان كما بينا في التقارير السابقة.

وفي أثناء الدورة العاشرة للمجلس التشريعي (١٩٩٧- ٢٠٠٢)، اعتمدت الجمعية الوطنية ولجنتها الدائمة ٣٥ قانونا و٤٤ أمرا وقرارا واحدا بشأن تعديل دستور عام ١٩٩٢، و ٦ قرارات بشأن برنامج صنع القوانين والأوامر. وفيما بين عامي٢٠٠١ و ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية الوطنية ولجنتها الدائمة ٢٠ قانونا و١٦ أمرا، تشمل قوانين وأوامر تتعلق بالحقوق المتساوية للمرأة (أنظر المرفق ٢). وبوجه عام، أرست هذه الوثائق الأساس القانوني لتحسين كفالة حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة. وبخاصة، اعتُمد قانون الإجراءات الجنائية الذي تضمن أحكاما تعزز الحماية لحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية.

وحدثت أيضا تطورات عديدة فيما يتعلق بتنفيذ القوانين. فقد دأبت الحكومة على توطيد الوثائق القانونية التي اعتمدتها الجمعية الوطنية وتوفير التوجيهات المتعلقة بها وتعزيز تنفيذها. ونتيجة لذلك، توفرت الشروط الأساسية والهامة لتفعيل حقوق الإنسان وفقا لنص القانون، وإن لم تستوف الشروط العملية كلها.

أما نظام وكالات الدولة التي تمارس وظيفة حماية القانون فقد تمت تقويته أكثر من ذي قبل. وتمت تقوية الهيكل التنظيمي والوظائف والمهام للمحالكم الشعبية وهيئات الادعاء الشعبية وغيرها من هيئات إنفاذ القانون وتم تحديدها بشكل أوضح بهدف تحسين وصول الناس إلى القضاء، وكفالة جريان المقاضاة بصورة شفافة ومتسقة مع القانون وزيادة الكفاءة في حماية حقوق الإنسان. فالمادة ١٣٧ من الدستور المعدل تنص على أن هيئات الادعاء العليا تنفذ الحقوق في المقاضاة والإشراف القضائي العام وتكفل تنفيذ القانون بشكل دقيق ومتسق. وفي أثناء الفترة الجديدة للحكومة (٢٠٠٢- ٢٠٠٧)، أدخلت بعض التغييرات على اختصاصات ومسؤوليات الوزراء والوكالات التي هي على مستوى الوزرات حددت بشكل

أوضح وظائف ومهام هذه الوكالات بهدف تجنب التداخل وإزالة المستويات الوسيطة. وهناك في الوقت الحاضر ٢٠ وزارة و ٦ وكالات على مستوى الوزارة و١٤ وكالة حكومية (سابقا، كان يوجد ١٧ وزارة و٦ وكالات على مستوى الوزارة و٢٥ وكالة حكومية).

وتم أيضا تعزيز الموظفين المدنيين في هيئات إنفاذ القوانين كميا ونوعيا. فحتى الآن، يشكل خريجو الجامعات معظم الموظفين العامين العاملين في الهيئات القضائية وهيئات إنفاذ القانون. ويتزايد عدد الموظفين الذين يحملون شهادة جامعية في هذا الميدان. وتحسنت مؤهلات القضاة ووكلاء الشعب والمدعين العامين علىكافة المستويات، تجاوبا مع تزايد مهمة حماية حقوق المواطنين ومصالحهم المشروعة بما في ذلك مصالح المرأة. وتم أيضا خلال السنوات الثلاث الماضية تقوية نقابات المحامين ومكاتب الكُتاب العدل وإدارات تنفيذ أحكام المحاكم والإشراف عليها ومكاتب المساعدة القانونية لتقديم المساعدة القضائية إلى الفقراء وحماية حقوق المواطنين في جميع المحافظات والمدن على المستوى المركزي.

التعليم والإعلام في مجال القانون

تحقق خلال السنوات الثلاث الماضية تسريع عملية التعريف بالوثائق القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة ونشر ها. فقد بذلت الحكومة الفييتنامية جهودا كبيرة في تعزيز النشر والتثقيف بهدف زيادة وعي الناس بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. فقد أصدر رئيس الوزراء القرار 13/2003/QD-TTg الذي وافق به على برنامج نشر القانون وتعليمه للفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٧، وينص على أن المرأة تستفيد من النشر والتثقيف في مجال القانون. ويركز البرنامج أيضا على القواعد التنظيمية التي تتصل مباشرة بحقوق المرأة ومسؤولياتها في مجالات الزواج والأسرة ورعاية الأطفال وحمايتهم وتعليمهم، والمساواة بين الجنسين في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وفي الأسرة. وأصدرت وزارة العدل والمحكمة الشعبية العليا تعليمات بشأن زيادة الأنشطة للنهوض بالمرأة تعمم بموجبها المساواة بين الجنسين في الإعلام عن القانون ونشره وتعليمه.

وبالإضافة إلى الأشكال التقليدية للنشر والتثقيف مثل طبع النشرات وكتيبات الجيب والملصقات، كانت مختلف الوكالات تقوم كل سنة بعقد حلقات دراسية وحلقات عمل حول المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وأعدت اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة ١٠ ٠٠٠ نسخة باللغتين الفييتنامية والإنكليزية من الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة الفييتنامية حتى عام ٢٠١٠، و ٧٠٠٠ نسخة من خطة العمل من أجل النهوض بالمرأة الفيتنامية حتى عام ٢٠٠٥، و ٠٠٠ ٥ نشرة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التنمييز ضد المرأة، و ٠٠٠

١٠ نشرة عن إحصاءات الجنسين في فييتنام . ووُزعت هذه النشرات والمطبوعات في جميع أنحاء البلد. ومن أجل نشر التقرير الذي يجمع التقريرين الثالث والرابع عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عقدت اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة مؤتمرا لإعلان وتوزيع آلاف النسخ من التقرير على المشتركين. واستمر عن طريق وسائط الإعلام نشر محتويات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذها. وتمت ترجمة توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لفييتنام في دورتها الخامسة والعشرين إلى اللغة الفييتنامية وأحيلت إلى الوكالات ذات الصلة للنظر فيها واستنباط الحلول لها.

وفيما يتعلق بالمساعدة القانونية، وجهت فييتنام الانتباه إلى زيادة الأنشطة في مجال المساعدة القانونية، وخاصة للفقراء والذين لهم الأولوية في سياسات الدولة، والنساء. وفي عام ٢٠٠٢، سجلت وزارة العدل والاتحاد النسائي برنامجا للتعاون في الإعلام والتثقيف في القانون والمساعدة القانونية للمرأة. وفي الوقت الحاضر، هناك مركزان عاملان لتقديم المساعدة القانونية إلى المرأة، هما مركز المساعدة القانونية للمرأة تحت رعاية إدارة المساعدة القانونية، ووزارة العدل ومكتب الإرشاد القانوني المتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار الاتحاد النسائي. ومن عام ٢٠٠٠ حتى نهاية عام ٢٠٠٢، كانت الأقليات العرقية والنساء تمثل ٢٣ في المائة و ٤٢,٩ في المائة على التوالي من مجموع المستفيدين من المساعدة القانونية التي تقدمها منظمات المساعدة القانونية. ومع ذلك، لايزال عمل هذه الوكالات يركز بالدرجة الأولى على المناطق الحضرية ولايلبي احتياجات الناس جميعا.

الباب الثاني – تنفيذ الاتفاقية

المادة ١ – تعريف "التمييز ضد المرأة"

لم يتغير خلال السنوات الماضية مفهوم "التمييز ضد المرأة" في فييتنام ، المذكور في التقارير السابقة. وفضلا عن ذلك، يزداد الفهم لهذه القضية عمقا على مستويات رسم السياسات وصنع القوانين وعلى مستويات وكالات الدولة والمنظمات الاجتماعية والمجتمعات الشعبية والأسر وعلى مستوى الأفراد.

ويعود الفضل في ذلك الإنجاز إلى الدولة بقيادة هوشي منه، التي كانت تدرك دائما أن تنفيذ المساواة بين الرجل والمرأة صعب للغاية ومهمة معقدة، لأن "السلوك الذي يتسم بتفضيل الرجل على المرأة قائم منذ آلاف السنين ومترسخ في ذهن كل فرد وكل أسرة في

جميع مناحي الحياة".[1] وما من شك في أن إلغاء هذا الموقف المتأصل يشكل "ثورة كبيرة وعسيرة. ولانسطيع كسب هذه الثورة باستخدام القوة، لأن سلاح هذه الثورة هو تقدم الأمة بأسرها سياسيا وثقافيا وتشريعيا. وفي هذه العملية، ينبغي لكل فرد ولكل أسرة وللشعب بأسره أن يكون جزءا من الثورة". وحقوق المرأة، كما جاء في التقارير السابقة، مازالت تحظى بالاحترام والحماية وفقا للدستور والقانون.

وقد أكد التقرير السياسي للمؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي من جديد أن "من الجوهري، في مايتعلق بالمرأة، الإنفاذ الفعال للتشريعات والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتغذية، وتوفير التدريب المهني وزيادة التثقيف للمرأة، ووضع سياسات لتشجيع المرأة على المشاركة بصورة أكبر في القيادة والإدارة على كافة المستويات وفي جميع القطاعات، وتوفير الرعاية الصحية والحماية للأمهات والأطفال، وتهيئة الظروف للمرأة كي تقوم بوظيفتها كأم، وبناء أسر ثرية ومتساوية وتقدمية". ويجرى ترسيخ هذه النقطة الأساسية بسياسات عملية من جانب الدولة. ودأبت فييتنام على الإعراب عن فهمها الصحيح للالتزامات الدولية التي تسري على البلدان الأعضاء في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعن تصميمها على تنفيذ هذه الالتزامات بغية كفالة الحقوق المتساوية للمرأة بشكل أفضل.

المادة ٢ – تدابير القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٢–١ مواصلة ترسيخ مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة

يجري بصورة فعالة تطبيق تدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك التدابير التشريعية والتنفيذية والقضائية، على الوجه الوارد ذكرة في التقارير السابقة. ومازال يحظى مبدأ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بينهما بالاحترام وتنص عليه الوثائق القانونية الصادرة في السنوات الأربع الماضية كقانون ٢٠٠١ المنقح المتعلق بانتخاب ممثلي الجمعية الوطنية، وقانون العمل المنقح لعام ٢٠٠٢، وقانون ٢٠٠٢ المتعلق بتنظيم المحاكم الشعبية، وقانون ٢٠٠٣ المتعلق بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية والقانون العقاري المنقح لعام ٢٠٠٣، والأمر الصادر عام ٢٠٠٢ بشأن معالجة القضايا الإدراية، والأمر المتعلق بمنع البغاء ومكافحته، والأمر المتعلق بالسكان الصادر عام ٢٠٠٣، والمرسوم رقم 02/2001/ND-CP

(١) هو شي منه حول قضية المرأة – دار النشر للمرأة ١٩٦٠، ص ٢٣.

المتعلق بتنفيذ قانون العمل وقانون التدريب المهني، والمرسوم الحكومي رقم 01/2003/ND-CP المتعلق بإدخال تعديلات وتنقيحات على بعض مواد قانون التأمين الاجتماعي، والمرسوم الحكومي رقم 19/2003/ND-CP المتعلق بمسؤوليات الوكالات الإدارية التابعة للدولة على جميع المستويات عن كفالة مشاركة الاتحاد النسائي في أنشطة إدارة الدولة على كافة المستويات. والجدير بالملاحظة أن القانون العقاري المنقح وقانون التأمين الاجتماعي يعالجان أساسا القضايا المتعلقة بحصول المرأة على الأرض (أي إثبات إسمي الزوجة والزوج معا في شهادة الاستغلال العقاري) وحقوقهما المتساوية فيما يتعلق بالتأمين الاجتماعي (فمثلا، حينما تبلغ المرأة العاملة ٥٥ سنة من العمر وتكون قد دفعت أقساط التأمين الاجتماعي لمدة ٢٥ سنة، يحق لها أن تتلقى نفس المعاش التقاعدي الذي يتلقاه الرجل حين يبلغ ٦٠ سنة من العمر ويكون قد دفع أقساط التأمين الاجتماعي لمدة ٣٠ سنة). وقد دأبت الوكالات الإدارية في الدولة والهيئات القضائية وهيئات إنفاذ القانون على اتخاذ التدابير لمنع ومعالجة حالات انتهاك الحقوق المتساوية للمرأة والجرائم المرتكبة ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٣، قررت الجمعية الوطنية وضع مشروع قانون المساواة بين الجنسين.

٢-٢ تدابير عملية لحماية حقوق المرأة ومصالحها المشروعة

فيما يتعلق بالتدابير الإدارية ينص قانون الشكوى والإبلاغ على إنزال عقوبة صارمة بالذين يكونون مسؤولين عن التصرف في الشكوى والإبلاغ ولكنهم يرفضون التصرف فيها، أو لايتصرفون فيها بروح من المسؤولية أو يتعمدون التصرف فيها على نحو غير قانوني، وإلزامهم، وفقا لمقتضى القانون، بدفع تعويض عما يسببه تصرفهم أو عدم تصرفهم من ضرر. وتتوفر للمرأة بهذه التدابير فرص متساوية لممارسة حقها في تقديم الشكاوى وإبلاغ الأفراد المختصين والوكالات الرسمية المختصة في حال انتهاك حقوقها ومصالحها المشروعة، ولاسيما إذا كان لذلك الانتهاك طابع التمييز القائم على نوع الجنس. وعلى الرغم من ذلك، كانت الدعاوى الإدارية التي أقامتها النساء في المحاكم الإدارية بدعوى التمييز القائم على نوع الجنس قليلة جدا.

القانون يسمح لكل مواطن، بمن في ذلك المرأة، بممارسة حقه في أن يطلب من المحاكم حماية حقه ومصالحه في الميدانين المدني والاقتصادي وفي ميدان العمل. وينبغي للوكالات الوظيفية كالمحاكم والهيئات القضائية أيضا إنزال عقوبات صارمة بمرتكبي أفعال الانتهاك. وقد دأبت وكالات إنفاذ القانون على إنزال عقوبات صارمة بمرتكبي جرائم التمييز، ويسببون بذلك أضرارا كبيرة لصحة المرأة وكرامتها وشرفها (انظر التقرير المتعلق بتنفيذ المادة ٦ المتعلقة بمحاكمة قضايا الاتجار بالمرأة واستغلال المرأة في البغاء). ويتضمن

قانون العقوبات المنقح (الذي بدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠) احكاما عديدة تتعلق بحماية حياة المتهم وصحته حين يكون امرأة. ومبدأ الإجراء المواتي للمرأة، وهو مبدأ إنساني، لايعتبر تمييزا ضد الرجل، ويجري تنفيذه بدقة.

وكذلك المرسوم رقم 32/2002/ND-CP المتعلق بتنفيذ قانون الزواج والأسرة بين الأقليات العرقية ساعد على معالجة مشكلة التمييز ضد المرأة في بعض المناطق النائية والجبلية من فييتنام برغم الأعراف القائمة. فالمرسوم يحظر حظرا قاطعا تعدد الزوجات، وعادات فرض هدايا زواج، ونهب الزوجة وفرض شروط (مثال ذلك إرغام الأرامل من النساء والرجال على الزواج من أفراد آخرين من أسرة الزوج المتوفى). وينص المرسوم أيضا على تدابير تهدف إلى القضاء في نهاية المطاف على العادات المتخلفة وغير المواتية للمرأة في هذه المناطق.

٢-٣ المشاكل العالقة والحلول

تدين فييتنام، دولة وشعبا، التمييز القائم على نوع الجنس، وتبذل العديد من الجهود للقضاء على التمييز ضد المرأة بوسائل مختلفة. وعلى أي حال، لاتزال هناك أنواع من السلوك غير العادل تجاه المرأة في الحياة الاجتماعية، خاصة في الشركات الخاصة والمعامل والمشاريع المشتركة، وغيرها. وفي هذا الصدد، ستتخذ سلطات الدولة المختصة مزيدا من التدابير الصارمة وفقا لنص القانون لكفالة المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وعدم التمييز ضدها. وسوف تكون نقابات العمال ونقابات العاملات والاتحادات النسائية على المستوى الشعبي أكثر نشاطا في القيام بدور الإشراف على تنفيذ القانون وحماية المصالح المشروعة والقانونية للعاملات. وسوف يستمر السير قدما في مهمة النشر والتثقيف كيما يستطيع كل مواطن، والمرأة خاصة، أن يفهم وأن يحفظ بصورة كاملة حقوقة الخاصة ومصالحة المشروعة.

المادة ٣ - كفالة تطور المرأة وتقدمها بصورة كاملة

٣-١ الإطار المؤسسي

منذ عام ٢٠٠٠، تُنفذ التشريعات وغيرها من التدابير الفعالة التي اتخذتها دولة فييتنام لكفالة تطور المرأة وتقدمها في كافة الميادين على النحو المذكور في التقرير الجامع للتقريرين الثالث والرابع. فقد صدرت قرارات عديدة ووثائق قانونية معيارية تؤكد بوجه خاص على

كفالة المساواة بين الجنسين وعلى حقوق المرأة في الميادين المدني والسياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي. وهذه التشريعات والوثائق هي بالتحديد التالية

- القرار 23-NQ/TW المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب لتقوية الوحدة الوطنية من أجل بناء بلد قوي بشعب مزدهر ومجتمع عادل وديمقراطي ومتقدم، وجاء فيه مايلي: "الاستمرار في تعميق الوعي لدى الجمهور وفي النظام السياسي بأكمله بعمل المرأة والمساواة بين الجنسين والإسراع في إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات الحزب المتعلقة بعمل المرأة والكوادر النسائية في الوضع الجديد، وتعميم قضايا الجنسين في تنفيذ البرامج والخطط، وتوجيه الاهتمام إلى السياسات الاجتماعية والمتعلقة بقضايا الجنسين من أجل تخفيف عبء العمل بالنسبة للمرأة، وتحسين مستويات التعليم والمهارات المهنية للمرأة، وتعزيز الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، وتمكين المرأة من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية وشغل مناصب إدارية".

- القرار 71/2001/QD-TTg المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠١ الصادر عن رئيس الوزراء بشأن برامج الأهداف الوطنية في الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ (استئصال الجوع، الحد من الفقر، العمالة، الماء النظيف والتصحاح الريفي، والسكان وتنظيم الأسرة ومنع ومعالجة الأمراض الاجتماعية وغيرها من الأمراض الفتاكة بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والثقافة والتعليم والتدريب) بهدف تحسين مستويات المعيشة للشعب، بما في ذلك المرأة.

- الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٢٠ (أقرها رئيس الوزراء بالقرار 19/2002/QD-TTg المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢) وهدفها العام هو "تحسين الحياة المادية والثقافية للمرأة، وتهيئة جميع الظروف لتنفيذ الحقوق الأساسية وتعزيز دور المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماية". وترسم الاستراتيجية أيضا خمسة أهداف عملية تستهدف القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين في العمل والتعليم والرعاية الصحية، والارتقاء بنوعية وكفاءة مشاركة المرأة في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية وفي المناصب الإدارية وتحسين القدرة في تعزيز تقدم المرأة. واستنادا إلى هذا القرار، اعتمدت اللجنة الوطنية المعنية بتقدم المرأة في فييتنام ، في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، خطة العمل المتعلقة بالنهوض بالمرأة في فييتنام حتى عام ٢٠٠٥ أو المرحلة الأولى

من استراتيجية العشر سنوات. وهذه الخطة هي من مكونات خطة البلد للتنمية الاجتماعية–الاقتصادية في السنوات الخمس الأولى من القرن ٢١.

- الاستراتيجية الشاملة للنمو والحد من الفقر (وافق عليها رئيس مجلس الوزراء في أيار/مايو ٢٠٠٢)، التي وضعت الهدف المتمثل في تشجيع النمو الاقتصادي السريع والمستدام جنبا إلى جنب مع تحقيق المساواة الاجتماعية والتقدم من أجل تحسين شروط العيش ونوعيته لجميع الشرائح السكانية وتشجيع التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين.

- المرسوم الحكومي رقم 19/2003/ND-CP الصادر في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ حول مسؤولية الوزراء والوكالات الوزارية والهيئات الحكومية واللجان الشعبية فيما يتعلق بالتعاون مع الاتحادات النسائية وتمكينها على كافة المستويات بحيث تستطيع المشاركة في أعمال إدارة الدولة وفقا للتشريعات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بحقوق ومصالح المرأة والطفل.

وقد عُممت هذه المبادئ والسياسات بشكل واسع على الوزارات والوكالات والرابطات وتحولت بالتدريج إلى حقيقة واقعة بخطط عمل ملموسة. فقد قامت كل من الوزارت المركزية الأربعين و٦٤ محافظة ومدينة باعتماد وتنفيذ خطة عمل للنهوض بالمرأة لعام ٢٠٠٥ في موقعها. وقامت سلطات ومؤسسات عديدة في إطار الوزارات، والمدارس والمؤسسات التجارية الكبيرة برسم خطط عمل خاصة بها للنهوض بالمرأة. ويتضح من ذلك كله ماتبذله دولة فييتنام وشعبها من جهود كبيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة.

٣–٢ تعزيز المنظمات والأنشطة التي تعمل من أجل النهوض بالمرأة

خلال السنوات الثلاث الماضية دأبت الدولة على تهيئة كل الشروط المؤاتية للمنظمات التي تعمل من أجل النهوض بالمرأة كي تقوم بدورها بشكل كامل.

تم توطيد الجهاز الوطني للنهوض بالمرأة وتطويره حتى امتد إلى المستويات الشعبية، وتحددت بوضوح مسؤوليات الوزراء والوكالات والمؤسسات من خلال زيادة مشاركة العديد من القادة الذكور في هذا المسعى. ففي ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ أصدر رئيس الوزراء القرار رقم 92/2001/QD-TTg لتعزيز اللجنة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة. ويحدد القرار أربع مهام للجنة، هي: (١) أن تساعدة رئيس الوزراء في وضع القوانين والسياسات المتعلقةبالمرأة،

وأن تتعاون مع الوكالات ذات الصلة في مراقبة وتعزيز تنفيذ التشريعات والسياسات المتعلقة بالمرأة، (٢) أن تعمل مع الوكالات ذات الصلة للقيام بأنشطة الاتصال والأنشطة التثقيفية فيما يتعلق بالتشريعات والسياسات المتصلة بالمرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ (٣) أن تقوم بإعداد التقارير الوطنية عن تنفيذ الاتفاقية؛ (٤) أن تقوم بتنسيق أنشطة التعاون الدولي فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وبناء على القرار، قام رئيس اللجنة المعنية بالنهوض بالمرأة بإنشاء مكتب اللجنة لمساعدة اللجنة في الاضطلاع بمهامها. واستمر تعزيز نظام اللجان والمجالس للنهوض بالمرأة في الوزارات والوكالات الوزارية والهيئات والرابطات الحكومية، وفي كل محافظات ومدن البلد البالغ عددها ٦٤. وفي الوقت الحاضر، يجري تطوير النظام في الوكالات على مستوى المحافظات والمقاطعات والكوميونات. وزيدت الموارد لتشغيل اللجان الوطنية والشعبية المعنية بتقدم المرأة. وشُكلت في بعض المناطق شبكة وطنية لقضايا الجنسين وقضايا التنمية، وتحديدا، أنشئت في عام ٢٠٠٣ الشبكة الوطنية لقضايا الجنسين وتنمية الطاقة، وشبكة المتعاونين في تعميم قضايا الجنسين.

والاتحاد النسائي الفييتنامي يحظى دائما بالاهتمام ويتلقى المساعدة من الدولة للقيام بحملات فعالة وتنفيذ برامج عمل رئيسية من أجل النهوض بالمرأة. وقام المؤتمر الوطني التاسع للاتحاد النسائي ومؤتمراته الأخرى الأدنى مستوى بوضع الهيكل النهائي للاتحاد على كافة المستويات وأضاف برنامج عمل رئيسيا آخر للفترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٧ يستهدف تشجيع الصداقة والتعاون مع النساء من البلدان الأخرى من أجل المساواة والتنمية والسلام. وأطلق المؤتمر حركة كبيرة تتمثل في "دراسة وصنع وبناء الأسر السعيدة" بين النساء من جميع مناحي الحياة وشدد على أحد برامج عمله الرئيسية وهو المشاركة في وضع التشريعات والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ومراقبة تنفيذها. وكان من الأنشطة البارزة للاتحاد لسنوات عديدة إعطاء النساء الفقيرات ائتمانات ادخارية، وهو نموذج فعال معترف به على نطاق واسع من جانب المنظمات الوطنية والدولية. ولدى الاتحاد أيضا طرق عديدة لتكريم الأفراد والجماعات من النساء البارزات ولديه أشكال عملية للتثقيف من أجل تعزيز القدرة لدى النساء.

وقررت الدولة استخدام ميزانيتها لبناء مركز للمرأة والتنمية في إطار الاتحاد النسائي الفيتنامي وتقوم الآن بدراسة مشروع إنشاء معهد للمرأة يستجيب بصورة أكثر فعالية لاحتياجات المرأة إلى التطوير الشامل وتوفير التدريب للموظفات.

والنظام المتمثل في عمل المجالس النسائية في إطار اتحاد نقابات العمال الفيتنامية أخذ يطبق أيضا في الوكالات الإدارية والمشاريع التي تملكها الدولة من أجل تحسين القدرة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق العاملات.

ومن الأحداث الهامة ظهور مجلس منظمي المشاريع النساء إلى الوجود تحت إشراف غرفة التجارة والصناعة الفيتنامية. فقد أنشىء المجلس لحماية مصالح صاحبات المشاريع الخاصة في العلاقات التجارية الداخلية والدولية ومساعدتهن في تعزيز التبادل التجاري والاستثمار ونقل التكنولوجيا في فييتنام وفي الخارج.

ولايزال يجري إنشاء صناديق للمرأة في الوزارات والوكالات لمساعدة النساء في تفعيل أفكارهن ومبتكراتهن، ومن هذه الصناديق صندوق مدينة هوشي منه للنهوض بالمرأة، والصندوق المخصص لمواهب المرأة في المركز الوطني للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية. وبالإضافة إلى جائزة كوفالفسكايا (Kovalevskaya)، سمح رئيس الوزراء للاتحاد النسائي الفيتنامي عام ٢٠٠٢ بإنشاء صندوق لجائزة المرأة الفيتنامية من أجل تكريم الأفراد والجماعات من النساء اللاتي كان لهن أداء بارز في مجالات التنمية. ومُنحت هذه الجائزة إلى الأفراد والجماعات الخمسة الأولى عام ٢٠٠٣.

٣-٣ تعميم قضايا الجنسين في صنع السياسات وتنفيذها

الاستراتيجية الوطنية للنهوض المرأة حتى عام ٢٠١٠ حددت تعميم قضايا الجنسين في السياسة العامة بوصفه أحد التدابير الرئيسية. ومنذ عام ٢٠٠٠ تجري دراسة تعميم قضايا الجنسين ويطبق تدريجيا في عمليات رسم السياسات. ولأول مرة، تقوم اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة بجمع ونشر "المبادئ التوجيهية لتعميم قضايا الجنسين في صنع السياسات وتنفيذها". وبالإضافة إلى وضع كتيبات للتدريب على تعميم قضايا الجنسين، تم تدريب ١٥٠ شخصا ليصبحوا مدربين بدورهم لنشر المعرفة والمهارات المتعلقة بتعميم قضايا الجنسين. وخلال سنتين، ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، وفرت اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة التدريب على تعميم قضايا الجنسين لـ ٢٨٥٥ من موظفي وقادة الوكالات المركزية والوكالات على مستوى المحافظات. وبناء على ذلك ازدادت المسؤولية عن قضايا الجنسين لدى الوزارات والوكالات. وأصبحت قضايا الجنسين تحظى بمزيد من الاهتمام في ورقات السياسات التي تصدر عن الحكومة والوزارات والوكالات. وعلى وجه الخصوص، وافق رئيس الوزراء في عام ٢٠٠٢ على الاستراتيجية الشاملة للنمو والحد من الفقر. وكانت وزارة الزراعة والتنمية

الريفية في الطليعة بالنسبة لتعميم قضايا الجنسين إذ صممت "استراتيجة لتعميم قضايا الجنسين في ميدان الزراعة والتنمية الريفية" وشرعت في تنفيذها.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، قام المجتمع الدولي بتمويل العديد من المشاريع لتعزيز المساواة بين الجنسين ومساعدة المرأة في فييتنام ، كمشروع فييتنام – بلجيكا للائتمان، وهو مشروع يتعلق بتأسيس الأعمال التي تتولاها نساء وتموله هولندا، ومشروع يتعلق بقضايا الجنسين في السياسة العامة يموله صندوق الأمم المتحدة الإنمائي وهولندا. ويمكن القول بأن المساعدة الروحية والمادية والتقنية من المجتمع الدولي كانت أداة مساعدة في تحسين نوعية الحياة للمرأة وتضييق الفجوة بين الجنسين في فيتنام.

٣–٤ دراسة عن المرأة والمساوة بين الجنسين

ركزت مراكز البحث والتدريب في قضايا الجنسين دراستها على أدوار الرجل والمرأة في الإنتاج، ودور المرأة ووضعها في الأسرة، والتغيرات في أدوارهما تحت تأثير التنمية الاجتماعية–الاقتصادية، وحركة التحضر وانتقال اليد العاملة إلى المناطق الحضرية، وعلى العنف العائلي والاتجار بالمرأة، والأساس النظري والعملي لتقديم المساعدة القانونية إلى المرأة. واستخدمت نتائج البحث في وضع وثائق قانونية تتعلق بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

وقامت بعض المعاهد التي أنشئت مجددا، أو أعيد تنظيمها، بدراسة ليس فقط عن الأمور المتعلقة بالمرأة بل عن قضايا الجنسين أيضا. ومن هذه المعاهد مركز بحوث القوة العاملة النسائية في إطار وزارة العمل والمعوقين نتيجة للحرب والشؤون الاجتماعية، الذي تغير اسمه إلى مركز بحوث القوة العاملة النسائية وقضايا الجنسين. وقامت مدرسة العلوم الاجتماعية والإنسانية في جامعة هانوي الوطنية بإنشاء مركز لبحوث التنمية وقضايا الجنسين للاضطلاع ببحوث في النظريات والممارسات المتعلقة بمشاكل الجنسين بهدف بناء نظام للنظريات المتعلقة بقضايا الجنسين ملائم لظروف فييتنام واستراتيجيتها الإنمائية. وفي أوائل عام ٢٠٠٣ قام الاتحاد النسائي الفيتنامي أيضا بإنشاء مجلس للبحوث خاص به. ويتلقى هذا المجلس تمويلا سنويا من ميزانية الدولة للقيام بالبحوث المتعلقة بقضايا الجنسين وشؤون المرأة والاتحاد النسائي.

٣–٥ الصعوبات والقيود والحلول

بدأ مؤخرا العمل في تعميم قضايا الجنسين، عموما على مستوى المشاريع، بدون مايكفي من التنظيم وا لخبرة والموارد. وتنفيذا للاستراتيجية الوطنية من أجل النهوض بالمرأة في

السنوات القادمة، ستقوم الحكومة بإدراج جوانب تتعلق بقضايا الجنسين في الخطط الوطنية السنوية وخطط الخمس سنوات للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وسوف تفعل الوزارات والمراكز المحلية الشيء نفسه فيما يتعلق بخططها.

وحتى عهد قريب، كان تفضيل الرجل على المرأة لايزال مترسخا في أذهان، بل وفي تصرفات، عدد غير قليل من الناس. وهناك بعض الوزارات والوكالات والمراكز المحلية لم توجه حتى الآن الانتباه الواجب إلى تقدم المرأة و لم تهيئ الشروط المؤاتية لتقدمها. وكذلك المنظمات والمؤسسات التي تعمل من أجل النهوض بالمرأة لم تقم بعد بعملها بصورة فعالة. ولايزال هناك الكثير من النساء اللاتي يعانين من عقدة النقص ويجنحن إلى القناعة بوضعهن.

ومن أجل التغلب على هذه المشاكل، يفكر رئيس الوزراء في وضع توجيهات جديدة حول تعزيز العمل من أجل النهوض بالمرأة في الوزارات والوكالات والمناطق، تحدد بوضوح مسؤولياتها وأنشطتها من أجل النهوض بالمرأة، ووضع الآلية والشروط لإدماج قضايا الجنسين في أنشطة صنع السياسات.

ويقوم الاتحاد النسائي الفييتنامي بإعداد خطة بشأن إنشاء معهد نسائي (على أساس مدرسة تدريب الكوادر النسائية) من أجل تدريب الموظفات بشكل أفضل. ومن المتوقع أن تكتمل هذه الخطة في أوائل عام ٢٠٠٥ وأن تُقدم إلى رئيس الوزراء للنظر فيها.

وفي الوقت الحاضر، تقوم وزارة التخطيط والاستثمار بتوفير المبادئ التوجيهية لتنفيذ هذا التوجه الاستراتيجي. وبناء على هذا التوجه الاستراتيجي، تقوم الوزارات ورؤساء الوكالات الوزارية والهيئات الحكومية ورؤساء اللجان الشعبية في المحافظات والمدن على المستوى المركزي بوضع وتنفيذ توجيهاتها الخاصة من أجل النمية المستدامة.

المادة ٤ – التدابير الخاصة لتعزيز المساواة بين الجنسين

وفي تنفيذ جميع التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، تواصل فييتنام اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة على النحو التالي:

٤–١ تدابير خاصة إضافية لتعزيز المساواة بين الجنسين

أصدرت الحكومة بعض الوثائق، مثل: المرسوم رقم 61/2001/ND-CP المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بشأن سن التقاعد لعمال مناجم الفحم، والمرسوم رقم 98/2002/ND-CP المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن القبض على الأشخاص واحتجازهم بصورة مؤقتة، والمرسوم رقم 114/200/ND-CP المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، يتضمن مبادئ توجيهية مفصلة لتنفيذ بعض مواد قانون العمل في مايتعلق بالمرتبات، والمرسوم رقم 12/2003/ND-CP المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بشأن الخصوبة بالوسائل العلمية. وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، أصدرت وزارة العمل والمعوقين نتيجة للحرب والشؤون الاجتماعية، التعميم رقم 07/2003/TTBDTBXH الذي يتضمن مبادئ توجيهية لتنفيذ بعض المواد المنقحة من نظام التأمين الاجتماعي.

وتنص هذه الوثائق كما يلي:

- يحق للعاملات اللاتي بلغن ٥٥ سنة من العمر، ودفعن أقساط التأمين الاجتماعي لمدة ٢٥ سنة، والعمال الذكور الذين بلغوا ٦٠ سنة من العمر ودفعوا أقساط التأمين الاجتماعي لمدة ٣٠ سنة، تقاضي الحد الأقصى للمعاش التقاعدي الشهري نفسه وفقا لأنظمة الحكومة.

- يكون سن التقاعد لعمال مناجم الفحم من الذكور والإناث ٥٠ سنة إذا دفعوا أقساط التأمين الاجتماعي لمدة ٢٠ سنة واشتغلوا في هذا العمل ١٥ سنة على الأقل.

- العاملات اللاتي دفعن أقساط التأمين الاجتماعي لمدة ١٥ سنة يتلقين معاشا تقاعديا بنسبة ٤٥ في المائة من متوسط الراتب الشهري، الذي هو الأساس لدفع التأمين الاجتماعي، كما يطبق على العمال الذكور. ومن السنة السادسة عشرة فما بعدها، يتلقين عن كل سنة مما دفعنه من أقساط الضمان االاجتماعي مبلغا إضافيا قدرة ٣ في المائة من المعاش التقاعدي بينما يكون الهامش ٢ في المائة للعمال الذكور بحيث

يكون الحد الأقصى لمتوسط المعاش التقاعدى للذكور والإناث يساوي ٧٥ في المائة من متوسط المرتب الشهري.

- المبلغ المقطوع المسموح به للعاملات اللاتي دفعن اشتراكات التأمين الاجتماعي لأكثر من ٢٥ سنة سيكون اعتبارا من السنة ٢٦ فصاعدا مساويا للمبلغ المقطوع للذكور اعتبار من السنة ٣١ فما بعدها على التوالي. وسيتلقون عن كل سنة من التأمين الاجتماعي المدفوع نصف متوسط المرتب الشهري لمدة تصل إلى خمسة أشهر.

- تحق علاوة الولادة للمرأة العاملة التي تكون في إجازة أمومة، مهما كان عدد ولاداتها.

- يحق للمرأة غير المتزوجة الحصول على تقنيات دعم الحمل وفقا لتعليمات أطباء متخصصين.

- المرأة بعد أن تبلغ ٥٥ سة من العمر وتعيش لوحدها بدون أقارب وليس لديها مصدر للدخل تستمر في تقاضي التأمين الاجتماعي إذا كان مستحقا لها أصلا.

- قبل تنفيذ حكم الإعدام الصادر في حق امرأة، يجب الرجوع إلى شروط عدم تطبيق حكم الإعدام المنصوص عليها في قانون العقوبات للتأكد مما إذا كان يمكن تحويل الحكم إلى السجن المؤبد.

- المرأة المحتجزة مؤقتا وتخالف نظام مركز الاعتقال وتصبح نتيجة لذلك خاضعة لعقوبة الاحتجاز العزلي في غرفة منفردة لاتقيد كما يُقيد الرجل.

ولمساعدة المرأة على تحسين تعليمها، قامت وكالات كثيرة مركزية ومحلية بتطبيق معدلات إضافية للعلاوات أثناء فترة التعليم أعلى من المعدلات التي تطبقها في حالة الرجل. وقد ثبتت فاعلية هذه السياسة في تشجيع المرأة على التغلب على الصعوبات التي تعترض تحسين معرفتها في جميع الميادين.

واتُخذت على نطاق واسع تدابير لزيادة نسبة النساء في المناصب الإدارية على كافة المستويات وزيادة نسبة المدربات الإناث المشتركات في برامج التدريب كما هو مذكور في الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة لعام ٢٠١٠ وخطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة لعام ٢٠٠٥.

وبوجه الخصوص، وجهت السلطات والرابطات على جميع المستويات الانتباه إلى تطبيق مختلف أشكال الحوافز والجوائز للمرأة.

٤-٢ بعض التدابير الخاصة لحماية الأمهات

الوثائق القانونية المتعلقة بهذا الأمر تشمل التعديلات التي أدخلت على قانون الإجراءات الجنائية، والمرسوم رقم 81/2000/ND-CP الصادر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الذي ينص على مبادئ توجيهية لتنفيذ الأمر المتعلق بالمساهمات في الأشغال العامة، والمرسوم رقم 02/2001/ND-CP الصادر في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ الذي يتضمن مبادئ توجيهية لتنفيذ قانون العمل وقانون التدريب المهني، والمرسوم 19/2001/ND-CP الصادر في ١١ أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن الغرامات والعقوبات الإدارية التي تطبق في حالة المخالفات المتعلقة بالسلامة الإشعاعيه ومراقبتها، والتعميم رقم 73/2000/TTLT- BTCCBCP-BTC الصادر في ٢٨ كانون الأول/ديسمير ٢٠٠٠، المشترك بين مكتب تنظيم الموظفين الحكوميين ووزارة المالية وينص على مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ سياسة تخفيض الحجم في الوكالات الإدارية وغيرها من الهيئات التي تمول من الميزانية.

وتنص هذه الوثائق كما يلي:

- المرأة المدعى عليها وهي حامل أو تربي أطفالا دون ٣٦ شهرا من العمر ولديها عنوان سكن واضح تخضع لتدابير وقائية غير الاجتجاز المؤقت، إلا في حالات خاصة.

- المرأة الحامل، وهي في إجازة بسبب الإجهاض، أو لأنها ولدت طفلا ميتا أو طفلا مات بعد الولادة وتُربي أطفالا دون ٣٦ شهرا من العمر تعفى من االمساهمة السنوية في الأشغال العامة. والمرأة الحامل أو التي تربي أطفالا دون ١٢ شهرا من العمر لاتخضع لسياسة تخفيض الحجم. والمرأة الحامل التي تكون في أجازة لأسباب تتعلق بالحمل وتربي طفلا دون ١٢ شهرا من العمر لاتخضع لتدابير العمل التأديبية.

- المرأة التي تكون تحت التدريب وتحبل وهي تنفذ عقد التدريب المهني وتبرز شهادة من مركز طبي على مستوى المقاطعة أو أعلى، تشهد بأن التدريب يضر بالجنين، يحق لها أنهاء العقد بدون أن تدفع أي تعويض. ويسمح لها بعد إجازة الولادة أن تستأنف تدريبها، إذا كانت ترغب في ذلك وتتوفر لديها الشروط المطلوبة للتدريب. وعلى

المؤسسات والمنظمات تحديد أعمال أخرى مناسبة للمرأة الحامل التي هي في فترة الإرضاع إذا كان عملها الحالي له صلة بالإشعاع.

- العاملة الحامل التي تأخذ إجازة بناء على أمر الطبيب يحق لها أن تنهي عقدها انفراديا. وفي أثناء الحمل وإجازة الأمومة والإثني عشر شهرا بعد الولادة تستطيع العاملة أن تؤخر مؤقتا إنهاء عقدها انفراديا وأن تؤخر النظر في اتخاذ إجراءات تأديبية بحقها، إلا في حالة إغلاق المؤسسة التي تعمل فيها. وفي أثناء إجازة الأمومة تتقاضى العاملة التي كانت قد دفعت أقساط التأمين الاجتماعي علاوات تعادل ١٠٠ في المائة من المرتب، مرتب شهري واحد زائدا الاستحقاقات الاجتماعية الأخرى المنصوص عليها في قانون العمل.

ولدى فييتنام، إلى جانب الوثائق الآنفة الذكر، عدد من الوثائق القطاعية تنص على طرق لتوفير المزيد من الحماية للأمهات، تشمل برنامج الأمومة االمأمونة، وبرنامج التلقيح ضد الكزاز وتوفير حبوب الحديد للحوامل، وتدابير لحماية النساء المثقلات بالحمل أثناء الفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية.

٤-٣ التنفيذ والتوجهات في المستقبل

كانت الوزارت والوكالات الفييتنامية ذات الصلة ناشطة في تنفيذ القواعد التنظيمية المشار إليها أعلاه.

على أن بعض الأنظمة الخاصة بالمرأة، وإن تكن جيدة من الناحية النظرية، لم تتمتع بها المرأة في الواقع تمتعا كاملا. وفي عام ٢٠٠٢، أجرى الاتحاد النسائي الفييتنامي دراسة استقصائية عن تنفيذ السياسات المتعلقة بالمرأة العاملة في المناطق الريفية. فكشفت نتائج الدراسة عن أنه، برغم أن المرأة التي تربي أطفالا صغارا، معفية بموجب القانون من الخدمة المجتمعية، لم تمارس الكثيرات منهن هذا الحق بصورة كاملة. ويعود السبب في ذلك عموما إلى أن أعمال الخدمة المجتمعية تقوم بها عائلات، لاأفراد، ومن ثم تضطر المرأة التي تربي أطفالا صغارا إلى أداء الخدمة المجتمعية بوصف ذلك من مسؤولياتها تجاة أسرتها. وإضافة إلى ذلك، يترك الرجل عادة بيته بعد انتهاء موسم الحصاد بحثا عن عمل في مكان آخر، مما يعني أن على المرأة أن تؤدى الخدمة المجتمعية نيابة عن أسرتها.

وبعض الأنظمة، بما فيها مايتعلق بسن التقاعد للمرأة وحظر بعض الأعمال على المرأة، تضع الكثير من النساء العاملات في وضع غير مؤات. وفي محاولة لمعالجة هذه المشاكل،

يعمل الاتحاد النسائي وغيره من الوكالات ذات الصلة في تقديم مقترحات للحكومة تتعلق بتدابير تتخذ في المستقبل القريب. وفيما يتعلق بسن التقاعد للمرأة، طلبت الحكومة من وزارة العمل والمعوقين نتيجة للحرب والشؤون الاجتماعية أن تدرس هذه المشكلة وأن تقدم إلى الحكومة مقترحات من أجل عرضها على الجمعية الوطنية. وكلفت الجمعية الوطنية الاتحاد النسائي الفييتنامي بالعمل، متعاونا مع الوكالات الأخرى ذات الصلة، في صياغة قانون يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتقديمه إلى الجمعية الوطنية.

المادة ٥ – دور الجنسين والتحيزات

استمر العمل في توطيد وتوسيع التدابير المذكورة في التقرير السابق من أجل القضاء على التمييز والتحيز القائم على نوع الجنس.

٥-١ المبادئ التوجيهية والسياسات

دولة فييتنام مصممة على القضاء على جميع أشكال التمييز بين الرجل والمرأة في جميع مناحي الحياة. ففي السنوات الأخيرة، أخذت المرأة تقوم بدور متزايد الأهمية في رعاية وتعليم الأجيال الفييتنامية المقبلة. فقد وضعت الدولة وثائق أساسية كثيرة تزيد من تعزيز دور الأسرة، تشمل مايلي:

دستور عام ١٩٩٢، المعدل عام ٢٠٠١، الذي ينص على أن الأسرة هي خلية المجتمع ولاتقبل أي تمييز بين الأولاد (المادة ٦٤).

والمرسوم الحكومي رقم 70/2001/ND-CP الصادر في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ينص على مبادئ توجيهية تتعلق بتنفيذ قانون الزواج والأسرة. ووفقا لهذه المبادئ تتحمل الدولة والوكالات الحكومية والمنظمات الاجتماعية المسؤولية عن دعم الأسرة في التنمية الاقتصادية وبناء أسرة سعيدة ورعاية الأطفال ومعالجة النزاعات والمشاكل في الأسرة، ومنع العنف، وخصوصا العنف ضد الكبار في السن والنساء والأطفال، والمساعدة في تزويد أفراد الأسرة بالمهارات السلوكية وتحديد الأسر النموذجية وتشجيعها وتوجيه النقد إلى الأسر التي تتصرف تصرفا غير مسؤول تجاه أفرادها وتجاه المجتمع.

والمرسوم الحكومي رقم 104/2003/ND-CP الصادر في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الذي يتضمن توجيهات لتنفيذ بعض مواد الأمر المتعلق بالسكان تحظر حظرا قاطعا اختيار جنس الجنين (المادة ١٠).

والاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة في فييتنام حتى عام ٢٠١٠ التي أقرها رئيس الوزرااء في ٢١ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٢ تنص على أن التدبير الرئيسي هو تشجيع نشر المعلومات والتعليم والتعبئة الاجتماعية لتعزيز الوعي وتقوية المسؤوليات لدى الوكالات الحكومية والمنظمات والأسر ولدى كل مواطن فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

والمرسوم الحكومي رقم 32/2000/ND-CP الصادر في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠ الذي ينص على توجيهات بشأن تنفيذ قانون الزواج والأسرة بالنسبة إلى الأقليات العرقية، إذ ينص على تدابير للقضاء على العادات والممارسات العتيقة في مجال الزواج والأسرة.

والقرار رقم 23-NQTW الصادر في ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٣ عن اللجنة المركزية للحزب بشأن "تعزيز تضافر قوى الوحدة الوطنية من أجل الهدف المتمثل في بناء شعب ثري وبلد قوي ومجتمع عادل وديمقراطي ومتحضر" يُعيد التأكيد على تنفيذ الحركة الوطنية الرامية إلى بناء حياة ثقافية ثرية ومكافحة المشاكل الاجتماعية.

ومن أجل الإسراع في تنفيذ السياسات المذكورة أعلاه، وقع رئيس الوزراء في أيار/مايو ٢٠٠١ قرارا بتسمية يوم ٢٨ حزيران/يونيه "يوم الأسرة الفييتنامية". وفي عام ٢٠٠٢ قررت الجمعية الوطنية إنشاء لجنة السكان- الأسرة والأولاد، اندمجت في اللجنة المعنية بحماية الأطفال ورعايتهم، واللجنة الوطنية المعنية بالسكان وتنظيم الأسرة. وظهور اللجنة — كوكالة على المستوى الوزاري للقيام بمهمة التنظيم الإداري في ميادين السكان والأسرة والأطفال — ساعد على إنهاء مشكلة عدم وجود وكالات للدولة سابقا في ميدان قضايا الأسرة.

٥-٢ أنشطة الإعلام والتعليم والاتصالات لزيادة الوعي بقضايا الجنسين

خلال السنوات الثلاث الماضية، واصلت الوكالات ذات الصلة جهودها في تثقيف الناس للقضاء على التحيزات القائمة على نوع الجنس في المجتمع. وأنشئت شبكة من المنظمات للنهوض بالمرأة . وأدخلت هذه المنظمات برامج تدريبية تتعلق بقضايا الجنسين وتعميم قضايا الجنسين في صنع السياسات. وظهرت لدى المنظمات الجماهيرية، وخاصة لدى الاتحاد النسائي وجبهة الوطن الفييتنامي واتحاد العمال، قوة في إعلام الناس وتثقيفهم

والاتصال بهم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وبناء حياة غنية بالثقافة، وبناء أسر يسودها "الازدهار والمساواة والتقدم والسعادة". واتخذت وزارة التربية والتدريب خطوات كي تزيل تدريجيا التحيزات القائمة على أساس نوع الجنس التي مازالت تظهر في كتب الطلاب على مختلف الدرجات (للاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الباب المتعلق بتنفيذ المادة ١٠). وقامت وسائط الإعلام، بما فيها دار الإذاعة والتلفزيون، صوت فييتنام، بإذاعة برامج كثيرة عن المساواة بين الجنسين وتسليط الضوء على النساء البارزات في مختلف القطاعات، مما ساعد على تغيير المفهوم الاجتماعي لدور المرأة. وأدرجت قضايا الجنسين أيضا في برامج التدريب في مجالات الصحة والزراعة والسكان، وأقيمت مسابقات حول قضايا الجنسين والأسرة في مواقع كثيرة، مما ساعد على زيادة الوعي والشعور بالمسؤولية لدى الرجل فيما يتعلق بالعناية بالمرأة، والمشاركة في عبء الأعمال المترلية. وصدرت منشورات في مختلف القضايا زودت الشعب بأشكال جديدة من الفهم لقضايا الجنسين (للاطلاع على مزيد من المعلومات إرجع إلى الباب المتعلق بتنفيذ المادة ١٦).

٥-٣ المصاعب والحلول

مافتئت تُبذل الجهود للقضاء على التحيزات القائمة على نوع الجنس وتغيير المفهوم السائد عن أدوار المرأة والرجل. على أن مدى التأثير يختلف من ميدان إلى ميدان، ومن منطقة إلى منطقة. ويعود ذلك بوجه عام إلى عدم وجود تدابير شاملة للقضاء على النمط القديم لعنجهية الرجل في مواجهة المرأة، وهي العنجهية القائمة منذ آلاف السنين. وتنص القوانين الفيتنامية على أن الزوج والزوجة في الأسرة متساويان من جميع الوجوه. ويجب عليهما أن يتناقشا وأن يقررا معا في جميع القضايا المشتركة، وأن يقتسما العبء في رعاية الأطفال والآباء. على أنه في الواقع مازال الرجل يُعتبر عُمدة الأسرة، وله سلطة القرار في القضايا الرئيسية ويمثل الأسرة في المجتمع المحلي. بينما يعتبر العمل المترلي والعناية بأفراد الأسرة "الوظيفة الطبيعية" للمرأة. والنظام القديم في تقسيم العمل على أساس نوع الجنس لايزال قائما، إلى حد ما، في بعض الأسر الفييتنامية، حيث يجعل فرص التعليم للفتاة محدودة ويمنع المرأة من تولي مناصب عليا، وتقاضي مرتبات عالية. وسوء معاملة المرأة في بعض المجالات أيضا متأصل في عنجهية الرجل. وفضلا عن ذلك، فإن االعادات والممارسات العتيقة السائدة لدى بعض الأقليات الإثنية، بما في ذلك زواج الأطفال، تعيق تقدم المرأة.

وإذ تدرك الوزارات والوكالات ذات الصلة هذه المشاكل فإنها ستقوم كلها باتخاذ خطوات لإنفاذ قوانين البلد وأنظمته وممارساته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بصورة أفضل. وسوف تواصل منظمة جبهة الوطن الفييتنامي والاتحاد النسائي وغيرهما من المنظمات

السياسية – الاجتماعية على جميع المستويات تشجيع الحملات التي تأخذ بشعار "الشعب يتحد لبناء نمط جديد من الحياة في المجتمع" و "وبناء الأسر المثقفة"، وتستهدف تحقيق "الازدهار والمساواة والتقدم والسعادة"، وتعزز أنشطة التثقيف والتواصل الإعلامي للقضاء على التحيزات والممارسات القائمة على نوع الجنس وتلحق الأذى بالنساء والفتيات. وسوف تقوم وزارة الشؤون الداخلية بدراسة مسألة إدراج قضايا الجنسين في البرامج التدريبية للموظفين العامين. وسوف تقوم وسائط الإعلام الجماهيرية، لاسيما الإذاعة والتلفزيون، بزيادة تغطيتها لقضايا الجنسين، مما يساعد على تغيير المفاهيم الاجتماعية المتعلقة بقضايا الجنسين وزيادة الشعور لدى الرجل بالمسؤولية في الأعمال المترلية ورعاية الأطفال.

المادة ٦ – قمع جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال المرأة في البغاء

يظل الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة من القضايا الملحة التي تجذب انتباه المجتمع كله. وتكرر دولة فييتنام الإعراب عن تصميمها القوي على استئصال هذه الشرور. فمسألة القضاء على الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة تحتل درجة عالية في جداول أعمال جميع الوكالات والسلطات. وكل التدابير المتخذة في هذا الصدد تستهدف حماية صحة المرأة وكرامتها، والمساعدة على بناء مجتمع عادل وتقدمي ومتطور. ووُجه اهتمام خاص إلى العمل في إصدرا وتنقيح الوثائق القانونية التي تنظم وتعالج الأنشطة المتعلقة بالاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة.

٦– ١ سن القوانين

الوثائق التي صدرت مؤخرا:

- الأمر المتعلق بالعقوبات على المخالفات الإدراية، رقم 44/2002/PL-UBTQH10، المؤرخ ٢ تموز/ يوليه ٢٠٠٢، والصادر عن اللجنة الدائمة التابعة للجمعية الوطنية، وبدأ نفاذه في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢. ينص الأمر على أن البغي التي تكون بين ١٥ و ٥٥ سنة من العمر تحال إلى العيادات الطبية لتلقى معالجة خاصة لمدة تراوح بين ٣ أشهر و ١٨ شهرا.

- الأمر المتعلق بمنع البغاء وقمعه، رقم 10/2003/PL-UBTVQH11 ، المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، والصادر عن اللجنة الدائمة التابعة للجمعية الوطنية، بدأ نفاذه

في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وهذا الأمر هو أول وثيقة تتعلق تحديدا بمنع البغاء وقمعه، وتحظر البغاء حظرا قاطعا. وينص الأمر على تدابير اجتماعية واقتصادية لمنع البغاء وعلى تدابير عقابية ضد الزبائن والقوادين ومنظمي البغاء. وتعتبر البغايا ضحايا، وبناء على ذلك وضعت الدولة برامج لمعالجة هذه الضحايا وإعادة تأهيلهن وإعادة إدماجهن. ويجري التركيز أيضا على توفير التدريب المهني وإيجاد فرص العمل لهن.

- المرسوم الحكومي رقم 68/2002/ND-CP الصادر في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بشأن الزواج والعلاقات العائلية مع عناصر أجنبية. يحظر المرسوم استخدام الزواج والتبني غطاء للاتجار بالمرأة والأطفال واستغلالهما وإساءة استعمالهما جنسيا، وتحقيق مكاسب مادية.

- التوجيه رقم 25/2003/CT-TTg، الصادر عن رئيس الوزراء في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ الأمر المتعلق بمنع البغاء وقمعه، مع تعيين مهام محددة في هذا المجال للوزارات والوكالات والسلطات المحلية ذات الصلة. وأطلقت أيضا حملة شعارها "شهر العمل لتنفيذ الأمر المتعلق بمنع البغاء وقمعه".

- القرار رقم 151/2000/QD-TTg، الصادر عن رئيس الوزراء في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، والذي وافق به على خطة العمل للفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ لمنع البغاء وقمعه. وتهدف الخطة إلى منع البغاء واستئصاله تدريجيا من البلد.

- الإعلان رقم 158/TB-VPCP الصادر عن مكتب الحكومة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن الاستنتاجات التي انتهى إليها السيد فام جيا خيم، نائب رئيس الوزراء، في المؤتمر المعني بالتدابير المتعلقة بالاتجار بالمرأة والطفل عبر البحار.

وفي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ صدقت فييتنام على بروتوكول ٢٠٠٠ الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وصدقت فييتنام أيضا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. ويمكن اعتبار التصديق على الوثائق المشار إليها أعلاه تأكيدا جديدا من جانب الحكومة الفيتنامية لالتزامها أمام المجتمع الدولي بمكافحة البغاء وإنتاج المواد الإباحية.

آلية التنفيذ:

كانت وزارة العمل والمعوقين نتيجة للحرب والشؤون الاجتماعية، بوصفها إدارة التنظيم في الدولة، تعمل مع وزارة الأمن العام ووزارة الثقافة والإعلام ووزارة الشؤون الداخلية ووزارة الصحة في إصدار وثائق توجيهية، وتعاونت مع منظمات جماهيرية مثل جبهة الوطن الفييتنامي والاتحاد النسائي واتحاد الشباب وكونفدرالية نقابات العمال والمحاربين القدماء، لإطلاق حملات يشارك فيها أعضاؤهم والمجتمع ككل لمكافحة الشرور الاجتماعية، بما فيها البغاء والاتجار بالنساء والأطفال. وكُلفت وزارة العدل بالعمل مع الوكالات ذات الصلة لإجراء استقصاءات حول مشاكل الزواج بين النساء الفييتناميات والغرباء. ونسقت وزارة الأمن العام مع الوكالات ذات الصلة لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال.

٦ – ٢ التنفيذ

خلال السنوات الثلاث الماضية، استمر بزخم قوي تعزيز الحرب ضد البغاء والاتجار بالنساء. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، نظمت الحكومة المؤتمر الوطني بشأن مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال. وطرح المؤتمر عددا من التدابير الفعالة لمنع هذه المشكلة وتقديم الدعم لضحاياها.

وأُجري أيضا استعراض لثلاث سنوات من خطة عمل ٢٠٠١– ٢٠٠٥ لمنع البغاء وقمعه. فكانت نتائج الاستعراض كما يلي:

- الاتصال الإعلامي والتثقيف

تحدد بوصفه واحدا من أهم التدابير، إذ ساعد على زيادة الوعي وتعزيز الشعور بالمسؤولية لدى الناس في الكفاح ضد هذه المفاسد الاجتماعية. وخلال السنوات الماضية، كرست وسائط الإعلام والمنظمات الجماهيرية على المستويين المركزي والمحلي، جهودا هائلة لإيصال سياسة الدولة بشأن منع البغاء إلى الشعب (من خلال المقالات في الصحف وبرامج الإذاعة والتلفزيون والدورات التدريبية والحلقات الدراسية ...)، مما شكل رأيا قويا لدى الجمهور ضد هذه الجريمة، وأبرز، في الوقت نفسه، النماذج الصالحة وأفضل الممارسات. وأوضحت الاتحادات النسائية على جميع المستويات أن المرأة هي دائما الضحية والمستضعفة في الأنشطة المتعلقة بالبغاء، الأمر الذي يعيق تحقيق المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية الاجتماعية– الاقتصادية. وقامت الاتحادات النسائية المحلية بتسليح المرأة بالأدوات والمهارات اللازمة للتعرف على المؤامرات والمحاولات التي تستهدف الاتجار بالمرأة من أجل البغاء،

وشجعت المرأة على العمل مع الآخرين في المجتمع المحلي لمنع هذه المحاولات ومكافحتها. وتوسعت، في كافة أنحاء البلد، الحركات المتجهة إلى بناء قرى وكوميونات خالية من البغاء والمخدرات، الأمر الذي ساعد على منع انتشار هذه المفاسد.

- معالجة القضايا المتعلقة بالبغاء:

فيما يلي بعض الأرقام المتوفرة، في هذا الصدد، من المجلس الأعلى للإدعاء العام ومحكمة الشعب العليا، في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٢:

+ إيواء البغايا: نظرت المحاكم في ٤٧٠ ٢ من مجموع ٩٣٢ ٢ قضية، شملت ٢٢٤ ٣ متهما. تلقى ١٤٦ منهم أحكاما بالسجن تزيد على ١٠ سنوات، وتلقى ٣١٣ أحكاما بالسجن ٧ — ١٠ سنوات، وتلقى ٢٤٦٨ منهم أحكاما بالسجن أقل من ٧ سنوات، وتلقى ٢٩٢ عقوبات مع وقف التنفيذ.

+ القوادون : جرت محاكمة ٣٥٨ من ٤٣٧ قضية شملت ٤٨٣ متهما.

وقد زيدت شدة التدابير العقابية المطبقة على الجرائم المتعلقة بالبغاء. ولاتزال فييتنام تعمل بشأن تحسين أدواتها القانونية لمنع وقمع هذه الجرائم بصورة أكثر فعالية. فالقوانين الفييتنامية تحظر بصورة قاطعة كل الأنشطة المتصلة بالبغاء، وبناء على ذلك تعاقب كل مخالفة للقوانين. والأشخاص الذين يرغمون على البغاء يحميهم القانون، وأي شخص يرغم آخرين على البغاء يخضع للملاحقة الجنائية.

- التعليم والمعالجة للمومسات وإعادة إدماجهم في المجتمع:

من عام ٢٠٠١ حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، كانت وزارة العمل والمعوقين نتيجة للحرب والشؤون الاجتماعية والإدارت توفر المعالجة والتثقيف لـ ٨٣٩ ١٤ مومسا، ووفرت التدريب المهني وفرص العمل لـ ٨٠٠٠ مومس. وفضلا عن تلقي التعليم النظامي، تلقى هؤلاء الأشخاص التشخيص والمعالجة فيما يتعلق بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وغيرها من الأمراض. وتوفر لهم أيضا الإرشاد فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ووجهت مراكز التدريب المهني انتباها خاصا لجعل البرامج التدريبية أكثر ملاءمة للمومسات السابقات، مع مراعاة خصائص واحتياجات هؤلاء الطلاب الخاصين. ولكن جميع هذه البرامج تستهدف التعجيل بإعادة إدماجهن ومساعدتهن للحصول على عمل. حتى أن الدولة تقدم ٠٠٠ ٤٠٠ دونغ فييتنامي كمخصصات لهؤلاء النساء متى

امهين فترة إعادة تعليمهم وعدن إلى بيوتهن. وهذه المخصصات، على صغرها، تبين مدى اهتمام السلطات بهم، وتساعدهن على بناء حياتهن من جديد بطريقة أكثر صحية. وتتولى الاتحادات النسائية المحلية مسؤولية استقبالهن وتيسير حصولهن على القروض للأنشطة الاقتصادية، وتشجيعهن على المشاركة في أنشطة الاتحادات. ففي المجتمعات المحلية، تُعامل "المومسات السابقات" على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين. وأقنعت السلطات المحلية والمنظمات الجماهيرية الوكالات والشركات بأن تقوم بتوظيف أولئك النساء وتوفير التدريب المهني والدعم المالي لهن. وكانت النوادي المناهضة للمفاسد الاجتماعية والتابعة للاتحادات النسائية مكانا يذهب إليه هؤلاء الأشخاص، حيث يتعلمن فيها المزيد عن هذه المفاسد الاجتماعية وعن الرعاية الصحية والاقتصادي المترلي والحد من الفقر. ومؤخرا، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، أنشئ في مدينة هوشي منه أول مركز للمساعدة في حالة الزواج بالأجانب، وذلك لحماية حقوق المواطنين الفييتناميين، لاسيما المرأة، ومنع سمسرة الزواج لمكاسب اقتصادية.

- التعاون الدولي

توسع في محاولة لوقف انتشار البغاء والاتجار بالمرأة. وخلال السنوات الأربع الماضية، شاركت فييتنام في بعض المشاريع الدولية، من بينها مشروعان إقليميان (مشروع منع الاتجار بالنساء والأطفال في منطقة ميكونغ الفرعية، والمشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية/البرنامج الدولي لمنع عمل الأطفال لبناء القدرة على مستوى المجتمع المحلي، وإيقاظ الوعي وخلق فرص العمل للنساء والأطفال). وساعدت هذه المشاريع على تيسير قيام تعاون أفضل بن البلدان في الكفاح ضد الاتجار بالنساء والأطفال.

٦- ٣ المشاكل العالقة والحلول

لايزال هناك العديد من الصعوبات التي تواجه الكفاح ضد البغاء، بما فيها زيادة تعقيد الأنشطة المتعلقة بالبغاء، والفجوة في الدخل بين المناطق، والبطالة، والسلوك المتساهل لدى البعض.

ومن أجل زيادة فاعلية لكفاح ضد البغاء، ستواصل الوكالات ذات الصلة عملها في تنفيذ الأمر المتعلق بمنع البغاء وقمعه. وسوف تتخذ تدابير شاملة على جميع المستويات الحكومية، مع جعل الوكالات ذات الصلة خاضعة للمحاسبة عن مسؤولياتها. وسيجري أيضا تعزيز الرصد والتقييم، مع المعاقبة على المخالفات. وسوف تُتخذ خطوات لتوفير المزيد

من المعلومات والتعليم والإرشاد للمجتمعات المحلية، وبناء كوميونات خالية من المفاسد الاجتماعية. وسيجرى تنفيذ السياسات المتعلقة بالبطالة والحد من الفقر بصورة أنجع لمساعدة الفئات الضعيفة. وستقوم الوكالات ذات الصلة بإجراء استعراضات، واستنباط الدروس وتكرار النماذج الصالحة وفقا للتوجيه رقم 25/CT-TTg الصادر عن رئيس الوزراء، ويُطلب من الوكالات ذات الصلة تعريف تعريف جميع طبقات الشعب بالأمر المتعلق بمنع البغاء وقمعه، وتشجيع المنظمات الجماهيرية والناس على المشاركة في إدانة جميع الأنشطة المتصلة بالبغاء وتعقب هذه الأنشطة.

المادة ٧ – ممارسة المرأة لحقوقها المتساوية في الحياة السياسية والعامة

٧– ١ كفالة حق المرأة في التصويت والترشيح للانتخابات

تنص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات لعام ١٩٩٩ على تدابير عقابية ضد أفعال الاعتداء على حق المواطنين في التصويت والترشيح للانتخاب على النحو التالي: من يلجأ إلى المخادعة أو شراء الأصوات أو الإكراه أو غير ذلك من الحيل لعرقلة ممارسة المواطنين حقهم في التصويت و/أو حقهم في الترشيح للانتخاب يعاقب بالإنذار، أو بالإصلاح التأديبي دون توقيف لمدة تصل إلى سنة واحدة أو بالسجن لمدة تراوح بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة.

وتنص المادة ١٠ من قانون عام ٢٠٠١ المنقح المتعلق بانتخابات نواب الجمعية الوطنية على أن اللجنة الدائمة التابعة للجمعية الوطنية تقترح عدد النواب الإناث بناء على طلب رئاسة اللجنة المركزية للاتحاد النسائي الفييتنامي لكفالة وجود نسبة معقولة من النواب الإناث في الجمعية الوطنية.

وتنص المادة ١٤ من قانون عام ٢٠٠٣ المتعلق بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية على أن المجلس الإداري الدائم للمجالس الشعبية على مستوى المحافظات والمناطق والكوميونات يقترح هيكل المجالس الشعبية وتكوينها وعدد أعضائها، بحيث يكفل وجود نسبة معقولة فيها من النواب الإناث.

والاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة الفييتنامية حتى عام ٢٠١٠ تحدد هدفها على النحو التالي: تكون نسبة النائبات في الجمعية الوطنية ، في فترة الولاية الحادية عشرة (٢٠٠٢– ٢٠٠٧) ٣٠ في المائة، وفي فترة الولاية التالية ٣٣ في المائة أو أعلى، ونسبة

الأعضاء الإناث في فترة ولاية المجالس الشعبية ٢٠٠٤- ٢٠٠٩، على مستوى المحافظات ٢٨ في المائة وفي الفترة التي تليها ٣٠ في المائة، وعلى مستوى المناطق ٢٣ في المائة وفي فترة الولاية التالية ٢٥ في المائة، وعلى مستوى الكوميونات والنواحي ١٨ في المائة والفترة التالية ٢٠ في المائة.

ومن أجل تحقيق الأحكام المذكورة أعلاه، اتُخذ عدد التدابير الخاصة على مختلف الأصعدة لزيادة نسبة أعضاء البرلمان الإناث في فترة الولاية الحادية عشرة، شملت أنشطة الاتصال الإعلامي والمساعدة، وتوزيع النشرات لتشجيع المرأة على المشاركة في القيادة وفي الجمعية الوطنية وتنظيم الاجتماعات مع المصوتين في الدوائر الانتخابية للمرشحات. وقامت اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة الفييتنامية بتنظيم ٦ دورات تدريبية لـ ٢١٦ مرشحة للجمعية الوطنية الحادية عشرة لتزويدهن بالمعارف والمهارات الضرورية وتعزيز ثقتهن من أجل الفوز فيي الانتخاب.

ونتيجة لذلك، بلغت نسبة النساء بين أعضاء الجمعية الوطنية الحادية عشرة ٢٧,٣١ في المائة، وهذه نسبة أعلى مما كانت عليه في الولايتين السابقتين التاسعة والعاشرة (إذ كانت ١٨,٥ في المائة و ٢٦,٢٢ في المائة على التوالي) مما وضع فييتنام في الموقع الأول بين بلدان آسيا من حيث نسبة النساء في البرلمان. وإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة الفائزات في انتخابات الجمعية الوطنية الحادية عشرة ٩٩,٧٦ في المائة (كانت النسبة في الجمعية الوطنية العاشرة ٩٩,٠٩ في المائة).

ومقارنة بالفترات السابقة، لم تقتصر البرلمانيات على الازدياد في العدد بل ازددن في النوعية أيضا. فقد كانت نسبة البرلمانيات اللاتي يحملن شهادة جامعية ٥٩,٩ في المائة و ٨٧,٢٨ في المائة و ٩٠,٤٤ في المائة في الجمعية الوطنية في دوراتها التاسعة والعاشرة والحادية عشرة على التوالي. وهذا التحسن في العدد والنوعية يدل على قدرة المرأة ومساهمتها في الحياة السياسية للبلد.

ولذلك، فإن حقوق المرأة الفييتنامية في التصويت وفي الترشيح للانتخاب مكفولة بوجه عام. وعلى أي حال، لايزال هناك بعض القيود، كمحدودية وعي المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية والأنشطة المجتمعية، والافتقار إلى الآلية والشروط الملائمة للمرأة كي تمارس بصورة كاملة حقوقها في التصويت والترشيح للانتخاب، وانعدام الثقة بالنفس وعدم دعم الأسرة للمرأة في الترشيح للانتخاب، وخاصة للمرأة في المناطق الريفية وفي

الأقليات الإثنية. وبالنظر إلى ذلك، سوف تُتخذ حلول فعالة ومتكاملة لزيادة مشاركة المرأة في الهيئات المنتخبة في فترات الولاية المقبلة.

٧- ٢ حق المرأة في حكم الدولة والإدارة الاجتماعية والاقتصادية

ينص الأمر المتعلق بموظفي الخدمة المدنية الصادر عام ١٩٩٨، والأمر المنقح الصادر عام ٢٠٠٣ بشأن موظفي الخدمة المدنية على المعاملة غير التمييزية بين الرجل والمرأة في التوظيف والعمالة والتعيين وتغيير سلم المرتبات وتقديم الثناءات والعلاوات والاستحقاقات للموظفين الذكور والإناث في الوكالات الإدارية للدولة والوكالات التي تقدم الخدمات العامة. وللتوجيه في تنفيذ هذا الأمر أصدرت الحكومة في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ المرسوم رقم 56/2000/ND-CP في تعديل الفقرة ٢ من المادة ٦ من المرسوم رقم 95/1998/ND-CP، الصادر عن الحكومة بشأن أنظمة انتقاء موظفي الخدمة المدنية وتوظيفهم وإدارتهم، ووفقا لهذ المرسوم ينطبق شرط السن المطلوب وهو بين ١٨ و ٤٠ سنة للرجل والمرأة (في الماضي كان السن المطلوب لتوظيف المرأة ١٨- ٣٥ سنة). وبهذا التعديل أزيل الفرق في سن التوظيف بين الرجل والمرأة. وفي الواقع، تبلغ نسبة النساء بين موظفي الخدمة المدنية حاليا ٦٨,٧ في المائة.

وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وقع رئيس الوزراء القرار رقم 27/2003/QD-TTg الذي أصدر به النظام المتعلق بالتعيين وإعادة التعيين والدوران والاستقالة لموظفي الخدمة المدنية. فالعمر المطلوب للتعيين، بموجب هذا النظام، لايتجاوز ٥٥ سنة للرجل و ٥٠ سنة للمرأة. أما بالنسبة لمنصب المدير العام ونائب رئيس الشعبة على مستوى المقاطعة أو مايعادلها من مناصب، فلا يجوز أن يزيد العمر المطلوب عن ٤٥ سنة، بصرف النظر عن نوع الجنس.

وصدر عن رئيس الوزراء القرار رقم 69/2003/QD-TTg الذي أقر به الخطة الرامية إلى بناء وتحسين قدرة موظفي الخدمة المدنية للمرحلة الأولى بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. وهدف الخطة هو بناء رصيد من موظفي الخدمة المدنية الإداريين مناسب من حيث العدد والتركيب، ويتسم أفراده بالموضوعية المهنية والروح العصرية والشعور الأخلاقي الرفيع والقدرة الكافية على أداء الواجبات، والتفاني في خدمة التنمية الوطنية والشعب.

ومن أجل بناء رصيد من موظفي الخدمة المدنية المؤهلين مهنيا، ويلبي مطلب الإنتاجية المرتفعة لجهاز الدولة، أصدر رئيس الوزراء القرار رقم 161/2003/QD-TTg في ٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ الذي يتضمن نظاما لتدريب موظفي الخدمة المدنية، يستهدف

تزويدهم بالمعرفة في العلوم السياسية والمهارات اللازمة لإدارة الدولة وبالمهارات المهنية والمعارف الداعمة.

وقد تم تنفيذ هذه الأنظمة في جميع الوكالات الحكومية على جميع المستويات.

واستمر تعزيز عملية تنفيذ مرسوم الديمقراطية الجماهيرية على صعيد الكوميونات والمراكز المحلية والمكاتب المذكورة في التقارير السابقة، مما سهل مشاركة المرأة في المناقشات وصنع القرار في القضايا الاجتماعية- الاقتصادية المحلية وفيما يتعلق بحقوق المستخدمين.

وفي عام ٢٠٠١، أمرت الحكومة باستعراض تنفيذ القرار رقم 162/HDTB-QD الصادر في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ من مجلس الوزراء (الحكومة الآن). والقرار المشار إليه ينص على مسؤوليات السلطات المحلية عن كفالة مشاركة الاتحاد النسائي الفييتنامي في إدارة الدولة. ونتيجة لذلك، حدثت تغيرات هامة في الوعي والمواقف والمسؤوليات والتصرفات لدى السلطات على جميع المستويات فيما يتعلق بدور ومكانة الاتحاد النسائي الفييتنامي وإمكانيات المرأة في مجال إصلاح البلد. وشُجعت المرأة على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاضطلاع بمسؤوليتها في إدارة الدولة والإدارة الاجتماعية بصورة فعالة. وقام الاتحاد النسائي على جميع المستويات بالتنسيق الفعال مع الوزارات والوكالات والسلطات المحلية في عملية صنع القرار وصياغة السياسات ورسم الاستراتيجيات الاجتماعية- الاقتصادية وفي مراقبة تنفيذ السياسات المتعلقة بالمرأة.

ومن أجل الاستفادة من هذه الانجازات وإعادة تأكيد وضع الاتحاد النسائي ودوره في إدارة الدولة، قامت الحكومة في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ بإصدار المرسوم رقم 19/2003/ND-CP ليكون بديلا عن القرار رقم 163/QD-HDBTK، يتضمن أحكاما أكثر تفصيلا بشأن مسؤولية السلطات الإدارية على جميع المستويات عن تيسير مشاركة الاتحاد النسائي في الأنشطة الاجتماعية والحكم. وقام الاتحاد النسائي الفييتنامي بوضع خطة لتنفيذ هذا المرسوم على نطاق الوطن كله ويقوم حاليا بإعداد آلية عمل جديدة بين الحكومة والاتحاد النسائي الفييتنامي.

وقد بذلت الحكومة والوكالات ذات الصلة جهودا كبيرة لتضييق الفجوة بين الرجال والنساء في المناصب القيادية. بيد أن نسبة الذكور والإناث بين صناع القرار مازالت غير متوازنة. فبين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٣، كانت نسبة النساء في المناصب العليا على الصعيد الوطني وصعيد المحافظات كما يلي: ارتفع عدد النساء اللاتي يحملن حقائب وزارية وما يعادلها

من المناصب من ٧,٩ في المائة إلى ١١,٩ في المائة، وهبطت نسبة النساء في منصب وكيل وزاراة والمناصب المعادلة من ٩,١ في المائة إلى ٨,١ في المائة، وهبطت النسبة في مناصب رؤساء اللجان الشعبية على مستوى المحافظات من ٣,٣ في المائة إلى ١,٦ في المائة، أما في مناصب نائب رئيس في اللجان الشعبية على مستوى المحافظات فقد ارتفع من ١٠,١ في المائة إلى ١١,٧ في المائة . وهكذا، حدثت بعض الزيادة خلال الـ ٨ سنوات الماضية في المناصب الوزارية ومايعادلها فقط. ومع ذلك، مازالت النسبة متواضعة. وهبط عدد النساء في مناصب رئاسة اللجان الشعبية على مستوى المحافظات هبوطا ملحوظا ومازال أصغر مما يجب مقارنةً بعدد الرجال.

٧-٣ حقوق المرأة في المشاركة في المنظمات السياسية والاجتماعية

مقارنة بالتقريرين الثالث والرابع المجتمعين، استمر العمل في تعزيز حق المرأة في المشاركة في المنظمات السياسية والاجتماعية. وقد ساهمت المشاركة الاستباقية من جانب المرأة في المنظمات السياسية والاجتماعية مساهمة كبيرة في التنمية الوطنية. بيد أن نسبة النساء في المناصب القيادية للمنظمات الجماهيرية مازالت صغيرة، برغم التحسن الذي ظهر في نسبة النساء في مختلف المؤسسات: كانت النسبة في اللجنة المركزية لاتحاد هوشي منه للشباب الشيوعي ١٣٤\٢٥، أو ١٨,٦٥ في المائة، وفي اتحاد المزارعين الفييتنامي ٨٦\١٥، أو ١٧,٢ في المائة، وفي جبهة الوطن الفييتنامي ١٩٨\٣٤، أو ١٧ في المائة، وفي جمعية الصليب الأحمر الفييتنامي ١٠٥\٢٨ أو ٢٦,٦ في المائة. ونسبة النساء في الحزب آخذة في الازدياد أيضا، إذ مثلت ٣٥,٧ في المائة من أعضاء االحزب الجدد في عام ٢٠٠٢.

٧- ٤ التوجهات نحو زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية والمجتمعية في المستقبل

مازالت مشاركة المرأة الفييتنامية غير متناسبة مع قدرتها ولا تلبي مطلب عملية الإصلاح. وعلى ذلك ستتخذ تدابير فعالة للقضاء على جوانب الضعف الباقية. وبناء على تعليمات اللجنة المركزية للحزب، عقدت الوكالات المركزية والمحلية اجتماعات لاستعراض تنفيذ التوجيه رقم 37-CT/TW الصادر عام ١٩٩٤بشأن عمل الموظفات في السياق الجديد. وفي أوائل عام ٢٠٠٤، نُظم استعراض وطني لهذا التوجيه، أتاح فرصة هامة للوكالات على جميع المستويات لتقييم الإنجازات، وتسليط الضوء على المشاكل الرئيسية، وتحليل الأسباب واستخلاص الدروس، والتوصية بتدابير عملية لتحسين التخطيط والتدريب والتوظيف فيما يتعلق بالمرأة. وساعدت هذه الاستعراضات على إحداث تغيير هام في الوعي والسلوك لدى الوكالات على جميع المستويات فيما يتعلق بعمل الموظفات، وهو تغيير يشكل جزءا هاما من

الاستراتيجية المتعلقة بالموظفين. ويُنتظر من الاتحاد النسائي أن يقدم إلى اللجنة المركزية للحزب مشروع قرار جديد يستهدف الوصول إلى مزيد من النساء والكوادر النسائية في السياق الجديد.

المادة ٨ – مشاركة المرأة في الأنشطة الدولية

القوانين والسياسات الفييتنامية، كما جاء في التقارير السابقة، تكفل حقوقا متساوية للرجل والمرأة فيما يتعلق بالمشاركة في الأنشطة الدولية. وفي إطار سياسة توسيع العلاقات الأجنبية والاندماج الاستباقي الاقتصادي الدولي، بوجه خاص، تتوفر للمرأة الفييتنامية شروط أنسب للمشاركة في هذه الأنشطة.

٨ – ١ المرأة في السلك الدبلوماسي

توجه وزارة الشؤون الخارجية، بوصفها وكالة حكومية مسؤولة عن العلاقات الخارجية، الكثير من الاهتمام لكفالة مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في الأنشطة الدولية، فضلا عن انتقاء الموظفات وتدريبهن على كافة المستويات. وأُنشئت لجنة النهوض بالمرأة التابعة للوزارة برئاسة وكيل وزارة. واعتُمدت خطة عمل للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠٠٠– ٢٠٠٥ ، حددت الأهداف على النحو التالي: نسبة النساء في السلك الدبلوماسي بأكمله ٣٠ في المائة، والنساء في المناصب العليا ١١– ٢٠ في المائة، ورئيسات للبعثات التمثيلية ٢٠ في المائة ومافوق، وامرأة واحدة في منصب وزير مساعد.

وفي الوقت الحاضر، تبلغ نسبة النساء في السلك الدبلوماسي ٢٨ في المائة، منهن ٢٨ في المائة يعملن في الخارج. ونسبة النساء اللاتي يحملن شهادة جامعية عليا ١٤\ ٦٤، واللاتي يحملن شهادة الماجستير والدكتوراه ٨٠\ ٢٢٧ و ٥\٤١ على التوالي. وخلال الفترة ٢٠٠٠– ٢٠٠٣، ازتفع عدد النساء المعينات بمنصب مدير أو وكيل مدير من ١٠ إلى ١٥. وهناك الآن ١١ امرأة في منصب رئيس شعبة. وعدد النساء في المناصب القيادية كالتالى: مديرة إدارة واحدة (من مجموع ٢٢ مديرا)، و ٥ في منصب وكيل مدير (من مجموع ٥٧)، و٢ في منصب رئيس شعبة (من مجموع ٢٢) و ٩ في منصب وكيل رئيس شعبة (من مجموع ٣٢).

وحظي دائما بالاهتمام الواجب تدريب الموظفات في السلك الدبلوماسي وتحسين قدرتهن. ففي عام ٢٠٠٢، كانت نسبة الموظفات ٣٨ في المائة و ٣٢ في المائة من مجموع عدد الموظفين اللذين أرسلوا إلى الخارج أو تلقوا التدريب في البلد للدراسات العليا. والجدير بالملاحظة أن نسبة الطالبات المؤهلات لامتحان الدخول في معهد العلاقات الخارجية دأبت على الارتفاع. وهذه النسب في الفصول الدراسية ٢٦ (عام ٢٠٠٠) و ٢٧ (عام ٢٠٠١)، و٢٨(عام ٢٠٠٢)، و٢٩(عام ٢٠٠٣)، كانت على التوالي ١٣٧\٥٥ و١٢٩\٦٦ و ١٥٤\٦٨ و ١٦٩\٦٠.

وفي البعثات التمثيلية الفييتنامية في الخارج روعيت بصورة تامة المساواة في الحقوق بين الموظفين والموظفات فيما يتعلق بالعمل وفترة الخدمة والرتب والمرتبات. فخلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣، كان عدد السفيرات ثلاثة من مجموع ١٩ سفيرا. وكذلك نسبة النساء المتفرغات في الخارج في تزايد، وهي الآن ٥٧١\١٤٣، أو ٣٠ في المائة.

٨– ٢ مشاركة المرأة في الأنشطة الخارجية

في ظل سياسة الانفتاح، تتزايد نسبة النساء العاملات في المنظمات الدولية، إذ تبلغ وسطيا أكثر من ٥٠ في المائة. ففي عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، كانت االنسب ٥٦ في المائة و٥٦,٥٥ في المائة على التوالي. وتشكل النساء نحو ٤٠ في المائة من موظفي المشاريع والمساعدين. وفي ٢٠٠٢ كانت النسبة ٥٠,٨٦ في المائة. وكانت نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب أخرى كسكرتيرات ومترجمات تزيد على ٣٥ في المائة، حتى أنها وصلت إلى ٤٥ في المائة عام ٢٠٠٠ ولكنها أخذت بالهبوط بعد ذلك. أما نسبة النساء اللاتي يقمن بأعمال داعمة في مكاتب المشاريع لاتزال منخفضة، بحيث تبلغ وسطيا ١٧ في المائة وتميل إلى الهبوط.

وفي الأنشطة المتعددة الأطراف، أتيحت الفرصة للعديد من النساء اللاتي يعملن في الوكالات الحكومية ورابطات الصداقة الشعبية والمنظمات الجماهيرية الفرصة لتمثيل حكومتهن في المنتديات الدولية وفي الأنشطة الخارجية. فقد تحسنت كميا ونوعيا مشاركة المرأة في هذه الأنشطة الخارجية المتعددة الأطراف والثنائية. ورهنا بطبيعة الأنشطة، تراوح زيادة مشاركة المرأة بين ٤٠ في المائة و٥٠ في المائة. وأتيحت للكثيرات من الموظفات فرصة مرافقة قادة الدولة والحزب والحكومة في زيارات إلى البلدان االأجنبية أو المؤتمرات الدولية. وشغل العديد منهن مناصب رئيسية في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك المفاوضات من أجل انضمام فييتنام إلى منظمة التجارة العالمية. ومن أجل تشجيع المزيد من النساء على المشاركة في أنشطة الاندماج الاقتصادي والاستفادة منها، قامت اللجنة الوطنية

للنهوض بالمرأة ، خاصة، بصياغة الوثيقة التي توجه تنفيذ إطار العمل الخاص بإدماج المرأة في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وقامت أيضا سبع وزارات ووكالات مسؤولة عن أنشطة منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بإنجاز خطة العمل المتعلقة بإدماج المرأة في هذه المنظمة. وفيما يتعلق برابطة أمم جنوب شرق آسيا، قامت فييتنام بدور نشط في اللجنة النسائية التابعة للرابطة.

وفيما يتعلق بدبلوماسية الاتصال بين الشعوب، حظيت مشاركة الاتحاد النسائي الفييتنامي بالتقدير الرفيع. فخلال السنوات الخمس الماضية، مثلت النساء ٥٠ في المائة من ملايين المجموعات البشرية التي تشارك في أنشطة من أجل السلام والتضامن والصداقة. وبفضل الصلات التي أقامها الاتحاد النسائي الفييتنامي مع أكثر من ٧٠ بلدا و ٣٥٠ منظمة، تمكن الاتحاد من تعزيز التعاون بين النساء الفييتناميات ونساء العالم وشعوبه من أجل أهداف مشتركة تتمثل في المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام. وساعد الاتحاد أيضا في الحصول على الدعم المتعدد الجوانب للنساء والأطفال الفييتناميين.

وكذلك ساعدت مواهب المرأة الفييتنامية ومساهمتها على تحسين سمعتها وارتفاع مكانتها في العلاقات الدولية، وهو أمر حظي بعالي التقدير محليا ودوليا. ويتجلى ذلك في عدد النساء الفييتناميات المعينات ممثلات إقليميات لمختلف المنظمات الدولية واللاتي تلقين جوائز دولية وإقليمية.

وعلى أي حال، مازالت نسبة النساء المشتركات في الأنشطة الدولية متواضعة. تشارك المرأة في ٣٠ في المائة فقط من أنشطة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأحد العوائق هو عدم تمكن النساء من اللغات الأجنبية. وسوف تركز وكالات الدولة مستقبلا بدرجة أكبر على تدريب وتعيين النساء في السلك الدبلوماسي.

المادة ٩ – مسألة الجنسية

القوانين والأنظمة الفييتنامية، كما هو مؤكد في التقارير السابقة، متسقة في كفالة المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالجنسية.

خلال السنوات الماضية، راعت الدولة الفييتنامية بصورة دقيقة وفعالة جميع أحكام القوانين المتعلقة بالجنسية، وبالفعل كفلت المساواة بين الرجل والمرأة في طلب الجنسية

الفييتنامية أو التنازل عنها أو الاحتفاظ بها بدون أي تمييز ضد المرأة. ويحق للمواطنين الفييتناميين، رجالا ونساء، على قدم المساواة، الاحتفاظ بجنسيتهم الفييتنامية بعد الزواج أو الطلاق أو فسخ الزواج غير القانوني مع أجانب. ويحق للزوج أو الزوجة الاحتفاظ بجنسيته الأصلية بصرف النظر عما إذا كان الشريك الآخر قد طلب الجنسية الفييتنامية أو خسرها. فخلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣ قبلت الدولة الفييتنامية ٨١٨ ١٢ قضية تنازل عن الجنسية الفييتنامية للحصول على جنسية أجنبية، منها ٧٣ قضية لأشخاص يعيشون حاليا في فييتنام . وكانت من بين هذه القضايا ٦٧ قضية للنساء، بحيث شكلت ٩١,٧ في المائة. وفي عام ٢٠٠٢، تنازل ٥٥٣ ١ شخصا عن الجنسية الفييتنامية. على أن الاتجاه نحو التنازل عن الجنسية الفييتنامية تضاءل بفضل تحسن الإطار القانوني وتحسن الأحوال الاقتصادية على مستوى الفرد والوطن، وسهولة السفر وارتفاع الروح المجتمعية.

وطبقت الدولة الفييتنامية بصورة دقيقة القانون المتعلق بالجنسية لكفالة الحق المتساوي للمرأة فيما يتعلق بجنسية أولادها. يُمنح الطفل المولود لأبوين فييتناميين الجنسية الفييتنامية بصرف النظر عما إذا كان قد وُلد داخل أو خارج فييتنام . أما الطفل المولود لأبوين أحدهما فييتنامي فيُمنح الجنسية الفييتنامية بموافقة خطية من الأبوين عند تسجيل الولادة. والطفل المولود لأم فييتنامية وأب غير فييتنامي أو أب مجهول الهوية يُمنح الجنسية الفييتنامية بصرف النظر عما إذا كان محل ميلاده داخل أو خارج إقليم فييتنام.

فأحكام القوانين الفييتنامية المتعلقة بالجنسية وتنفيذها من الوكالات ذات الصلة تتفق كلها مع الاتفاقية المتعلقة بالجنسية.

المادة ١٠ - المساواة في التعليم

١٠- ١ السياسات والأهداف

اعتمدت الدولة الفييتنامية عددا من الوثائق القانونية تتعلق بالتعليم، منها المرسوم رقم 43/2000/ND-CP المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠ الذي يتضمن توجيهات تتعلق بتنفيذ قانون التعليم، والمرسوم رقم 34/2001/Nd-CP المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ الذي يتعلق بالسياسات الخاصة بالمعلمين وإدارة الهيئة التدريسية في المدارس المتخصصة وفي المناطق التي تعاني ظروفا اجتماعية-اقتصادية صعبة بوجه خاص، والمرسوم رقم 88/2001/ND-CP المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ بشأن تعميم التعليم الابتدائي.

وفي عام ٢٠٠١، أصدر رئيس الوزراء القرار رقم 201/2001/QD-TTg الذي وافق به على الاستراتيجية المتعلقة بتطوير التعليم في الفترة ٢٠٠١- ٢٠١٠، وحدد أهدافا ترمي إلى إجراء تغيير أساسي في نوعية التعليم وكفالة المساواة الاجتماعية في التعليم وخلق فرص تعليمية أفضل للناس من مختلف الطبقات، وبخاصة في المناطق الفقيرة. وفي عام ٢٠٠٣ اتخذ رئيس الوزراء قرارا برقم 26/2003/QD-TTg، وافق به على برنامج الأهداف الوطنية المتعلق بالتعليم والتدريب بحلول عام ٢٠٠٥.

و"خطة العمل الوطنية لتوفير التعليم للجميع" في الفترة ٢٠٠٣- ٢٠١٥ حددت المساواة بين الجنسين كأولوية وحددت لها أهدافا عملية تتمثل في "القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠١٥ بضمان وصول الطالبات بشكل كامل ومتساو إلى التعليم وإكمال التعليم الجيد النوعية".

وأحكام الوثائق القانونية المذكورة أعلاه متوافقة مع مبدأ المساواة في التعليم إذ تخلق الآليات والشروط الضرورية للمرأة والطفلة للتمتع بالمساواة في التعليم والتدريب.

١٠-٢ كفالة المساواة في الفرص وفي ظروف التعليم للمرأة والرجل

وفقا لما ورد في التقارير السابقة، لايوجد أي تمييز بين الطالب والطالبة على كافة المستويات، بدءا من رياض الأطفال وانتهاء بالدراسات العليا، وفي المدارس بجميع أنواعها. فكلاهما يتمتع بنفس الشروط، مثل غرف الصف ومناهج التعليم والمنح الدراسية والدعم المالي.

تزايدت بصورة مطردة ميزانية الدولة المخصصة للتعليم في السنوات الماضية، إذ بلغت ١٥ في المائة و ١٥,٦ في المائة، و١٥,٨ في المائة و ١٦,٢ في المائة على التوالي في السنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وبفضل الاستثمار من جانب الدولة والدعم من المنظمات الدولية، تحسنت المرافق التعليمية تحسنا ملحوظا. والآن توجد مدرسة ابتدائية في كل قرية وناحية، وتوجد مدرسة إعدادية في كل كوميون أو بين الكوميونات، ومدرسة ثانوية في كل مقاطعة، مما ييسر الحصول على التعليم للجميع ، بمن فيهم النساء والفتيات.

لقد تم إنشاء نظام وطني للتعليم، كامل ومتكامل ومتنوع يشمل جميع مستويات التعليم، من مرحلة ماقبل المدرسة إلى الدراسات الجامعية العليا. وسُمح بالتنوع في نظام التعليم من حيث الأشكال والطرائق والموارد، مما أتاح فرصا أكبر للتعليم أمام جميع الناس،

وخاصة النساء من جميع الأعمار. واستمر نطاق التعليم في التوسع على جميع المستويات والاحتصاصات تقريبا. ففي العام الدراسي ٢٠٠٠- ٢٠٠٣ بلغ عدد الناس الذين يذهبون إلى المدرسة ٢٢ مليون شخص. وتزايدت نسبة الطلاب الذين يدرسون في مؤسسات غير تابعة للدولة، إذ بلغت ٧٦,٥ في المائة في رياض الأطفال، و ٨٥,٣ في المائة في مرحلة ماقبل المدرسة، و ٣١,٨ في المائة للمدارس الثانوية، و١١ في المائة للجامعة في السنة الدراسية ٢٠٠٢- ٢٠٠٣. وبلغت نسبة النساء والبنات اللاتي يتلقين التعليم بجميع مراحلة نحو ٣٠- ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٢. وهناك أربعة أشكال من التعليم غير النظامي للكبار، منها مكافحة الأمية والتعليم بعد القضاء على الأمية، وتكييف التعليم حسب الحاجة، والدورات التجديدية، والدورات التدريبية لاستكمال وتحسين المعارف والمهارات، وبرامج للحصول على شهادات نظام التعليم الوطني، كالتدريب أثناء الخدمة، والتعليم من بُعد، والتعلم بالجهد الذاتي. وهكذا ازدادت فرص التعليم المتاحة للمرأة زيادة كبيرة.

والمساواة الاجتماعية في التعليم العام مكفولة أساسيا. فقد شهد التعليم في مناطق الأقليات الإثنية تحسنا ملحوظا. فبحلول ٢٠٠٠- ٢٠٠٣ كان يوجد ٥٤٥ ١ مدرسة داخلية للأقليات الإثنية على جميع المستويات. وازداد استعمال لغات الأقليات في التعليم حتى وصل إلى ٨ لغات. ونتيجة لذلك، هبطت نسبة الأميين بين الأقليات الإثنية، بحيث أصبحت ٢٢,٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. بيد أن نسبة البنات في المدارس صغيرة، إذ تبلغ ١٠ في المائة فقط. وفي عام ٢٠٠٢ كانت نسبة البنات الجبليات اللاتي يذهبن إلى المدرسة ١٠ — ١٥ في المائة فقط. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن البنات مضطرات إلى العمل لمساعدة عائلاتهن، وأنه من الصعب عليهن الذهاب إلى مدراس داخلية بعيدا عن بيوتهن، وجرت العادة على زواجهن في سن مبكرة. ولذلك، ستقوم وزارة التربية والتدريب في المستقبل بمراجعة الوثائق القانونية ذات الصلة بهدف زياد التحاق البنات بالمدارس. وإضافة إلى ذلك، ستقوم الوكالات ذات الصلة بتنظيم أنشطة مختلفة باستخدام وسائط الإعلام الجماهيرية لزيادة وعي الجمهور بمنافع تعليم البنات. وستُزاد أيضا نسبة المعلمات ومديرات المدارس في مناطق الأقليات الإثنية النائية، وسيجري تحسين نوعية التعليم في هذه المناطق.

١٠- ٣ نتائج التعليم والتدريب للمرأة

بناء على الإنجازات التي تحققت في القضاء على الأمية وتعميم التعليم الأولي، تتجه فييتنام نحو تعميم التعليم الإعدادي. فقد بلغ عدد المحافظات التي حققت هذا الهدف ٦١\١٢ في عام ٢٠٠٢ و ٦١\١٩ في عام ٢٠٠٣. وشهدت السنة الدراسية ٢٠٠٢- ٢٠٠٢ مشاركة ٧٠٨ ١٣٤ أشخاص في دورات مابعد الأمية, وفي كل سنة تتاح لمليون

شخص الفرصة للمشاركة في التعليم النظامي. وتبين من استقصاء لمستوى المعيشة للأسر قامت به الإدارة العامة للاحصاءات، أن ٩٢,١٣ في المائة ممن هم فوق غشر سنوات من العمر يعرفون القراءة والكتابة، أما نسبة النساء فهي ٨٩,٣١ في المائة فقط. ومتوسط عدد سنوات الذهاب إلى المدرسة للنساء ٥,٣ سنة بينما هو ٦,٥ للرجال (أرقام عام ٢٠٠٣). وبوجه عام، فإن المساواة في التعليم الأولي في فييتنام مكفولة. وقد تحسن مستوى التعليم لدى النساء والفتيات في السنوات الثلاث الماضية.

وفي السنة الدراسية ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، بلغ مجموع عدد المسجلين في المدارس ١٨ مليونا، نصفهم تقريبا من الإناث، إذ بلغت نسبتهن ٤٧,٤٩ في المائة في المرحلة الإبتدائية، و ٤٧,٢٦ في المائة في المرحلة الإعدادية، و ٤٧,٣٦ في المائة في المرحلة الثانوية. وكانت معدلات التخرج للبنات ٤٧,٥٧ في المائة و ٤٨,١٧ في المائة و ٤٧,١٧ في المائة على التوالي. ونسبة البنات اللاتي يذهبن إلى المدرسة في السن المطلوب أقل من نسبة الصبيان، وعدد المتسربات من المدارس أعلى من عدد المتسربين. وفي السنة الدراسية ٢٠٠١- ٢٠٠٢ ارتفعت، وإن لم يكن كثيرا، نسبة البنات في كليات العلوم والتكنولوجيا وفي الجامعات. وهذا يعكس التغير الإيجابي في الموقف الاجتماعي تجاه توظف النساء (انظر الجدول ٤-٤ في المرفق).

١٠- ٤ النساء العاملات في مجال التعليم – التدريب

بحلول عام ٢٠٠٢، كان عدد الموظفات العاملات في مجال التعليم والتدريب ٠٠٠ ٦٥٠ موظفة، أي ٧٠ في المائة من مجموع عدد الموظفين. وفي الفترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ كانت نسبة الموظفات ٩٩,٦ في المائة و ٧٨ في المائة و ٦٨ في المائة و ٥٦ في المائة و ٤٢,٥ في المائة و ٣٩,٧ في المائة في مدارس مرحلة ماقبل المدرسة، وفي المدارس الأولية والمدارس الإعدادية والمدارس الثانوية والمدارس المهنية وفي الجامعات على التوالي.

وفي وزارة التربية والتدريب، توجد امرأة واحدة في منصب وكيل وزير ، وواحدة في منصب مدير و ٦ في منصب نائب مدير و١١ مديرة في مديريات المحافظات. ونسبة مديرات المدارس ١٠٠ في المائة في مرحلة ماقبل المدرسة، و٣٤,٣١ في المائة في المرحلة الابتدائية، و ٢١,٠٨ في المائة في مرحلة التعليم الثانوي، و ٧,٩٢ في المائة في المرحل الجامعية و ٦,٧ في المائة في مستوى الكلية. وفي ٢٠٠٢، كانت نسبة النساء في منصب الأستاذ والأستاذ المساعد على التوالي ٣,٥٤ في المائة و ٧,٢٤ في المائة. وهذه الأرقام تعكس التغير الإيجابي في مشاركة المرأة في مجال التعليم. ولكن ذلك لايتناسب ومالديهن من قدرات.

ومن أجل تحسين ظروف العمل للمعلمات في المناطق الفقيرة، أصدرت وزارة التربية والتدريب عددا من الأنظمة العملية بشأن حوافز من قبيل علاوات الإنتقال وعلاوات التعليم باللغات الإثنية وعلاوات لتغيير المنطقة والانتداب وغيرها من الحوافز. ولدى العديد من المناطق سياسات لتشجيع الموظفات على تحسين مهاراتهن ومؤهلاتهن أو لبناء مساكن حكومية للمعلمات. وهناك في الوقت الحاضر ٥١ محافظة من أصل ٦٤ تمنح تأمينا اجتماعيا للمعلمين في نظام التعليم غير التابع للدولة، نسبة المشتركات فيه من المعلمات ٣٢ في المائة.

١٠- ٥ النحيز الجنساني في الكتب المدرسية

مازالت توجد في الكتب المدرسية المقررة بعض آثار التحيز الجنساني. ومازالت الكتب تحتوي صورا ومفاهيم تصور الدور التقليدي للمرأة والفتاة على أنه القيام بالأعمال المترلية والأعمال اليدوية وفي الزراعة. وإضافة إلى ذلك تصورهن خجلات يعتمدن على مساعدة الآخرين وأدنى مترلة من الرجال. ومن ناحية أخرى تصور الفتيان والرجال كباحثين أومستكششفين أومهندسين أو عمالا مهرة، وتصورهم أقوياء وقادرين على استخدام الوسائل التكنولوجية بصورة جيدة ، ويتمتعون بالتفكير المنطقي والاستقلال والاحترام. هذه هي أوجه القصور في الكتب المقررة للصفوف ١ و ٢ و ٦ و ٧ التي أعيد النظر فيها وتم تعديلها بحيث تساوي بين الفتيان والفتيات، وتؤكد على الحق في المعاملة المتساوية بينهما وتنتقد التصرفات ذات الطبيعة التمييزية ضد المرأة في الأسر والمجتمع أو في العلاقة بين الأقران. وسوف تحظى عملية القضاء على التحيز الجنساني في التعليم والتدريب بمزيد من الدعم، بتوجيه من وزارة التربية والتدريب من خلال خطط ومشاريع لتطوير الكتب المدرسية، وتعميم قضية الجنسين أيضا.

وفي الوقت الحاضر، يقوم قطاع التربية والتعليم كله بتنفيذ مختلف الخطط الوطنية في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٥. والتوجه الرئيسي لهذه الخطط هو تطوير الكتب المدرسية واستعمال كتب مدرسية جديدة، ورفع مؤهلات المعلمين وإخضاعهم لنظام موحد، وكفالة توافر المرافق التعليمية، وتطوير التعليم في مرحلة ماقبل المدرسة، خاصة في ٢٢٢ من الكوميونات التي مازالت محرومة من مدارس مرحلة ماقبل المدرسة وفي ٣٢٣ كوميونا لايوجد سوى فصل واحد لمرحلة ماقبل المدرسة ملحق بمدرسة ابتدائية، والعمل على تحسين التعليم للأقليات.

والتنفيذ الفعال ليرنامج الأهداف الوطنية المتعلق بالتعليم والتدريب، إلى جانب الجهود المذكورة أعلاه من جانب الوزارة، مافتئ يسهم إسهاما كبيرا في ضمان الحقوق المتساوية للمرأة والفتاة في التعليم والتدريب.

وقامت وزارة التربية والتدريب بصياغة تعديل لقانون التعليم، يوفر للناس مزيدا من الفرص التعليمية. وسوف يُقدم التعديل إلى الجمعية الوطنية. وتقوم الوزارة أيضا بوضع الصيغة النهائية لمشروع يتعلق بزيادة تعميم التعليم ستقدمه إلى الحكومة للموافقة عليه. وفضلا عن ذلك، سيوفر تحقيق هذه البرامج حقوقا متساوية للمرأة والفتاة في ميدان التعليم والتدريب.

المادة ١١ – المساواة في ميدان العمل

مقارنة بالفترة الأخيرة، تحسنت مسألة كفالة الحقوق المتساوية للمرأة في ميدان العمل في فييتنام. وكان ذلك بفضل التعديلات في السياسة وفي أحكام القانون وتنفيذ تدابير عملية لمساعدة القوة العاملة النسائية.

١١– ١ الأنظمة الجديدة

إلى جانب الوثائق القانونية المشار إليها في المواد الواردة أعلاه، لاسيما المادة ٤، أصدرت دولة فييتنام قوانين ووثائق قانونية أخرى لكفالة المساواة للمرأة في ميدان العمل. وتضم هذه القوانين والوثائق القانونية مايلي:

– قانون العمل المنقح لعام ٢٠٠٢، التي أدخلت عليه تعديلات لمعالجة القضايا المتعلقة بالعاملات، مثل التأمين الاجتماعي والمرتبات والسلامة في العمل ومدة العقوبة التأديبية بالأشغال العامة، كما هو مبين في التقرير المتعلق بتنفيذ المادة ٤ من الاتفاقية.

– المرسوم الحكومي رقم 02/2001/ND-CP الصادر في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بشأن التدريب المهني الذي ينص على أن المرأة ليست ملزمة بالتعويض عن رسوم تدربها عند إنهائها التدريب إذا صدرت عن السلطات الصحية على مستوى المقاطعة أو مستوى أعلى وثائق تشهد بأن تمديد هذا العقد سيكون له تأثير سيئ على الجنين، وتستطيع أن تواصل تدريبها بعد إجازة الأمومة إذا كانت ترغب في ذلك وتوفرت لديها الشروط المطلوبة.

– المرسوم الحكومي رقم 114/2002/ND-CP الصادر في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، بشأن المرتبات، الذي يعيد تأكيد الحقوق المتساوية فيما يتعلق بدفع

المرتبات. ينص المرسوم على أن المرأة العاملة، إذا كانت تقوم بنفس العمل الذي يقوم به العامل، تتقاضى نفس المرتب الذي يتقاضاه العامل.

- المرسوم الحكومي رقم 01/2003/ND-CP الصادر في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، لتعديل ميثاق التأمين الاجتماعي. يوسع هذا المرسوم مجال تطبيق الميثاق ليغطي العمال في القطاعين الاقتصاديين الجماعي والخاص، وهما قطاعان يستخدمان عددا كبيرا من العاملات.

- المرسوم الحكومي رقم 33/2003/ND-CP الصادر في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ والذي ينص على أن التدابير التأديبية لاتطبق على المرأة العاملة التي تكون حاملا أو في إجازة أمومة أو تقوم برعاية طفل عمره أقل من ١٢ شهرا، ولاعلى العامل الذي يقوم برعاية طفل عمره أقل من ١٢ شهرا.

- المرسوم الحكومي رقم 39/2003/ND-CP الصادر في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الذي ينص على تفاصيل بشأن تنفيذ بعض المواد المتعلقة بتنفيذ قانون العمل، وبموجبه كُلفت وزارة العمل والمعوقين نتيجة للحرب والشؤون الاجتماعية بمهمة القيام بدراسة حول سياسة تستهدف مساعدة االمرأة في ميدان العمل، تقدمها إلى الحكومة.

١١– ٢ تواصل الدولة اتخاذ التدابير الإيجابية لكفالة الحقوق المتساوية للمرأة في ميدان العمل

يستمر تعزيز المساواة في الحقوق للمرأة في ميدان العمل تمشيا مع عملية (دويموي) الوطنية للإصلاحات. فقد اتخذت دولة فييتنام تدابير كثيرة لخلق فرص عمل جديدة ، مثل تحسين سياسات الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتنفيذ البرامج الاجتماعية– الاقتصادية، ومواصلة برنامج الأهداف الوطنية بشأن استئصال الجوع والحد من الفقر وتوليد فرص العمل، وتوسيع سوق العمل وتصدير الخبراء، وتعديل برامج التدريب المهني وفقا لطلب السوق. ويتبين من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالعمل والعمالة التي أجريت على مدى السنين ازدياد عدد النساء المشتركات في نشاط اقتصادي ثابت. وفي ٢٠٠٢، مثلت النساء في سن العمل ٥٩,٥٥ في المائة من مجموع السكان، ٦٤,٧٤ في المائة منهن في المناطق الحضرية و ٥٧,٧٩ في المائة في المناطق الريفية. وعندما أجري الاستقصاء في ٧ تموز/ يوليه ٢٠٠٢، كانت نسبة الإناث في العمر ١٥ سنة فما فوق، اللاتي يشتركن في نشاط اقتصادي ثابت ٤٩,٣٠ في المائة – أي بزيادة ٢,٤ في المائة عما كانت عليه عام ٢٠٠١ – و٤٨,٧٨ في المائة في المناطق الحضرية و ٤٩,٤٦ في المناطق الريفية. ومن حيث التوزيع في القطاعات

الاقتصادية، مثلت المرأة ٤٨,٢٠ في المائة، وكان لها حصة كبيرة في بعض القطاعات مثل التصنيع ٤٨,٧٢ في المائة، وصيد الأسماك ٤٩,٧٨ في المائة، وفي التجارة ٦٣,٧٥ في المائة، في الفنادق والمطاعم ٦٨ في المائة. ولذلك، فإن نسبة النساء المشتركات في الأنشطة الاقتصادية عالية جدا، لاسيما في قطاع الخدمات والتجارة، مما يتسق مع التحول الصحيح في الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات التي تسهم كثيرا في النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي.

وخلال السنوات الماضية، كانت عملية خلق فرص العمل في تزايد مطرد: ١٤,٢ مليون في عام ٢٠٠٢، و ١,٥٢ مليون في عام ٢٠٠٣، كانت نسبة النساء فيها عالية جدا. وفي إطار هذه النتيجة العامة، كانت نسبة فرص العمل التي نشأت من تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية–الاقتصادية ٧٨,٦ في المائة، منها ٢١,٤ في المائة أنشأها الصندوق الوطني للتنمية. وتنفق الحكومة سنويا ٢٠٠ بليون دونغ فييتنامي من ميزانيتها على توليد فرص العمل. ووفقا للأنظمة الجديدة، تستطيع الأسر المعيشية والتعاونيات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تحصل على قروض تقل عن ١٥ مليون دونغ فييتنامي من الصندوق الوطني للتنمية بدون ضمان. وتُعطى الأولوية بصورة خاصة إلى المعوقين وإلى المشاريع التي تستخدم عددا كبيرا من العاملات. وأنشئت فرص عمل جديدة من خلال توسع القطاع الاقتصادي القائم على الأسرة والمزرعة، وإنشاء قرى للحرف اليدوية ومنتجات للتصدير، وتعزيز القطاع الخاص، والرحبات الصناعية ومنطقة الصناعة التحويلية. وكذلك فإن توسيع السوق لليد العاملة وتصدير الخبراء إلى جنوب شرق آسيا يشكل حلا جيدا لخلق فرص العمل بوجه عام ولليد العاملة النسائية بوجه خاص. في الفترة ٢٠٠١– ٢٠٠٣، صدَّرت فييتنام ١٥٨ ٠٠٠ عامل وخبير، تشكل النساء ٣٥ في المائة منهم.

وهبطت البطالة بين النساء في سن العمل في المناطق الحضرية مقارنة بالفترة التي قُدم فيها التقرير الذي ضم التقريرين الثالث والرابع ولكن النتيجة مازالت غير مستدامة: ٦,٢٥ في المائة عام ٢٠٠٠و ٦،٨٥ في المائة عام ٢٠٠٢و ٧,٢٢ في المائة عام ٢٠٠٣، أما المعدل العام فهو ٥,٧٨ في المائة. وازداد ببطء استعمال ساعات العمل بين النساء الريفيات، ٧٣,٧١ في المائة عام ٢٠٠٠، و ٧٥,٢٥ في المائة عام ٢٠٠٢، و ٧٧,٧٤ في المائة عام ٢٠٠٣، وهذا أقل من المعدل العام، الذي هو ٧٧,٩٤ في المائة. وهناك أيضا فرق في توزيع الجنسين بحسب القطاع ونوع العمل. فنسبة النساء إلى الرجال في بعض القطاعات وأنواع العمل أقل حتى من ذلك (انظر الدليل ٣–٤).

- **فيما يتعلق بالتدريب المهني**، تطور التدريب المهني بصورة درامية في النوعية والكمية على السواء ، مقارنة بالفترة التي يغطيها التقرير السابق. فمنذ الفترة ٢٠٠١–

٢٠٠٣، تم تدريب مايزيد على ٢,٩ مليون شخص، تشكل النساء ٣٠ في المائة منهم. وافتتحت ميادين أخرى للتدريب المهني، الكثير منها مناسب للمرأة. وفضلا عن ذلك، بدأت السلطات المحلية تستثمر بصورة كبيرة في مراكز التدريب المهني، وتحسنت نوعية التدريب بصورة ملحوظة، بحيث يلبي طلب سوق العمل. فبعد التخرج حصل على عمل ٩٠ في المائة من المتدربين في بعض مجالات التدريب المهني كالبريد والاتصالات السلكية والاسلكية والنقل والخياطة، وكانت نسبة النساء المتخرجات عالية جدا. وازدادت المدارس المهنية عددا وهي موزعة في جميع أنحاء البلد، بحيث تلبي بصورة أفضل الطلب المتزايد. وارتفع كثيرا عدد العاملات المتدربات، مما ضيق الفجوة بينها وبين العمال المتدربين من الرجال. وعلى أي حال، مازالت المهارات التخصصية لدى العاملات أقل منها لدى العمال من الرجال، إذ تشغل النساء ٤\٣ الأعمال التي لاتتطلب مهارات خاصة (وفقا لاستقصاء عام ٢٠٠١ الذي قامت به وزارة العمل والمعوقين نتيجة للحرب والشؤون الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية).

- **فيما يتعلق بسن التقاعد،**

تطرق التقرير المجمع للتقريرين الثالث والرابع إلى موضوع سن التقاعدة للرجال والنساء، واقترح إعادة النظر في سياسة المعاش التقاعدي. ومراعاة لهذا الاقتراح، طلبت الحكومة من وزارة العمل والمعوقين نتيجة للحرب والشؤون الاجتماعية التعاون مع الوكالات المعنية للاضطلاع بدراسة عن سن التقاعد للمرأة العاملة. وبينت نتائج الاستقصاء وجهات نظر مختلفة في هذا الأمر، فكان من رأي أكثر من ٧٠ في المائة ممن طرح عليهم السؤال أن النظام المتعلق بسن التقاعد معقول. ولذلك قررت الجمعية الوطنية أن لاتغير سن التقاعد، ٥٥ سنة للمرأة و ٦٠ سنة للرجل، في قانون العمل المنقح حديثا. وعلى أي حال، فإن عدد السنين الذي يُدفع عنها التأمين الاجتماعي، المتخذ أساسا لحساب سن التقاعد، هبط من ٣٠ إلى ٢٥ سنة للمرأة كي يتطابق مع سن التقاعد.

والآن، لكي يكون ممكنا للناس الأكفاء والمتخصصين أن يقدموا المزيد من مساهماتهم إلى المجتمع، أصدرت الحكومة المرسوم رقم 71/ND-CP في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ الذي ينص على تمديد عدد سنوات العمل للمسؤولين وموظفي الخدمة المدنية الذين يصلون إلى سن التقاعد. وبناء على ذلك، يستطيع كبار الخبراء وحملة الدكتوراة في العلوم والأساتذة، والأساتذ المساعدون، رجالا كانوا أو نساء، الاستمرار في العمل لمدة تراوح بين سنة و ٥ سنوات أخرى إذا كانت الجهة التي يعملون فيها بحاجة إليهم.

- **فيما يتعلق بإجازة الإرضاع الطبيعي،**

تستطيع المرأة العاملة، وفقا للنظام، أن تأخذ ٦٠ دقيقة من ساعات عملها اليومي لمدة ١٢ شهرا لإرضاع طفلها وتتلقى مع ذلك مرتبها. وقد يسرت هذه السياسة للعاملات أن يرتبن وقت الإرضاع بما يناسب ظروفهن الشخصية وعملهن. على أنه تبين أن تطبيق هذا النظام صعب للعاملات في خط الانتاج، ولديهن أطفال في مراكز بعيدة لرعاية الأطفال. وتعويضا لهن عن ذلك، سمحت الدولة بتحويل وقت الإرضاع غير المستعمل إلى أيام عمل يُدفع لهن عنها المرتب مع العلاوة.

- **فيما يتعلق بالتأمين الاجتماعي،**

نُقح ميثاق التأمين الاجتماعي عام ٢٠٠٣ ليشمل مزيدا من الأحكام لصالح المرأة العاملة كما هو مبين أعلاه. وفقا للنظام الحالي يُلزم بشراء التأمين الاجتماعي العاملون في مؤسسات القطاعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك المؤسسات الخاصة وغير التابعة للدولة. وبحلول عام ٢٠٠٢، بلغ عدد المشتركين في التأمين الاجتماعي ٤,٤ مليون شخص، منهم ٣,٨ مليون من القطاع التابع للدولة، ويمثلون ٨٦,٤ في المائة من مجموع المشتركين في التأمين الاجتماعي. وعدد العاملات المشتركات في التأمين الاجتماعي حاليا عال جدا (٥٠,٥ في المائة)، منهن ٥٢,٢ في المائة تابعات لقطاع الخدمات العام. على أن العمال من القطاعات غير التابعة للدولة يمثلون ١٥ إلى ٢٠ في المائة فقط. والسبب الرئيسي هو أن أرباب العمل لايتقيدون تقيدا دقيقا بالقانون، وأن السلطات المعنية لاتقوم بعملية تفتيش متواترة لمعالجة هذه المخالفات في حينها. وهناك الآن وكالات ذات صلة تساعد الحكومة على الانتهاء من صياغة السياسة المتعلقة بالتأمين الاجتماعي بالنسبة للتقاعد الطوعي، بحيث يستطيع العمال من جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك النساء والعمال الأحرار، الحصول على معاش تقاعدي. وحين تُنفذ هذه السياسة، ستتيح لـ ٣٠ مليون عامل فرصة الانضمام إلى برنامج التأمين الاجتماعي.

- **النساء المشتغلات في اقتصاد الأسرة المعيشية،**

يتمتعن بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال. لاتوجد أنظمة أخرى خاصة في هذا الصدد. وفي السنوات الأخيرة، نفذت حكومة فييتنام تدابير كثيرة لتنمية قطاع اقتصاد الأسرة المعيشية، خاصة في المناطق الريفية. فكل أسرة معيشية تعتبر وحدة اقتصادية، تخلق فرصة عمل لأفرادها، وتجتذب اليد العاملة المحلية، ومن ثم تساعد على الحد من الفقر وتحسن

مستويات المعيشة للناس. وتوفرت للمرأة فرصة للعمل وتحسن في الدخل نتيجة لنماذج القروض الصغيرة الآتية من البرامج المتعلقة بخلق فرص العمل والحد من الفقر وبرامج الاقتصاد الزراعي. وفضلا عن ذلك، توجه المنظمات الجماهيرية اهتماما إلى المرأة. وبخاصة، تسمح الحكومة للاتحادات النسائية بأن تتصرف كضامنة بالنسبة لقروض أفرادها. ففي كل سنة، يُمول بقروض من هذا النوع ٣٠ في المائة من مجموع المشاريع الصغيرة. ويبلغ متوسط دخل الشخص المشتغل في اقتصاد الأسرة المعيشية نحو ٤٠- ٦٠ في المائة وهذا يساعد على زيادة دخل الشخص وزيادة دخل الأسرة.

- **فيما يتعلق بخدمات الدعم للعمال،**

إلى جانب الاستثمار من أجل النمو الاقتصادي، تولي الحكومة الفييتنامية اهتماما كبيرا لتحسين الخدمات الاجتماعية لتلبية طلبات الناس المتزايدة. وتتمتع المرأة بمجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية كمراكز رعاية الأطفال النهارية، ورياض الأطفال والخدمة المترلية والأطعمة المجهزة وغيرها. وفي الوقت الحاضر يجري توسيع مراكز الرعاية النهارية ورياض الأطفال تحت أشكال مختلفة، مثل مراكز الرعاية الحكومية وشبه الحكومية والمراكز الخاصة في المدن والمناطق الريفية على السواء. وازدادت الحاجة في المدن إلى عاملات في الخدمة المترلية. ونتيجة لذلك ازدادت فرص العمل للنساء، لاسيما النساء في المناطق الريفية والطالبات. ويعترف قانون العمل بالعمل المترلي ويحميه.

١١- ٣ بعض المشاكل العالقة والحلول

في الواقع توجد نواقص في تنفيذ السياسات الموجهة إلى العاملات، بما فيها قضية سن التقاعد كما هو مبين أعلاه. فالعاملات الريفيات لايتمتعن حتى الآن تمتعا كاملا بالسياسات المتعلقة بالتأمين الاجتماعي. ثم إن السلامة المهنية والتمديدات الصحية وأدوات الإنتاج في حالة سيئة. ومستوى الأمراض المهنية مرتفع. والإشراف على تنفيذ قانون العمل في المؤسسات غير فعال.

وفي الوقت الحاضر، طرحت وزارة العمل والمعوقين نتيجة للحرب والشؤون الاجتماعية تدابير لمعالجة هذه القضايا، تركز بوجه خاص على مايلي:

- **الاضطلاع بدراسة** لتنقيح بعض مواد المرسوم الحكومي رقم 23-1996/ND-CP الصادر في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٦، وتقديمها إلى الحكومة. وسيكون اتجاه التنقيح كما يلي: تخصص الحكومة جزءا من ميزانية التدريب المهني للمدارس المهنية لتوفير

التدريب على مهارات إضافية للعاملات لاستخدامها حين تطرأ الحاجة إليها، وتوفير بعض البنود التي تستطيع المؤسسات بناء عليها استخدام الأموال المتحصلة من تخفيض الضريبة لصرفها لمصلحة النساء العاملات، وإنشاء مجالس معنية بعمل المرأة على المستوى الشعبي تستطيع أن تشارك في صنع القرارات المتعلقة بحقوق العاملات، مثل زيادة المرتبات والتعليم والجوائز وما إلى ذلك.

- **صياغة خطة** التأمين الاجتماعي في التقاعد الطوعي وتقديمها إلى الحكومة لإقرارها كيما يصبح باب الاشتراك في التأمين الاجتماعي مفتوحا للجميع.

- **إجراء دراسة** لحل جديد لمسألة سن التقاعد للعاملات وتقديمها إلى الحكومة لإقرارها.

- **بناء وتوجيه عملية** تنفيذ الأنظمة المتعلقة بالسلامة المهنية والتمديدات الصحية في الزراعة وقرى الحرف اليدوية التي تستخدم عددا كبيرا من العاملات، وتعزيز التوعية ونشر المعارف فيما يتعلق بشروط السلامة المهنية والنظافة الصحية لدى السلطات على مختلف المستويات كيما تستطيع الإشراف بشكل فعال على امتثال العمال وأرباب العمل على السواء لهذه الأنظمة.

- **تحسين الرصد والتفتيش** فيما يتعلق بتنفيذ السياسات الموجهة إلى العاملات، خاصة في القطاعات غير التابعة للدولة، وتصحيح واستكمال الأعمال المخالفة للسياسات الموجهة لصالح المرأة في المرسوم المتعلق بالعقوبات المقررة على المخالفات لقانون العمل، وبناء نظام للمكافآت والعقوبات يتعلق بأداء المؤسسات في تنفيذها للسياسات المتعلقة بالعاملات.

المادة ١٢ – المساواة للمرأة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية

١٢– ١ المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بالرعاية الصحية العامة

في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، أصدر مجلس أمين اللجنة المركزية للحزب التوجيه رقم 06-CT/TW بشأن تقوية نظام الرعاية الصحية الشعبي بهدف تحسين نوعية الرعاية الصحية الأولية للشعب. وكذلك اتخذ المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الفييتنامي (في عام ٢٠٠١) قرارا أكد فيه على زيادة العدالة في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، والمضي في

متابعة الأهداف الوطنية للرعاية الصحية، وتحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية على جميع المستويات، مع توجيه اهتمام خاص إلى تحسين الرعاية الصحية للأطفال، وضحايا الحرب والفقراء والأقليات الإثنية، وأولئك الذين يعيشون في القواعد الثورية السابقة، وفي المناطق النائية والجبلية، والحد من سوء التغذية لدى الأطفال وخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، ومعدلات الوفيات المتعلقة بالحمل.

ومن أجل إضفاء الطابع المؤسسي على اتجاهات الحزب هذه، أصدرت الدولة وثائق قانونية مختلفة تستهدف كفالة الحقوق المتساوية لجميع الناس، بمن فيهم النساء، في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة، ومن ثم تحسين نوعية السكان.

وكذلك أصدرت اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية الأمر المتعلق بالمسنين (في عام ٢٠٠٠) والأمر المتعلق بالسكان (في عام ٢٠٠٣). وللمرة الأولى، وردت قضية الجنسين بوضوع في الأمر المتعلق بالسكان مثل حظر اختيار جنس الجنين بأي شكل من الأشكال، وينص على مسؤوليات الدولة عن وضع السياسات واتخاذ التدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز القائم على نوع الجنس، وكفالة الاستباقية والطوعية والمساواة لجميع الأشخاص والأسر في رعاية الصحة الإنجابية واختيار نمط الأسرة القليلة الأولاد.

وأصدرت الحكومة المرسوم رقم 74/2000/ND-CP بشأن الاتجار ببدائل لبن الأم واستعمالها يستهدف حماية الإرضاع الطبيعي وتشجيعة، والمرسوم رقم 12/2003/ND-CP بشأن الحمل الاصطناعي، والمرسوم رقم 104/2003/ND-CP الذي يتضمن توجيهات مفصلة بشأن تنفيذ بعض المواد الواردة في الأمر المتعلق بالسكان.

وأصدر رئيس الوزراء القرار الذي وافق به على الاستراتيجية الوطنية لرعاية الصحة الإنجابية حتى عام ٢٠١٠، والاستراتيجية الوطنية للتغذية حتى عام ٢٠١٠، والاستراتيجية المتعلقة بالرعاية الصحية العامة في الفترة ٢٠٠١- ٢٠١٠، والاستراتيجية الفييتنامية للسكان في الفترة ٢٠٠١- ٢٠١٠ (القرار رقم 47/2000/QD-TTg)، وبرنامج الأهداف الوطنية المتعلق بمنع ومعالجة الأمراض الاجتماعية الخطرة، والأوبئة والإيدز حتى عام ٢٠٠٥ (القرار 190/2001/QD-TTg)، وبرنامج الأهداف الوطنية المتعلق بالسكان وتنظيم الأسرة حتى عام ٢٠٠٥ (القرار 18/2002/QD-TTg)، والقرار رقم 139/2002/QD-TTg الصادر في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الفحص الصحي والمعالجة الصحية للفقراء، والمرسوم رقم 12/2003/ND-CP بشأن الولادة باستخدام الطرق العلمية. وعلى وجه الخصوص، ذُكرت قضية الجنسين بوضوح في الأمر المتعلق بالسكان: فهو يحظر اختيار جنس الجنين، وينظم

مسؤولية الدولة عن وضع السياسات والتدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز بين البنات والبنين، ويكفل الفعالية والطوعية والمساواة للأفراد والأسرة في تحديد النسل وفي الصحة الإنجابية.

ومن أجل تنفيذ الأنظمة المذكورة أعلاه، أصدرت وزارة الصحة وثائق تشكل مبادئ توجيهية تقنية بشأن رعاية الصحة الإنجابية، ومعايير وطنية لمستوصفات الكوميونات بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠، ولرعاية الصحة الإنجابية في ست خدمات (تشمل سلامة الأمومة وتنظيم الأسرة ومكافحة الأمراض الإنجابية المعدية، والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي ، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ورعاية الصحة الإنجابية للشباب، وتدابير لسلامة الإجهاض وتقديم الإرشاد). هذه وسائل مهمة لمساعدة مراكز الرعاية الصحية على تحسين نوعية الخدمات والتقليل إلى أدنى حد من الحوادث الممكنة التي قد تؤثر على صحة الناس، لاسيما النساء.

وارتفعت في السنوات الأخيرة نفقات ميزانية الدولة على قطاع الصحة من ٧٢٦٢,٤ بليون ناندونغ فييتنامي عام ٢٠٠٢ إلى ٧٧٥١ بليون عام ٢٠٠٣ (٤,٥ في المائة من مجموع نفقات ميزانية الدولة).

١٢- ٢ هيكل وتنظيم شبكة الرعاية الصحية للمرأة

بحلول أيار/مايو ٢٠٠٣، تم إصلاح وزارة الصحة وفقا لأحكام المرسوم الحكومي رقم 01/1998/ND-CP المؤرخ ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨.

استمر التحسين في هيكل وزارة الصحة وتنظيمها وفقا لأحكام المرسوم الحكومي رقم 49/2003/ND-CP الصادر في ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٣ بشأن وظائف وزارة الصحة وولاياتها وسلطاتها وتنظيمها. وبموجب هذا المرسوم تحول إسم إدارة حماية صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة إلى إدارة الصحة الإنجابية.

جميع مراكز الرعاية الصحية على المستويين المركزي والمحلي، والحكومية منها وغير الحكومية، مسؤولة عن تقديم خدمات رعاية الصحة الإنجابية وتنفيذ المبادئ التوجيهية للمعايير الوطنية المتعلقة بخدمات رعاية الصحة الإنجابية. وبفضل ذلك، تحققت تحسينات مرموقة في هيكل هذه المؤسسات وفي آلية تشغيلها، وكذلك في تخصصات ومؤهلات الموظفين التقنيين، خصوصا على الصعيد الجماهيري. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٢، تم تجهيز ١٠٠ في المائة من مراكز الرعاية الصحية على صعيد النواحي والكوميونات والمناطق

بالاختصاصيين الطبيين، بحيث ارتفع عدد الكوميونات المزودة بالأطباء من ٣٣,٨٦ في المائة عام ١٩٩٩ إلى ٦١,٥ في المائة عام ٢٠٠٢. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كان ٩٣,٢ في المائة من مستوصفات النواحي مزودة بالقابلات والأطباء المساعدين المختصين بالتوليد وأمراض الأطفال. وارتفع عدد الأخصائيين الطبيين في القرى من ٥٩,٤١ في المائة عام ١٩٩٩ إلى ٨٩,٨ في المائة عام ٢٠٠٢. وفي ٦١ مركزا من مراكز حماية الأم والطفل وتنظيم الأسرة، كان يوجد ٣٢١ طبيب توليد و ٦٠ طبيبا للأطفال و ٢٢٨ طبيبا مساعدا للأطفال، و ٣٦٧ قابلة. ونظرا لسرعة تكاثر الصيدليات، بما في ذلك مخازن الأدوية الخاصة (تشكل ٧٢ في المائة من سوق بيع الأدوية بالمفرق)، أقيمت كذلك شبكة عرض لتوفير الأدوية الأساسية للكوميونات والنواحي في المناطق النائية والجبلية وفي الجزر، مستوفية للمعايير المقررة من منظمة الصحة العالمية. وهذه شروط هامة تكفل للمرأة الفييتنامية الوصول إلى ماينا سبها من خدمات الرعاية الصحية العالية الجودة والاستفادة منها. وتستطيع المرأة الفقيرة تحمل تكلفة الحصول على خدمات الرعاية الصحية بفضل القرار رقم -139/2002/QD TTg الصادر عن رئيس الوزراء بشأن شراء بطاقات التأمين الاجتماعي أو الدفع مباشرة عن الفحص الطبي والمعالجة بتكلفة منخفضة تراوح بين ٠٠٠ ٥٠ و ٠٠٠ ٧٠ دونغ فييتنامي للشخص الواحد في السنة. ويتمتع سنويا بمنافع هذه السياسة نحو ستة ملايين أمرأة.

تشكل الاخصائيات الطبيات ٦٢ في المائة من مجموع الاخصائيين الطبيين، و تمثل المرأة الغالبية في جميع الميادين الطبية كالفحص والمعالجة والبحث العلمي والتعليم ، وحتى أن منصب وزير الصحة تشغله امرأة. وعلى اي حال، مازالت نسبة المديرات متواضعة في قطاع الصحة، ١٤,٤ في المائة على مستوى الإدارة والمعهد والمستشفى، و ١٧,٦ في المائة على مستوى المحافظة. وإدراكا لأهمية دور المرأة في قضية الرعاية الصحية للشعب، وضعت خطة العمل للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ هدفا للقطاع الصحي يتمثل في رفع نسبة المديرات في الخدمة الصحية إلى ٣٠- ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥.

١٢- ٣ خدمات الرعاية الصحية للمرأة وتنظيم الأسرة

سجلت الرعاية الصحية للمرأة بوجه عام ورعاية الصحة الإنجابية بوجه خاص تقدما مرموقا مقارنة بعام ٢٠٠٠. فخلال السنوات الثلاث الماضية، شهد متوسط العمر المتوقع زيادة كبيرة، وهو ٧١ سنة عام ٢٠٠٢، وتفصيله ٧٣ للمرأة و ٧٠ للرجل. وهبط معدل الولادات بصورة عامة من ٢،٢٨ في المائة عام ٢٠٠٠ و ٢,٢٥ في المائة عام ٢٠٠١، و٢,٢٨ في المائة عام ٢٠٠٢، إلى ٢,١٣ في المائة عام ٢٠٠٣. وبفضل الالتزامات السياسية القوية مقرونة بشبكة للرعاية الصحية على نطاق البلد كله، هبط معدل وفيات الأطفال

ووفيات الأمومة هبوطا كبيرا في فييتنام. في عام ٢٠٠٢ كان معدل وفيات الأطفال الإناث دون الخامسة من العمر ٣١,٤ في المائة، وكان معدل وفيات الأطفال الذكور ٣٤,٢ في المائة. وفي عام ٢٠٠٣، كان معدل وفيات الأمومة ٨٥\ ٠٠٠ ١٠٠، وكان معدل وفيات الأطفال دون سنة من العمر ٢١ في المائة (٤٠,٢ في المائة للذكور و٣٢,٩ في المائة للإناث). وهذه الأرقام أفضل من ارقام البلدان الأخرى التي هي على نفس المستوى من الدخل الفردي.

ووفقا للاحصاءات الصادرة عن وزارة الصحة عام ٢٠٠٣، كان عدد الناس الذين مروا بالفحص الطبي النسائي ٥,٧ مليون أمرأة. وازدات الفحوص المتعلقة بالحمل وسطيا بمعدل مرتين ونصف، وتلقى ٩٥,٨ في المائة من النساء الرعاية من اخصائيين طبيين أثناء الولادة، وتلقى ٩١ في المائة من النساء الحوامل حقنا ضد الكزاز أكثر من مرتين، أو بمعدل مرتين ونصف للحامل الواحدة.

وفي عام ٢٠٠٣، هبط، بفضل تدابير منع الحمل الأكثر فاعلية، عدد حالات الإجهاض بنسبة ١٩,٨٤ في المائة، أي إلى ٥٠٥ ١٧٤ حالات مقارنة بعام ٢٠٠٠. وبفضل حملات الاتصالات الإعلامية المكثفة وتوافر تدابير حديثة لتنظيم الأسرة، أصبح لدى المرأة خيارات أكثر وأفضل بين أنسب التدابير لمنع الحمل. وارتفعت نسبة الحصول على وسائل منع الحمل من ٧١,٩ في المائة عام ١٩٩٩ إلى ٧٦,٩ في المائة عام ٢٠٠٢ (الجدول ٥-٣ من المرفق). وهذا دليل على تنفيذ استراتيجية السكان للفترة ٢٠٠١- ٢٠١٠ وبرنامج الأمومة المأمونة للفترة ٢٠٠٣- ٢٠١٠ وتدابير أخرى فعالة كتسويق الرفالات (الواقي الذكري). وعلى أي حال، مازالت مشاركة الرجل في تنظيم الأسرة محدودة والعبء يقع على عاتق المرأة بالدرجة الأولى، مما يتجلى في نُسب استخدام وسائل منع الحمل: ٥٧ في المائة يستعملن وسائط داخل الرحم، و ١١,٤ في المائة يستعملن حبوب منع الحمل عن طريق الفم، و ٧,٥ يستعملون الرفالات، و٠,٠٥ في المائة فقط يستعملون تعقيم الذكر (أرقام عام ٢٠٠٣). ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب، منها افتقار الرجل إلى الوعي، وقصور حملات التواصل، وعوائق العادات القديمة وانخفاض نوعية الخدمات وضعف إمكانية الوصول إليها.

ومع حدوث تحسن كبير في حياة الناس خلال السنوات الماضية وتنفيذ الأمر المتعلق بالمسنين، ارتفع مستوى خدمات الرعاية الصحية للنساء المسنات. فالآن يستطيع الكبير في السن أن يتمتع بخدمات تفضيلية، مثل الفحص الطبي والمعالجة في المراكز الطبية وتوفير التأمين الصحي لمن تزيد أعمارهم على ٩٠ سنة وفقا للمرسوم رقم 120/2003/CP الصادر عن الحكومة.

١٢- ٤ التغذية

من أجل تحقيق الأهداف التي حددتها الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالتغذية للفترة ٢٠٠١- ٢٠١٠، اتخذت فييتنام خطوات إيجابية في تطبيق تدابير مختلفة تتعلق بمنع سوء التغذية، لاسيما لدى النساء الحوامل والأطفال دون الخامسة من العمر. وازداد تطوير وتوسيع نموذج تغذية الأسرة المتمثل في "اللون الأخضر للخضار واللون الأصفر للبابايا واللون الأحمر لمح البيض" وذلك لمساعدة الأسرة على حل مشكلة التغذية باستخدام النظام الغذائي السليم. وصل معدل استهلاك الحريرات للفرد الواحد عام ٢٠٠٠ إلى ١٩٣١ حريرة في اليوم وسطيا. ونتيجة لذلك، انخفض عدد الحوامل اللاتي يعانين من فقر الدم (أنيميا) من ٥٢ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٣٢ في المائة عام ٢٠٠٠. ومن أجل تحقيق الأرقام المستهدفة للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالتغذية، أصدرت وزارة الصحة نشرة بعنوان "١٠ نصائح تغذوية"، لقيت استجابة واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد. وقامت سنويا بتنظيم مسابقات بمناسبة "يوم المغذيات الدقيقة في ١- ٢ حزيران/يونيه" لرصد الأطفال المولودين حديثا وتوفير فيتامينات كافية للأطفال وحبوب حديد للحوامل، وللبنات في سن ١٥، والنساء بعد الولادة. وترجمت النشرة المعنونة"١٠ نصائح تغذوية" إلى قصائد وأغان لتسهيل فهمها وتذكرها وتنفيذها. بيد أنه مازال عدد النساء المصابات بفقر الدم والوهن أكثر من عدد الرجال.

١٢- ٥ الوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي (بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز)

انخفضت الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، ولكن بصورة بطيئة جدا وغير مستدامة، من ١٩٩١٨٨ حالة عام ١٩٩٨إلى ١٨٠١٢٥ حالة عام ٢٠٠٢. ومازالت نوعية خدمات الرعاية الصحية رديئة والوصول إليها صعب على المرأة، لاسيما المرأة التي تعيش في المناطق الجبلية والريفية.

ومازال انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في ازدياد، خاصة لدى المدمنين على المخدرات اللذين يستعملون الحقن. فقد ارتفع عدد المصابين بالفيروس/ الإيدز من ٢٠١ ١١ مصابا عام ٢٠٠٠ إلى ١٨٠ ٧٦ مصابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وتشكل النساء منهم ١٣,٩٨ في المائة. ووفقا لأرقام عام ٢٠٠٠، حدثت ٦٠ في المائة من حالات العدوى بفيروس الإيدز نتيجة لاستعمال الحقن في تعاطي المخدرات، و ٦,٠٣ في المائة حدثت بالاتصال الجنسي، و ٤ في المائة عن طريق البغاء. وارتفع عدد النساء المصابات في مرحلة ماقبل الولادة من ٠,٢ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٣٤في المائة و ٠,٣٩ في المائة عام

٢٠٠١ وعام ٢٠٠٢ على التوالي. وبوجه خاص، ارتفع عدد حالات انتقال فيروس الإيدز من الأم إلى الطفل من ٦٧ حالة عام ٢٠٠٠ إلى ٨٣ حالة عام ٢٠٠١. وتقوم الحكومة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز حتى عام ٢٠١٠ وتتوقع في ٢٠٢٠ أن ينخفض عدد الناس الذين يصابون مجددا وأن تتوفر المعالجة للمصابين.

وتدأب دوائر الحدمات الصحية والسكانية وتنظيم الأسرة، بالتنسيق مع الاتحاد النسائي الفييتنامي واللجنة المركزية لعصبة هوشي منه للشباب الشيوعي، والوكالات المختصة والمنظمات الجماهيرية على المستوى المركزي والمستويات المحلية، على القيام بالتنفيذ الفعال للأهداف والتدابير والحلول المتعلقة بالرعاية الطبية الشعبية والحماية مع التركيز على رعاية الصحة الإنجابية والوقاية من سوء التغذية للأطفال والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وازداد تعزيز حملات التوعية بقضايا الجنسين وبالممارسة الجنسية المأمونة، خاصة لدى البالغين والشباب. وتعمل وزارة الصحة، بالتنسيق مع الوكالات المختصة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن الوقاية من فيروس/ الإيدز حتى عام ٢٠١٠ وربما ٢٠٢٠، وسوف تقدم إلى رئيس الوزراء المشروع المتعلق بزيادة الطابع الاشتراكي للرعاية الصحية للشعب للموافقة عليه.

المادة ١٣ – الرفاه الاجتماعي– الاقتصادي والثقافي

١٣– ١ الجديد من الأنظمة القانونية والسياسات

- الأمر رقم 28/2000/PL-UBTVQH10 الصادر في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ عن اللجنة الدائمة المعنية بالألعاب الرياضية والأنشطة البدنية والتابعة للجمعية الوطنية، وهو الأمر الذي يشجع على اشتراك الشعب في الألعاب الرياضية والأنشطة البدنية والاستفادة منها لاستيفاء طلب الاندماج الدولي والاحتفاظ بالألعاب الرياضية التقليدية وتشجيعها. وتتمتع المرأة بالمساواة مع الرجل في الوصول إلى الألعاب الرياضية والأنشطة البدنية.

- المرسوم رقم 07/2000/ND-CP الصادر عن الحكومة في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٠ بشأن سياسة المعونة الاجتماعية بغية توفير الدعم الجسدي والروحي للكبار في السن الذين يعيشون لوحدهم واليتامى والمعوقين بدرجة كبيرة. فالمرأة الوحيدة التي ليس لديها دخل ويزيد عمرها على ٥٥ سنة يحق لها أن تتقاضى معونة اجتماعية بشكل منتظم.

- المرسوم رقم 111/2002?ND-CP الصادر عن الحكومة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ، ويتضمن تعليمات مفصلة بشأن تنفيذ عدة أحكام واردة في الأمر المتعلق بالألعاب الرياضية والأنشطة البدنية.

- القرار رقم 19/2003?QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ وأقر به برنامج الأهداف الوطنية المتعلق بالثقافة حتى عام ٢٠٠٥.

- القرار رقم 170/2003/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بشأن السياسة التفضيلية لمساعدة المستهدفين بها على الوصول إلى الخدمات الثقافية والاجتماعية.

- القرار رقم 256/2003/QD-TTg الصادر عن رئيس الوزراء في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ والذي اعتمد به الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة حتى عام ٢٠١٠، وتوجيهات لتحسين نوعية بيئة العيش للناس حتى عام ٢٠٢٠.

- البرنامج رقم 330/CTPH المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ المشترك بين الاتحاد النسائي ولجنة الألعاب الرياضية والأنشطة البدنية لتوجيه حركة الألعاب الرياضية للمرأة بين ٢٠٠٠- ٢٠٠٢. وفي إطار هذا البرنامج، تقوم اللجنة المركزية للاتحاد النسائي كل عام بإصدار تعليمات إلى الاتحادات الأدنى مستوى لتشجيع مشاركة المرأة في أنشطة الألعاب الرياضية الشعبية التي تنظمها وكالات الألعاب الرياضية والأنشطة البدنية والاتحاد العام لهذه الوكالات.

١٣-٢ كفالة حق المرأة في الاستحقاقات الاجتماعية والعائلية

سياسة الرفاه الاجتماعي في فييتنام ليس فيها أي تمييز على أساس الجنس والطبقة الاجتماعية والاعتقادات وتعطي الأولية للأقليات الإثنية والمستحقين الاستفادة من السياسات الاجتماعية التفضيلية. وبفضل تنفيذ قانون الزواج والأسرة الصادر في عام ٢٠٠٠ وبفضل التقدم الاجتماعي- السياسي العام الذي شهده البلد خلال السنوات الثلاث الماضية، أمكن الاحتفاظ باستحقاقات المرأة من المساعدات العائلية المذكورة في التقارير السابقة وتحسين هذه الاستحقاقات.

وفي هذه الفترة تولي الدولة الفييتنامية أولوية عالية لتطوير سياسة الرفاه الاجتماعي، خاصة بالنسبة إلى المناطق الريفية والنائية. ويجري تنفيذ هذه السياسات من خلال عدد من

البرامج والمشاريع المتعلقة بالتنمية الاجتماعية–الاقتصادية والحد من الفقر وتوفير العمالة وعن طريق البرامج الدولية الإنمائية والإنسانية. وذلك يساعد على تحسين حياة المرأة في المناطق الريفية. فالآن، يصل ٧٠ في المائة من النساء إلى الخدمات العامة كالإضاءة والطرق ومكاتب البريد والخدمات الثقافية والمستوصفات والمدارس.

١٣– ٣ ضمان حقوق المرأة في الحصول علىالقروض المصرفية والرهون العقارية وغيرها من أشكال الائتمان المالي

هيأت السياسات المنقحة في هذا الميدان ظروفا أكثر مؤاتاة لمشاركة المرأة في الموارد المالية والوصول إليها. وازداد عدد النساء اللاتي شاركن في برامج ائتمان خاصة بالأسر الفقيرة. فوفقا لمصرف السياسة الاجتماعية، بلغت نسبة الأسر المعيشية الفقيرة التي ترأسها أمرأة وحصلت على قروض ائتمانية ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٢(ازدادت بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بالتقريرين الثالث والرابع). ونسبة الأسر المعيشية الفقيرة التي تحصل على قروض ائتمانية هي الآن عالية نسبيا، لاسيما في المناطق الجبلية الشمالية (مثل مناطق توين كوانغ، وتاي نغوين، وهوا بينه، وها جيانغ). وأجرت الحكومة عدة تغييرات في سياستها كي تسهل على الناس زيادة الاستثمار. وخاصة، رفع المصرف سقف الائتمان من ٣ ملايين إلى ٧ ملايين دونغ فييتنامي ومدد فترة الاستحقاق من ٣٠ إلى ٦٠ شهرا. وفي عام ٢٠٠٠ وقع مصرف الزراعة والتنمية الريفية مع الاتحاد النسائي الفييتنامي قرارا مشتركا بشأن منح قروض للنساء. وبعد ثلاث سنوات من التنفيذ، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، كان ٥٧ فرعا من مجموع ٩٠ فرعا للمصرف قد منحت قروضا ائتمانية لـ ١,٣ مليون امرأة وبلغ مجموع قيمة القروض ٥١٣٤ بلايين دونغ فييتنامي. ويعتبر ذلك نموذجا مثاليا إذا أخذنا في الاعتبار انخفاض مستوى الديون المتأخرة والاستخدام الفعال للقروض من جانب النساء، مما يساعد أيضا على إضفاء الطابع الاشتراكي على الائتمانات المصرفية. واستعرضت الوكالتان هذا الأمر واستخلصتا الدروس للمضي في تنفيذ القرار في السنوات اقادمة.

على أن ثمة صعوبات تواجه المرأة حين تحصل على القروض، وهي فهمها المحدود وعدم كفاية مهاراتها الإدارية وعدم قدرتها على وضع خطط فعالة للعمل والإنتاج.

١٣ – ٤ حق المشاركة في الأنشطة الترويحية والرياضية والثقافية:

ينص الأمر المتعلق بالرياضة والأنشطة البدنية على سياسة الدولة التي تستهدف تشجيع جميع السكان على المشاركة في الأنشطة الرياضية وأنشطة التربية البدنية من مختلف

الأنواع. وإضافة إلى ذلك، تستطيع المرأة أن تشارك في الأنشطة الرياضية والبدنية التي ينظمها الاتحاد النسائي الفييتنامي بالاشتراك مع لجنة الألعاب الرياضية والأنشطة البدنية. وجاء في تقرير اللجنة أن عشرات الألوف من النساء اشتركن في الألعاب الرياضية التي نظمها البرنامج. وفي عام ٢٠٠٣، قام الاتحاد النسائي الفييتنامي بحملة تحت شعار "يختار كل من الأعضاء رياضة مناسبة واحدة للممارسة اليومية". ونظمت وكالتان اجتماعا مع اللاعبات الرياضيات اللاتي سجلن درجة عالية في الدورة ٢١ لألعاب جنوب شرق آسيا وقدمتا هدايا للاعبات البارزات اللاتي اختارتها صحيفة Vietnam's Sports Newspaper عام ٢٠٠١. ونُظمت مسابقات ودية للنساء في ألعاب سباق الماراثون وكرة الطائرة وكرة الطاولة والبادمينتون. وأنشئ نحو ١٠٠٠ ناد للرياضة والتدريب البدني، من بينها نوادي تايجيكوان، ونواد لتحسين الصحة، ونواد لرياضة اللياقة البدنية. ونتيجة لذلك، فاز بميداليات أكثر من ٦٠ في المائة من المشتركات في الدورتين ٢١ و ٢٢ لألعاب جنوب شرق آسيا اللتين عُقدتا في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣.

وبفضل التطبيق الاشتراكي المستمر للأنشطة الرياضية والثقافية وفقا لتوجيهات المرسوم رقم 73/1999/ND-CP الصادر عن الحكومة، تنامت الحركة الرياضية والثقافية بقوة في جميع أنحاء البلد، وشملت أناسا من جميع الطبقات الاجتماعية، بمن فيهم النساء. وقامت ٨٠ في المائة من المقاطعات بتخصيص أراض للأنشطة الثقافية والرياضية والترويحية. وفي الفترة بين ٢٠٠٠- ٢٠٠٣، قام ٨٠ في المائة من الكوميونات والمقاطعات، استجابة للمهرجان الرياضي الوطني، بتنظيم مهرجانات اشترك فيها ٠٠٠ ٦٤٠ شخص، بينهم نسبة كبيرة من النساء.

وفي المجال الثقافي، سُجلت نتائج مشجعة في تفعيل الحملة التي شعارها "جميع الناس يكافحون لاتباع نمط ثقافي في الحياة"، مما يساعد مزيدا من الناس على الوصول إلى وسائط الإعلام الجماهيرية. ووفقا لإحصاءات وزارة التخطيط والاستثمار في عام ٢٠٠٣، يستطيع ٩٣ في المائة من الأسر المعيشية الاستماع إلى إذاعة صوت فييتنام، و٨٦ في المائة يستطيعون مشاهدة البرامج التي يذيعها تلفزيون فييتنام، ووصلت تغطية الإذاعة والتلفزيون إلى ٩٠ و٩٢ في المائة على التوالي في جميع أنحاء البلد.

وتحقق تحسن هام في الحياة الروحية للمرأة يرجع إلى تنفيذ سياسة تطبيق الاشتراكية الثقافية. فقد أصبحت الأنشطة الثقافية في ثراء متزايد ومشبعة بالهوية الوطنية. ووجهت الدولة اهتماما كبيرا إلى تحسين الحياة الروحية للأقليات الإثنية من خلال تنفيذ برامج مختلفة لدعم وبناء دور ثقافية للأنشطة الاجتماعية الشعبية. وتذيع محطات محلية كثيرة للإذاعة والتلفزيون

برامج باللغة الفييتنامية واللغات الإثنية الأخرى. وهناك عدد صغير فقط من النساء في المناطق النائية والقليلة السكان لايستطعن التمتع بالبرامج الثقافية والفنية للإذاعة والتلفزيون.

وفي سبيل تحقيق هذه النتائج المشجعة، كانت تُزاد ميزانية الدولة المخصصة للميدان الثقافي والإعلامي سنة بعد سنة (٨٢٠ بليون دونغ فييتنامي عام ٢٠٠١، و ٩٩٦ بليون دونغ فييتنامي عام ٢٠٠٢، و ١٣٠٢,٧ بليون دونغ فييتامي عام ٢٠٠٣).

وقدمت المرأة أيضا مساهمات إيجابية في الميدان الثقافي والإعلامي، اعترفت بها الدولة ومنحتها ألقابا نبيلة بشأنها . وبحلول عام ٢٠٠٢، كان ٣٥ من مجموع ١٥٢ فنانا شعبيا نساء (٢٣ في المائة)، و٤٥٩ من مجموع ١٢٤٥ فنانا بارزا كن نساء (٣٦,٨٦ في المائة)، و٣ من مجموع ١٣٧ معلما شعبيا كن نساء (٢,١٨ في المائة)، و ٤٢ من مجموع ١٠٩ أطباء شعبيين كن نساء (١٢,٨ في المائة)، و ٤٧٠ من مجموع ٢٤٦٧ طبيبا بارزا كن نساء (١٨,٥٦ في المائة)، ومُنحت جائزة كوفالفسكايا إلى ٢٦ فردا و ١٠ فرق نسائية. واعترفت الدولة بمساهمتهن ومنحت ١٩ امرأة ألقاب البطولة، ومنحت ٢٧٢ امرأة لقب سيدة حركة التنافس في زمن دويموي (زمن الإصلاح).

وتلقت امرأة فييتنامية جائزة النجاح في العمل التجاري في حملة التصويت للمرأة الآسيوية البارزة عام ٢٠٠٢. وقد تعزز دور المرأة الفييتنامية وطنيا ودوليا على السواء.

ومقارنة بالتقرير السابق، ازدادت المنافع التي جنتها المرأة من الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية، وتحسنت حياة الناس، بما فيها حياة المرأة. على أنه نظرا للقيود المالية وبقاء التحيز القائم على نوع الجنس، مازالت مشاركة المرأة في الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية وتمتعها بها أقل من مشاركة الرجل وتمتعه بها وأقل من حاجتها هي. ومن أجل تحسين هذا الوضع، ستواصل الوكالات المختصة استنباط مزيد من التدابير الفعالة لكفالة حصول المرأة على المنافع المذكورة أعلاه. وسيزداد العمل في تعزيز الطابع الاشتراكي للثقافة والرياضة من أجل تهيئة ظروف مؤاتية وتوليد المزيد من الفرص للناس، لاسيما النساء، للمشاركة في هذه الأنشطة.

المادة ١٤ – المرأة في المناطق الريفية

العدالة الاجتماعية هي سياسة ثابتة لدولة فييتنام وحكومتها، وهي شرط أساسي لابد من توافره للمرأة في المناطق الريفية كي تشارك في الإنجازات الاجتماعية– الاقتصادية في المناطق الريفية وتنتفع منها بصورة كاملة وعلى قدم المساواة.

١٤- ١ المرأة في المناطق الريفية – دورها والتحديات التي تواجهها

تلعب الزراعة دورا هاما في الاقتصاد القومي. ففي عام ٢٠٠٣، مثلت الزراعة ٢١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل في الزراعة ٧٥ في المائة من سكان الريف.

في عام ٢٠٠٢، كانت المرأة في المناطق الريفية تمثل ٥٠,٨ في المائة من السكان ونحو ٤٩ في المائة من القوة العاملة الريفية. وكانت نسبة النساء في المناطق الريفية المشتركات في الأنشطة الاقتصادية ٧١ في المائة بينما كانت هذه النسبة في المناطق الحضرية ٥٦ في المائة. والمرأة في المناطق الريفية تشارك تقريبا في جميع مراحل الإنتاج الزراعي إذ تشكل ٧٠- ٨٠ في المائة من القوة العاملة. وتشكل النساء في بعض المراحل القوة العاملة الرئيسية، كمراحل البذار والفلاحة والحصاد ورعاية المواشي. وتمثل النساء أيضا ٦٠- ٧٠ في المائة من القوة العاملة في بعض الفنون مثل حبك أعواد الخيزران والروطان، والتطريز وحياكة القماش وصنع الحُصر وتصنيع الأغذية.

وفي السنوات الثلاث الماضية، وُضعت عدة سياسات تتعلق بالزراعة والتنمية الريفية، وهي بالتحديد القرار رقم 132/2000/QD-TTg الصادر عن رئيس الوزراء في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ بشأن بعض الحوافز لتنمية الصناعات غير الزراعية في المناطق الريفية، والقرار رقم 132/2001/QD-TTg الصادر في ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بشأن الترتيبات المالية لتنفيذ برامج تتعلق بتنمية الهياكل الأساسية الريفية، والهياكل الأساسية للزراعة المائية وهياكل أساسية لقرى الحرف اليدوية. وعلى وجه الخصوص، اعتمدت وزارة الزراعة والتنمية الريفية، من أجل تحسين المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة في المناطق الريفية، استراتيجية تراعي قضايا الجنسين في الزراعة والتنمية الريفية حتى عام ٢٠١٠، وخطة عمل في الزراعة والتنمية الريفية تراعي قضايا الجنسين حتى عام ٢٠٠٥. وتهدف الاستراتيجية إلى تنسيق وتعزيز جهود الوكالات على كافة المستويات، والمنظمات الجماهيرية والأفراد لتحقيق المساواة بين الجنسين في الزراعة والمناطق الريفية حيث يعيش معظم الفقراء والمحتاجين ويشكلون غالبية القوة العاملة. وهذا مجال يحظى بالأولوية في الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة.

وفي السنوات الأخيرة، علقت الحكومة الفييتنامية أهمية كبيرة على التنمية الزراعية والريفية. ولذلك، على الرغم من هبوط أسعار المنتجات الزراعية، تمتعت الزراعة الفييتنامية في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣ بنمو متواصل بمعدل ٤ في المائة سنويا. وذلك يمثل شرطا لتحسين مستويات المعيشة لجزء كبير من المزارعين، بمن فيهم النساء.

وعلى أي حال، لم تُحل جميع الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة في المناطق الريفية، كما جاء في التقرير السابق. ويتسبب تسارع التصنيع والتحضر في تضاؤل الأرض الزراعية. ويتزايد عدد المزارعين، الرجال بالدرجة الأولى، الذين يذهبون إلى المدن بحثا عن عمل. ولايعودون إلا في موسم الزراعة. ونتيجة لذلك، يقع عبء العمل على عاتق المرأة. وارتفع عدد ساعات العمل لمن هم في سن العمل، إذ بلغ ٧٧,٦٥ في المائة عام ٢٠٠٣، وكان معدل النساء ٧٧,٣٦ في المائة. كانت المرأة تقضي وسطيا ١٣,٦ ساعة أسبوعيا في عام ٢٠٠٢ في العمل المترلي غير المأجور. ومن ناحية أخرى، تكسب المرأة المزُارعة عادة دخلا أقل من دخل الرجل، كان دخلها يعادل ٧٣ في المائة من دخله فقط في عام ٢٠٠٢. وأضعف الفئات هن المزارعات في المناطق الجبلية والنائية، لاسيما المزارعات غير المتزوجات، والأسر المعيشية التي ترأسها امرأة والنساء المسنات. والأهم هو أن النساء في الأقليات الإثنية يواجهن من المصاعب أكثر مما يعانيه الرجال لأن سلطتهن في صنع القرار محدودة، ومستوى تعليمهن أدنى ولذلك تكون فرصهن أقل.

١٤- ٢ دور المرأة في صوغ وتنفيذ خطط التنمية والأنشطة المجتمعية

بفضل سياسة زيادة ملكية الشعب إلى أقصى الحدود وفقا للصيغة القائلة "قيادة الحزب، إدارة الدولة ملكية الشعب"، توفرت للمرأة شروط أفضل للمشاركة في إدارة الدولة والمجتمع المحلي. فقد تبين من استعراض ٥ سنوات من تنفيذ النظام الديمقراطي الجماهيري أن الشعار القائل "الشعب يعرف والشعب يناقش والشعب يفعل والشعب يراقب" قد روعي في جميع الكوميونات والنواحي في البلد كله. وأصدر الاتحاد النسائي، خاصة، مبادئ توجيهية للمنظمات المحلية بشأن زيادة مشاركة المرأة ومساهمتها في أنشطة معينة مثل الاجتماعات والمناقشات حول السياسة المتعلقة ببناء الهياكل الأساسية والمرافق العامة والأنظمة الثقافية، أو تدابير لمكافحة المفاسد الاجتماعية في المنطقة وما إلى ذلك. وكذلك فإن إصدار المرسوم رقم 79/2003/ND-CP من جانب الحكومة حول الأنظمة المتعلقة بممارسة الديمقراطية على مستوى الكوميونات (بدلا من النظام المذكور أعلاه) يتيح للمرأة مزيدا من الفرص للمشاركة في مناقشة خطط التنمية واتخاذ القرار بشأنها وتنفيذها ومراقبتها على الصعيد الجماهيري. وإلى جانب ذلك، تستطيع المرأة أن ترفع صوتها عن طريق فروع الاتحاد النسائي إلى الإدارات المحلية وفقا للقرار رقم 163/HDBT الذي اتخذه مجلس الوزراء عام ١٩٨٨، وهو الآن المرسوم الحكومي رقم 19/2003/ND-CP (انظر المادة ٧).

١٤-٣ الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة

المرأة في المناطق الريفية، كما هو مبين في المادة ١٢، تتمتع برعاية صحية أفضل بفضل السياسات الرامية إلى تحسين الرعاية الصحية على المستوى الجماهيري. وطبقت الدولة سياسة التأمين الطوعي على المزارعين بأقساط تقررها اللجنة الشعبية في المحافظة المعنية.

وفيما عدا ذلك، تم تحسين نظام الرعاية الصحية في المناطق الجبلية ومناطق الأقليات الإثنية، مما مكن المرأة في الأقليات الإثنية من الوصول بشكل أفضل إلى خدمات الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة. في عام ٢٠٠٢، كانت توجد عيادات طبية في ١٠٠ في المائة من الكوميونات الجبلية، منها ٨٣,٢٤ في المائة جاهزة للعمل، و لدى ٦٩ في المائة منها معدات طبية، و٨٠ في المائة مزودة بالكهرباء والماء. وكان لدى ١٠٠ في المائة من المقاطعات مراكز طبية. وازداد عدد الموظفين الطبيين زيادة ملحوظة، من بينهم عدد كبير من الأطباء والأخصائين الطبيين في القرى بجميع أنواعها، مما يلبي بصورة أساسية احتياجات الناس إلى الفحص الطبي والمعالجة. وفي ٢٠٠٢، كان ٨٠,٠٢ في المائة من النساء في المناطق الريفية يتلقين المساعدة من أخصائيين طبيين أثناء الولادة (٩٧,٢٧ في المائة في المناطق الحضرية) وتلقت ٧٠,٧٩ في المائة من الحوامل الفحص الطبي (٩٥,٧٨ في المائة في المناطق الحضرية). وتحسنت نوعية الفحص الطبي والمعالجة الطبية، بحيث أمكن التحكم بالأمراض الخطيرة مثل تضخم الغدة الدرقية والملاريا. وأولي الاهتمام الواجب إلى نشر المعلومات عن الأمراض النسائية، وعن النظافة الصحية للفتيات ورعاية الصحة الإنجابية ،كالولادة النظيفة والأساليب العلمية في تربية الأطفال. وفي ذلك تتجلى الجهود الهائلة التي تبذلها الدولة لتوفير الخدمات الطبية للأقليات الإثنية عموما وللمرأة في الأقليات الإثية خصوصا.

وعلى أي حال، لايزال الوهن الصحي موجودا ا لدى نسبة من النساء في المناطق الريفية. فالمرافق في العيادات الطبية الريفية رديئة ولاتستطيع أن تلبي بشكل كامل المتطلبات الضرورية لتوفير الرعاية الصحية للمرأة. ولاتزال الفتيات الفقيرات غير قادرات على تحمل التكاليف الطبية.

١٤-٤ التعليم والتدريب والإرشاد الزراعي

القوانين والسياسات الفييتنامية، كما هو مبين في المادة ١٠، لاتميز بين المناطق الريفية والحضرية فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم. ومع ذلك فالأمر الواقع في المناطق الريفية هو أنه

حينما تعاني الأسرة من مشاكل مالية تضطر الفتيات، وليس الفتيان، إلى الإنقطاع عن المدرسة للعمل.

فقد بينت إحصاءات الجامعات والكليات ومراكز التدريب المهني في مجال الزراعة والحراجة التي تديرها وزارة الزراعة والتنمية الريفية أن معدلات الفتيات اللاتي اجتزن امتحانات الدخول في السنة الدراسية ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ كانت ٢٧,٥٨ في المائة للجامعات، و ٥٢,٦٦ في المائة للكليات، و ٥٢,٨٩ في المائة للثانويات، و ٢٧,٩ في المائة للمراكز المهنية. وفي عام ٢٠٠٢، تنوعت معدلات تسجيل البنات في مراحل التعليم المختلفة: ١٨,٧٠ في المائة لشهادة الدكتوراه، و ٥٧,٤ في المائة للدراسات العليا بعد التخرج، و ١١,٨ في المائة لمرحلة ماقبل التخرج، و ٤٠,٨ في المائة للمرحلة الثانوية، و ١٣,٤ في المائة للتدريب المهني.

وتزايد في المناطق الريفية عدد النساء اللائي يشاركن في الإرشاد الزراعي. والنساء ، بعملهن الجاد واشتراكهن في كل مراحل الإنتاج الزراعي، يطبقن العلم والتكنولوجيا بطريقة فعالة نوعا ما. وقد أجرى الاتحاد النسائي الفييتنامي استقصاء في عام ٢٠٠٣ اكتشف به أن ٦٨٥ ٧٩٦ ٢ امرأة من كافة أنحاء البلد أشتركن في تعليم ونشر ونقل التكنولوجيات والتقنيات العصرية.

١٤-٥ التأمين الاجتماعي

التأمين الاجتماعي الطوعي، كما هو مبين في التقرير السابق، طُبق على أساس تجريبي في عدد من المراكز المحلية. على أنه بسبب انخفاض مستوى التنمية في المناطق الريفية، اتخذت الوكالات ذات الصلة تدابير عملية لضمان فعالية هذه السياسة. ووفقا لاستقصاء قامت به وزارة العمل والمعوقين نتيجة للحرب والشؤون الاجتماعية، أعرب ٩٠ في المائة من القوة العاملة عن رغبتهم في شراء تأمين التقاعد الطوعي في حين لايستطيع سوى ١٠ في المائة منهم دفع أقساط التأمين، و١٠ في المائة فقط يرغبون في الحصول على التأمين على الولادة، لأن دخل الناس، وخاصة النساء، منخفض جدا في المناطق الريفية.

١٤-٦ حصول المرأة الريفية على الائتمانات

نظرا للحاجة إلى تطوير الزراعة والحرف اليدوية الريفية، تتزايد الحاجة إلى الائتمانات، والوسائل التقنية المتقدمة والمعلومات عن السوق. وبناء على ذلك، ينص المرسوم رقم 78/2002/ND-CP الصادر عن الحكومة بشأن الائتمانات للفقراء وغيرهم من االفئات

المشمولة بسياسة الاستحقاق، على أنه لاقتراض مبلغ يقل عن ١٠ ملايين دونغ فييتنامي لايحتاج المقترض إلا إلى نموذج طلب وشهادة الحق في استغلال العقار بدون أي ضمان للقرض. وتستطيع منظمات الائتمان منح قروض للأسر المعيشية الفقيرة والأفراد الفقراء بكفالة من الاتحاد النسائي أو رابطة المزارعين. وفي الوقت الحاضر، تستطيع المرأة الحصول على قرض لمشروعها التجاري من صندوق الاتحاد النسائي، والجماعة النسائية للائتمان والادخار، ومن صناديق "يوم الادخار للمرأة الفقيرة"، ومن صندوق القروض التفضيلية للأسر المعيشية الفقيرة، وصندوق الحد من الفقر، ومصرف الزراعة والتنمية الريفية، ومصرف السياسة الاجتماعية وما إلى ذلك. ووفقا لإحصاءات الاتحاد النسائي الفييتنامي عام ٢٠٠٣، بلغ عدد النساء اللاتي حصلن على ائتمانات من هذه المصادر ٣,٥٥ مليون امرأة في البلد كله. وكانت نسبة الفقيرات من هؤلاء النساء، ١٠٤ ملايين امرأة، منهن ٢٩ في المائة نساء يرأسن أسرا معيشية. ومعظم هذه الائتمانات مُنحت لنساء في المناطق الريفية.

١٤-٧ حق المرأة الريفية في الاستغلال العقاري

ينص الدستور والقانون العقاري وقانون الزواج والأسرة على حقوق متساوية للرجل والمرأة فيما يتعلق بالاستغلال العقاري (انظر المادة ١٥). وينص المرسوم رقم 70/2001/ND-CP الصادر عن الحكومة على أن الأسر المعيشية التي تلقت شهادة الحق في الاستغلال العقاري باسم رئيس الأسرة فقط تستطيع أن تطلب شهادة جديدة باسم الزوج والزوجة معا.

وفي الواقع، لاتزال المرأة سلبية وفُرصها قليلة فيما يتعلق بالحصول على أرض من الدولة بسبب عدم فهمها للحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالعقار. ومن ناحية أخرى، هناك عادة قديمة في المناطق الريفية في فييتنام وهي أن الزوج هو رئيس الأسرة في العادة. لذلك، تكون شهادة الحق في الاستغلال العقاري وسجل الإدارة العقارية المحلية باسم رئيس الأسرة المعيشية فقط. وهذا الأمر يسبب مشاكل للمرأة حين تحتاج إلى شهادة الحق في الاستغلال العقاري كضمان للقروض، وفي حالة تقسيم حق الاستغلال العقاري عند الطلاق أو الزواج أو في حالة الإرث بعد وفاة الزوج.

وبحلول نهاية عام ٢٠٠٢، خُصصت أراض زراعية لما يقرب من ١٢ مليون أسرة زراعية ومُنحت شهادات استغلال الأرض الزراعية لنحو ٩١,٧٤ في المائة من الأسر المعيشية، مما يمثل ٨٧,٠٢ في المائة من الأراضي الزراعية. وسُجل ١٠-١٢ في المائة فقط من هذه الشهادات باسم النساء لأن رئيسات الأسر المعيشية هؤلاء عازبات أو أرملات.

١٤-٨ الهيكل الأساسي والمرافق الصحية والبيئة في المناطق الريفية

تعلق الحكومة الفييتنامية أهمية عظيمة على الهياكل الأساسية الريفية، باعتبارها عاملا حاسما للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والحد من الفقر في المناطق الريفية. وتمويل بناء شبكات الكهرباء والطرق والمدارس والمستوصفات جاء من موارد مختلفة، معظمها من الميزانية الحكومية. وبحلول حزيران/ يونيه ٢٠٠٣، اكتمل ربط ١٠٠ في المائة من المقاطعات و٨٠ في المائة من الكوميونات بشبكة الكهرباء الوطنية. وقام مصرف آسيا الإنمائي ووكالة التنمية الفرنسية بتمويل مشاريع في ٢٣ محافظة فقيرة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ لتوسيع مساحة الأرض المروية بحيث تصل إلى ٠٠٠ ٤٧ هكتار، وتم إصلاح ١٩٨٠ كيلومترا من الطرق الريفية وتزويد ١٠٦٣٠٠٠ إنسان بالماء من الصنابير، وبناء ٣٠٠٠ سوق ريفي (الرقم الحالي نحو ٥٠٠٠)، مع التركيز على الأسواق الحدودية وأسواق السمك وأسواق الخضار والأسواق العائمة في منطقة دلتا ميكونغ. وفُتحت مراكز للتجارة في المناطق ذات الإنتاج القوي للبضائع وذلك لمساعدة المرأة في المناطق الريفية على المتاجرة بالمنتجات الزراعية وزيادة دخلها.

فيما يتعلق بالماء النظيف والبيئة الريفية: تحقق نجاح كبير للبرنامج الوطني الإرشادي لتوفير المياه النظيفة والمرافق الصحية في المناطق الريفية في الفترتين ١٩٩٨- ٢٠٠٠ و ٢٠٠١- ٢٠٠٥. واستهدف هذا البرنامج تحسين صحة الشعب، لاسيما النساء والأطفال، بالحد من الإصابة بالأمراض التي يسببها الماء غير المأمون والمرافق الصحية عير المأمونة، واستهدف رفع مستويات المعيشة، وبناء الهياكل الأساسية وتضييق الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وبحلول عام ٢٠٠٢، اكتمل بناء أكثر من ١,٧ مليون مشروع للتمديدات الصحية في مختلف أنحاء البلد، بما فيها ١,٢ مليون من المراحيض الصحية و ٦٠٠ ٥١٦ مرفق لمعالجة النفايات الزراعية. وبنهاية عام ٢٠٠٣، كان قد توفر لـ ٤١ في المائة من الأسر المعيشية في مختلف أنحاء البلد الوصول إلى مرافق صحية، أي بزيادة ١٠ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٨. وتوفر الماء النظيف لـ ٥٥ في المائة من السكان الريفيين بينما كانت هذه النسبة ٣٢ في المائة عام ١٩٩٨. وبنهاية عام ٢٠٠٣، أنجز البرنامج عملية التخطيط لتوفير الماء النظيف والمرافق الصحية لـ ٧ مناطق ومحافظات و٦١ مدينة.

فيما يتعلق بالبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية: بحلول نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٣، كانت قد أقيمت ٦٧٥٥ محطة للبريد والثقافة في الكوميونات، وكان منها ٦٠١٤ محطة عاملة. على أنه في ٢٣٦٢ من الكوميونات التي تعاني صعوبة خاصة، لم تتوفر مكاتب للبريد إلا لـ ١٠٨٩ أو ٤٦,١ في المائة من الكوميونات. ويقوم البرنامج الوطني الفييتنامي للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بتنفيذ برنامج لمساعدة هذه الكوميونات.

١٤-٩ الاتجاهات في المستقبل

على الرغم من الفرص المذكورة أعلاه، تواجه المرأة في المناطق الريفية في فييتنام من العوائق أكثر مما يواجهه الرجل. والأسباب الرئيسية هي عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والاستفادة منها في الإنتاج الزراعي، والافتقار إلى الحساسية الجنسانية في توفير الخدمات الزراعية. ومن أجل حل هذه المشكلة، يُطلب من الوزارات والوكالات والمراكز المحلية بذل مزيد من الجهود لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة لعام ٢٠١٠ مع توجيه الانتباه الواجب إلى المناطق الريفية والمناطق الجبلية ومناطق الأقليات الإثنية والجزر. وسوف تستمر وزارة الزراعة والتنمية الريفية في استراتيجيتها الجنسانية وخطة عملها الجنسانية. ومن أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتوزيع المنافع الاجتماعية الاقتصادية بالمساواة بين الرجل والمرأة، حُددت أهداف الاستراتيجية وخطة العمل على أنها تنمية الوعي والمسؤولية فيما يتعلق بالفوارق بين الجنسين وتيسير وصول المرأة إلى الموارد وملكية هذه الموارد، مثل الأرض والائتمانات والماء والبنى التحتية والخدمات العامة والتعليم والإعلام، وتعميم المؤشرات المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في السياسات والبرامج والمشاريع التي تنفذها وزارة الزراعة والتنمية الريفية، وزيادة مشاركة المرأة في الزراعة والتنمية الريفية، وزيادة عدد المناصب القيادية للمرأة وتقوية آلية النهوض بالمرأة.

ومن أجل خلق فرص العمل وزيادة الدخل وتحويل الهيكل الاقتصادي نحو التصنيع الزراعي والريفي، ستنظر الحكومة في إصدار مرسوم بشأن تشجيع تطوير الصناعات الريفية. وفضلا عن ذلك، سينظر رئيس الوزراء، بناء على اقتراح وزارة الزراعة والتنمية الريفية ووزارة البريد والاتصالات السلكية والاسلكية، في إقرار طرائق للائتمان تستهدف التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالإمدادت بالمياه النظيفة والمرافق الصحية الريفيه حتى عام ٢٠٢٠، وإقرار برنامج يتعلق بتطبيق ونقل المستجدات العلمية والتكنولوجية للتنمية الاجتماعية — الاقتصادية في المناطق الريفية والجبلية لتوفير حياة أفضل للناس، لاسيما النساء.

وتعكف اللجنة الوطنية المعنية بشؤون االأقليات الإثنية والجبلية الآن على صوغ قانون بشأن االقوميات لتقديمه إلى الجمعية الوطنية يستهدف زيادة تحسين الأحوال الاجتماعية– الاقتصادية للأقليات الإثنية

المادة ١٥ – الحقوق المتساوية للمرأة أمام القانون وفي المعاملات المدنية

منذ اعتماد التقرير الذي يجمع بين التقريرين الثالث والرابع بشأن تنفيذ فييتنام لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٠، دأبت فييتنام على مراعاة مبدأ عدم التمييز ضد المرأة في جميع المجالات. وسلطت الضوء على أهمية هذا الأمر في المجتمع أيضا. تتمتع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل أمام القانون، والدخول بصورة مستقلة في المعاملات المدنية والعلاقات التعاقدية وفي إدارة الأموال والحرية في اختيار مكان الإقامة والمبادرة بإجراءات قانونية أمام وكالات إنفاذ القانون لحماية مصالحها.

١٥–١ للمرأة مركز قانوني مساو لمركز الرجل في المعاملات المدنية

قوانين فييتنام، كما هو مبين في التقرير السابق، تضمن للمرأة نفس المركز القانوني الذي تضمنه للرجل ونفس الفرص لممارسة حقوقها ، الأمر الذي يتجلى في تزايد دخول المرأة في علاقات مدنية.

وللمرأة الحق في ممارسة مهنتها كالرجل. ونسبة النساء العاملات في تزايد (انظر المادة ١١). وفي الفروع القضائية وحدها، تمثل القاضيات في محكمة الشعب العليا ٢٢ في المائة، وفي محاكم المحافظات ٢٧ في المائة، وفي محاكم المقاطعات ٣٥ في المائة. وبنهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٣، كانت المحاميات في جميع أنحاء البلد يشكلن ٢٠ في المائة من المجموع. وتدير النساء ١٢,٧٥ في المائة من شركات ومكاتب المحامين. وبموجب القانون، لايوجد أي تمييز بين المحامين والمحاميات أمام المحكمة.

حرية ممارسة الأعمال التجارية بدون تمييز بين الرجل والمرأة لاتزال نظاما معترفا به ويُطبق في فييتنام. فقد حققت هذه الأنظمة إطارا سمحا ومرنا ييسر للمرأة ممارسة الأنشطة التجارية ويعزز مكانة المرأة في المجتمع. وجاء في تقرير لغرفة التجارة والصناعة الفييتنامية، بعد أربع سنوات من العمل بقانون تأسيس المشاريع، أن ٢٧ في المائة ممن سجلوا مشاريعهم كانوا نساء، و ٤٠ في المائة من المشاريع التجارية التي تمارس من البيت تديرها نساء. وفي عام ٢٠٠٣ مثلت العاملات نسبة كبيرة من القوة العاملة، أي ٤٢ في المائة في المشاريع التي تملكها الدولة، و ٣٩ في المائة في القطاع الخاص و ٦٥ في المائة في مشاريع يملكها أجانب. وارتفعت نسبة ربات الأعمال ارتفاعا كبيرا، من ١٥ – ١٧ في المائة، في الفترة ١٩٩٠– ١٩٩٥، إلى ٢٤,٧٤ في المائة عام ٢٠٠١، و٢٠ في المائة عام ٢٠٠٢.

فيما يتعلق بالحقوق الشخصية في الممتلكات، تنص المادة ٤٧ من القانون المدني على أن الدولة تحمي لجميع الأفراد، بصرف النظر عن نوع الجنس حريتهم في الإبداع وحقهم في الملكية الفكرية. فالمادتان ٧٨٠ و ٧٨١ من القانون المدني تنصان على أن من حق جميع الأفراد، رجالا ونساء على السواء، أن تحمي الدولة ممتلكاتهم الصناعية، بما فيها براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية وتسميات المنشأ وغيرها من الممتلكات المحددة بالقوانين. وتحمي القوانين أصحاب الممتلكات من أي محاولة للاعتداء على هذه الحقوق. ففي عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، مُنحت براءات اختراع تتعلق بممتلكات صناعية إلى ١٢١ شخصا، بينهم ٣٧ امرأة.

حقوق المرأة في ملكية الأموال تشمل الحق في إدارة واستغلال الممتلكات واتخاذ القرارات بشأنها. ومازالت الأحكام الواردة في الدستور والقوانين سارية في هذا الصدد. فالنساء والرجال متساوون في الحق في إدارة واستغلال ممتلكاتهم واتخاذ القرارات بشأنها، أي أنهم يستطيعون بيع ممتكاتهم أو هبتها أومبادلتها أو استثمارها في العمل التجاري أو توريثها. وتطال القوانين أي تصرفات تستهدف تقييد الحق المشروع للفرد في ملكية ممتلكاته، رجلا كان أو امرأة. وفي حالة الأقليات الإثنية في بعض المناطق التي تعاني صعوبات اجتماعية-اقتصادية، لايحظى حق الناس في ملكية الأموال بالمراعاة التامة. لاتزال بعض الجماعات الإثنية تتبع النظام الأمومي والمرأة هي رئيسة الأسر، ومن ثم لها الحق في اتخاذ القرار بشأن ممتلكات الأسرة.

فيما يتعلق بالحق في الحصول على حصة من الأرض واستئجارها، تنص القوانين الفييتنامية على أن لكل مواطن، رجلا كان أو امرأة، الحق في أن يحصل على أرض من الدولة وأن يستأجر أرضا من الدولة إذا كان بحاجة إلى ذلك. ومن ثم إذا كان لدى المرأة، كفرد أوكرئيسة أسرة معيشية أو صاحبة عمل، حاجة إلى ذلك فإنها تستطيع الحصول على الأرض في شكل حصة مخصصة من الدولة أو بالاستئجار منها. وتتساوى المرأة والرجل أيضا في تحويل الحق في استغلال الأرض ونقله وتأجيره، وتأجيره من الباطن ورهنه. وفيما يتعلق بالأسر المعيشية، فإن رئيس الأسرة، رجلا كان أو امرأة، أو من يفوضه، سوف يمثل الأسرة في ممارسة الحق في استغلال الأرض.

فيما يتعلق بإثبات الأسماء في شهادات الاستغلال العقاري، هناك تدابير ملموسة لدى الدولة تكفل للزوج والزوجة معا إثبات إسميهما في شهادة الاستغلال العقاري. فالتعميم رقم 1900/2001/TT-TCDC الصادر عن إدارة المكتب العقاري يتضمن إجراءات تتعلق بمنح الحق في الاستغلال العقاري بدون أي تمييز ضد جنس الشخص المستغل للعقار. وبموجب المرسوم

رقم 70/2001/ND-CP المؤرخ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، الذي ينظم بصورة عملية إنفاذ قانون الزواج والأسرة، أصدرت السلطات المحلية شهادات استغلال عقاري جديدة لكل أسرة. واعتبارا من ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، أصبح من حق الزوج والزوجة إدراج أسميهما في شهادات ملكية الممتلكات كشرط مطلوب للتسجيل. وفيما يتعلق بشهادات الاستغلال العقاري القديمة التي لاتتضمن سوى اسم رئيس الأسرة، ستصدر السلطات المحلية شهادات استغلال عقاري جديدة تحمل إسمي الزوج والزوجة كما هو مطلوب. وكذلك ينص القانون العقاري المعدل عام ٢٠٠٣ على أن شهادة الاستغلال العقاري يجب أن تحمل إسمي الزوج والزوجة معا إذا كان هذا الحق ملكا مشتركا بينهما (المادة ٤٨). وهذا الحكم الجديد سيجعل من الأسهل تسجيل الممتلكات المشتركة بين الزوج والزوجة وفقا لنص قانون الزواج والأسره ويكفل في الوقت نفسه حصول المرأة على الأرض.

فيما يتعلق بحق المرأة في التعاقد: لايزال القانون المدني يمنح المرأة الحق في التعاقد على قدم المساواة مع الرجل. ومعظم العقود المدنية التي أبرمتها المرأة حتى الآن هي عقود قروض مع منظمات ائتمان. ووفقا لاستقصاءات أجريت في بعض المراكز، كان عدد الأسر المعيشية التي ترأسها نساء دخلن في عقود قروض يمثل ٣٧ في المائة. وأصدرت الحكومة المرسوم رقم 178/1999/ND-CP المتعلق بضمان القروض من منظمات الائتمان. ووفقا لهذا المرسوم، يمكن للنساء الفقيرات الحصول على قروض من منظمات الائتمان بضمان من المنظمات الاجتماعية– السياسية المحترمة التي يكن أعضاء فيها. وبذلك أصبح بإمكان المرأة الدخول في معاملات مدنية والاستفادة من الفرص الاقتصادية.

فيما يتعلق بحقوق المرأة في الإرث: ينص القانون المدني على أن لكل فرد، بصرف النظر عن جنسه، الحق في أن يضع وصية يحدد بها ممتلكاته وأن يخلف ممتلكاته للورثاء وأن يرث ممتلكات من آخرين وفقا لوصية أو وفقا للقانون. وعلى أساس المساواة في توريث الممتلكات إلى أشخاص آخرين ووراثة ممتلكات من آخرين وفقا لوصية أو وفقا للقانون، تتاح للمرأة فرصة كاملة لممارسة حقوقها المساوية لحقوق الرجل في ميدان الإرث. ولضمان المساواة للمرأة في ممارسة حقوقها في الإرث وحماية حقوقها ومصالحها المشروعة، تستطيع المرأة أن تقيم دعوى في المحاكم الشعبية في غضون عشر سنوات من تاريخ سريان الإرث.

وفي الوقت الحاضر، على أي حال، مازالت توجد صعوبات ونواقص في مجال الإرث تحتاج إلى معالجة. وهناك منازعات طال أمدها حول الإرث، لاسيما حقوق الاستغلال العقاري، جعلت النساء يترددن في الدخول في إجراءات قانونية. وفضلا عن ذلك، هناك ممارسة شائعة نسبيا في فييتنام بين الناس في المناطق الريفية أو بين بعض الإثنيات وهي

أن بناتهن حين يتزوجن لايرثن، في معظم الحالات، من أموال أبائهن. وبالنسبة إلى النساء، فإنهن يستسلمن غالبا لمصيرهن ومن ثم لايطالبن بحقوقهن في الميراث. وهذه عادة متخلفة تؤدي إلى عدم المساواة في ممارسة النساء لحقوقهن في الميراث، وهي تحتاج إلى جهود من جانب الوكالات ذات الصلة تستهدف تشجيع الناس على التخلي عن هذه العادة.

كفالة الحقوق المتساوية للمرأة في المعاملات المدنية: تنص المادة ١٢ من القانون المدني على أنه في حالة انتهاك الحقوق والمصالح المشروعة للمواطن يحق له أن يطلب التدخل من المحكمة أوغيرها من السلطات المختصة. وينص القانون المدني أيضا على أن المعاملات المدنية تعتبر باطلة إذا استعمل أحد الطرفين المتعاقدين الفرق بين الجنسين حجة لإجبار المرأة على توقيع عقد أو على الدخول في معاملات مدنية، أو إذا استغل صعوبات المرأة لإجبارها على الدخول في معاملات مدنية. وفضلا عن ذلك، تكفل المادة ٨ من تنظيم المحاكم الشعبية المساواة للمرأة في المرافعات القضائية، إذ تنص على أن المحكمة تعمل وفقا لمبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون بصرف النظر عن الجنس والقومية والدين. وكذلك الأمر الصادر عام ١٩٨٩ المتعلق بإجراءات تسوية القضايا الإدرارية ينص على أن لكل مواطن، بصرف النظر عن نوع الجنس، الحق في أن يقيم دعوى في القضايا الإدارية وفقا للقوانين يطلب فيها من المحكمة الشعبية أن تحمي حقوقه ومصالحة المشروعة (المادة ١) وجميع الأشخاص متساوون في الحقوق والمسؤوليات في الدعاوى المدنية (المادة ٤). وكذلك، ينص الأمر الصادر عام ١٩٩٤ المتعلق بتسوية القضايا الاقتصادية على أن لكل فرد، رجلا كان أو امرأة أو كيانا قانونيا، الحق في إقامة دعاوى اقتصادية وفقا للقانون يطلب فيها من المحكمة حماية حقوقه ومصالحه المشروعة (المادة ١) ويتساوى جميع الأشخاص في الحقوق والمسؤوليات في إجراءات التقاضي (المادة ٦).

١٥-٢ حق المرأة في حرية التنقل وحقها في اختيار مكان إقامتها

بالإضافة إلى أحكام الدستور (المادتان ٦٨ و ٧٣) وأحكام القانون المدني (المادة ٤٢) المذكورة في التقرير السابق، هناك عدد من القوانين الأخرى أيضا تتضمن أحكاما وجزاءات تستهدف كفالة هذه الحقوق. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٢٠ من قانون الزواج والأسرة على أن "الزوج والزوجة يختاران مكان إقامتهما بنفسهما بدون التقيد بالأعراف والممارسات و/ أو بالحدود الإدارية." وينص قانون العقوبات على أن "من يقومون بعمليات تفتيش غير قانونية لمكان إقامة أشخاص آخرين، أو يطردون أخرين من أماكن إقامتهم بشكل غير قانوني أو يرتكبون أفعالا أخرى غير قانونية فيها اعتداء على الحقوق المصونة المتعلقة بمكان الإقامة يعاقبون بالإنذار أو الإصلاح بلا احتجاز لمدة تصل إلى سنة واحدة أو بالسجن

لمدة تراوح بين ثلاثة أشهر وسنة." وتنص المادة ٢٧٥ من القانون نفسه أيضا على أن "من ينظمون لأشخاص آخرين الهروب أو يرغمونهم على الهروب إلى الخارج أو على الإقامة في الخارج ... يُحكم عليهم بالسجن لمدة تراوح بين سنتين وسبع سنوات. وإذا ارتُكبت هذه الجريمة أكثر من مرة أو كانت سببا في عواقب خطيرة أو خطيرة جدا، يُحكم على الجاني بالسجن لمدة تراوح بين خمس سنوات و اثنتي عشرة سنة. أما إذا كانت العواقب خطيرة بصورة غير عادية، فيُحكم على الجاني بالسجن لمدة ترواح بين اثنتي عشرة وعشرين سنة." هذه الأحكام تحرر المرأة من التمييز من حيث حرية الإقامة والتنقل حتى حين تتزوج. ويتضح من العقوبات أيضا أن الدولة مصممة على كفالة حقوق المرأة والرجل في حرية اختيار مكان الإقامة وحرية التنقل (انظر الشكل ١- ٥ من دليل الاحصاءات).

على أي حال، لاتزال هناك أعراف وممارسات تؤدي إلى عدم المساواة بين الرجل والمرأة ومن ثم تخفق في كفالة حقوق المرأة، مثل العرف القائل بأن "على المرأة أن تتبع زوجها" و " الفتاة يجب أن تطيع أباها، والشابة التي تتزوج يجب أن تطيع زوجها، وعلى الأرملة أن تطيع ابنها". وقد دأبت الحكومة الفييتنامية على تشجيع الناس على هجر هذه العادات والامتثال للقوانين.

وهناك أيضا بعض الإجراءات الإدارية المعقدة مثل نقل تسجيل مكان الإقامة من الريف إلى المدينة (المرسوم رقم 51/1997/ND-CP المتعلق بتسجيل مكان الإقامة وإدارته) التي تمنع عددا من النساء من ممارسة حقهن في حرية الإقامة واختيار مكان الإقامة. ومن ناحية أخرى، فإن المرأة في الأقليات الإثنية لاتدرك بعد حقوقها إدراكا تاما. وهناك أسباب ذاتية مثل كون مكان الإقامة بعيدا عن المراكز الاقتصادية والتجارية، ورداءة الهياكل الأساسية، والافتقار إلى وسائل النقل تجعل من الصعب على الرجل والمرأة معا ممارسة حقوقهما في حرية التنقل واختيار مكان الإقامة لأنفسهم وأسرهم.

ومن أجل التغلب على هذا الوضع، تعكف وزارة الأمن العام على إعداد الصيغة النهائية لمشروع تعديل المرسوم رقم 51/1997/ND-CP المتعلق بتسجيل الإقامة وإدارتها لتقديمه إلى الحكومة. وتتولى وزارة العدل مهمة وضع تعديلات للقانون المدني. وتتولى وزارة الأمن العام مسؤولية تنقيح قانون الإقامة. وتتولى وزارة الإنشاء مهمة تعديل قانون الإسكان وتقوم وزارة العدل حاليا بصياغة قانون للاستفتاء. وسوف تقوم الحكومة بتقديم هذه المشاريع إلى الجمعية الوطنية في المستقبل للنظر فيها. ومن شأن ذلك أن يسهم في بناء إطار قانوني أكثر مؤاتاة للناس، بمن فيهم المرأة، من حيث التمتع بحقوقهم المدنية تمتعا كاملا والاضطلاع بمسؤولياتهم كاملة.

المادة ١٦ – الحقوق المتساوية للمرأة في الزواج والعلاقات العائلية

١٦– ١ قوانين الزواج والأسرة

في السنوات الثلاث الماضية، استمرت المرأة في ممارسة حقوقها في الحرية والمساواة في الزواج والعلاقات العائلية تحميها القوانين. فقد هيأ قانون عام ٢٠٠٠ المتعلق بالزواج والعلاقات العائلية، والذي بدأ نفاذه في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، أساسا قانونيا قويا لكفالة المساواة بين الرجل والمرأة في بعض المجالات كالحقوق الشخصية وإثبات الإسم في شهادات ملكية العقارات، وتقسيم الممتلكات عند الطلاق، ونفقة الزوجة وتربية الأولاد وما إلى ذلك، كما هو مبين في التقرير الجامع للتقريرين الثالث والرابع.

وينص قانون الزواج والأسرة على المعايير القانونية لبناء "عائلات مرفهة ومتساوية وتقدمية وسعيدة ودائمة" (المادة ١)، وعلى المبادئ الأساسية لآلية للزواج والأسرة هي "الطوعية والتقدمية وأحادية الزوج والزوجة والمساواة بين الزوجين"، ويكفل القانون الاحترام والحماية للزواج بين المواطنين الفييتناميين الذي ينتمون إلى جماعات إثنية مختلفة و/ أو أديان مختلفة أو بين المؤمنين وغير المؤمنين بالدين، أو الزواج بين مواطنين فييتناميين وأجانب، ويتوجب على الزوج والزوجة أن ينفذا السياسة السكانية وسياسة تنظيم الأسرة، وعلى الأبوين تنشئة الأولاد لكي يصبحوا مواطنين نافعين للمجتمع، والتمييز بين الأولاد غير مقبول، ويتوجب على الدولة والمجتمع حماية النساء والأولاد، ومساعدة الأمهات على أداء وظائف الأمومة النبيلة (المادة ٢).

ومن أجل كفالة التنفيذ الفعال لقانون الزواج والأسرة، أصدرت الدولة عددا من الوثائق القانونية المحددة هي التالية:

قرار الجمعية الوطنية رقم 35/2000/QH10 الصادر في ٩ حزيران/ يونيه ٢٠٠٠ بشأن تنفيذ قانون الزواج والأسرة الذي يشجع على تسجيل الزواج بالنسبة للعلاقات الزوجية القائمة قبل ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧. فهذا النوع من الزواج إذا كان قد نشأ في الفترة بين ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ و ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ يجب أن يُسجل، لأن القانون لايعترف بالزواج الذي تم بعد ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ بدون تسجيل. وهذا النظام يكفل للمرأة حقوقها في الزواج والطلاق. وفي عام ٢٠٠١، أصدرت الحكومة المرسوم رقم 70/2001/ND-CP الذي ينص على مبادئ توجيهية مفصلة بشأن تنفيذ قانون الزواج والأسرة، والمرسوم رقم 77/2001/ND-CP الذي يتضمن مبادئ توجيهية مفصلة بشأن

تسجيل الزواج وفقا لقرار الجمعية الوطنية رقم ٣٥، والقرار رقم 87/2001/ND-CP بشأن معالجة المخالفات الإدراية في الزواج والأسرة. وفي ١٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٢، صدر المرسوم رقم 68/2002/ND-CP الذي يتضمن توجيهات تتعلق بتنفيذ عدد من مواد قانون الزواج والأسرة التي تتعلق بالزواج والعلاقات العائلية مع أجانب. والجدير بالملاحظة أن المرسوم الحكومي رقم 23/2002/ND-CP المتعلق بتطبيق قانون الزواج والأسرة على الأقليات الإثنية ينص على أن العادات والممارسات التي لها تأثير سيئ على المرأة في هذه الأقليات يجب أن يُقضى عليها تدريجيا بطرق مرنة ودقيقة مثل تشجيع الناس على التخلي عن العادات والممارسات التي لاتكفل المساواة في الحقوق بين الزوج والزوجة وفي العلاقات العائلية (المادة ١٠)؛ وتشجيع الناس على التخلص من العادات والممارسات التي تميز بين الإبن والإبنة (المادة ١٣)، والحظر القاطع للزواج القسري بين الأرمل أو الأرملة وفرد آخر من أفراد أسرة الزوج المتوفى أو الزوجة المتوفاة بدون موافقة ذلك الشخص (المادة ٦)، والحظر القاطع لطلبات الزواج ذات الدافع التجاري ، والأفعال التي تعيق الزواج أو تنتهك كرامة المرأة (المادة ٩)، وعدم تمييز الأبوين بين الأولاد (المادة ١٣) والعادات والممارسات التي تسمح باسترجاع الممتلكات أو فرض العقوبات عند الطلاق.

١٦- ٢ الزواج والطلاق

فيما يتعلق بالزواج: لاينص قانون الزواج والأسرة على أي استثناء بالنسبة إلى الزواج بين رجل أقل من ٢٠ سنة من العمر وامرأة أقل من ١٨سنة. فالزواج الذي يتعارض مع هذه القاعدة يعتبر "زواجا مبتسرا" (يتعارض مع القانون) ويجب أن تبطله المحكمة. وينص قانون العقوبات على أن من ينظمون زواجا أو يسجلون زواجا لأناس دون سن الزواج يمكن أن يحكم عليهم بالسجن لمدة سنتين. وفي واقع الأمر، أن متوسط سن الزواج الأول للمرأة هو ٢٢,٨ وللرجل ٢٦ سنة (انظر الشكل ٢-١ مرفق الاحصاءات). وفي السنوات الثلاث الأخيرة امتثل معظم الناس بدقة للأنظمة والقوانين المتعلقة بإجراءات تسجيل الزواج. بيد أنه في المناطق الجبلية والنائية، لايستطيع الكثير من الناس تسجيل زواجهم وفقا لنص القانون بسبب الصعوبات في المواصلات. ومن ناحية أخرى، هناك عدد كبير من العادات المتخلفة في هذه المناطق لم يتم القضاء عليها حتى الآن قضاء تاما. ومن هذه العادات الزواج قبل الأوان، والالتزام بامتداد خيط الزواج عند بعض المجموعات الإثنية (الأخ الأصغر غير المتزوج أو الذي ماتت زوجته بحق له التزوج من زوجة أخيه الأكبر إذا توفي (مجموعة براو الإثنية)، ويحق لأخ الزوج أن يتزوج أخت زوجته الصغرى إذا ماتت زوجته (جماعات

رومام الإثنية) وهلم جرا. وسوف يتم القضاء على هذه العادات والممارسات المتخلفة حين يدخل المرسوم ٣٢ حيز النفاذ.

وفيما يتعلق بالطلاق: يكفل قانون الزواج والأسرة حقوق الطلاق للرجل والمرأة. على أنه في مناطق الأقليات الإثنية لايجري الطلاق وفقا للقانون وإنما وفقا للعادات والممارسات لدى الأقليات الإثنية. وكذلك يكفل قانون الزواج والأسرة المساواة في تقسيم الممتلكات المشتركة بين الزوج والزوجة عند الطلاق، وبخاصة تقسيم حقوق استغلال الأرض والسكن بالنص على أن جميع الممتلكات ذات القيمة يجب أن تسجل باسم الزوج والزوجة معا. وكان هذا أساسا قانونيا هاما للحكم العادل من جانب المحكمة عند تقسيم الممتلكات في قضايا الطلاق في السنوات الأخيرة. وفي عام ٢٠٠٢ نظرت المحاكم في ٦٠٢٦٥ دعوى تتعلق بالزواج والأسرة، منها ٤٤ في المائة أقامتها النساء وحدهن و ١٨ في المائة أقامها الزوج والزوجة معا.

١٦-٣ الحقوق المتساوية أثناء الزواج

قانون الزواج والأسرة لعام ٢٠٠٠ يعتبر المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة مبدأ أساسيا لنظام الزواج والأسرة في فييتنام وفقا لإصلاحات دويموي، إذ ينص على أن "الزوج والزوجة منساويان في الالتزامات والحقوق في كل مايتعلق بالأسرة" (المادة ١٩). وهذا يعنى أن الزوج والزوجة متساويان في الحقوق والمسؤوليات في ممارسة دورهما كأبوين وفي الأمورالمتعلقة بالأولاد وتسوية الممتلكات المشتركة للأسرة.

وينص الأمر المتعلق بالسكان الصادر عام ٢٠٠٣ على أن لكل زوجين ولكل فرد حقوقا وعليه مسؤوليات فيما يتعلق برعاية الصحة الإنجابية وتطبيق التدابير المتعلقة بتنظيم الأسرة وبناء أسرة صغيرة قليلة الأولاد. وينص المرسوم رقم 104/2003/ND-CP على أنظمة ومبادئ توجيهية محددة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الواردة في الأمر المتعلق بالسكان. فالمرسوم يحظر أي أفعال تستهدف إعاقة أناس عن تنفيذ تدابير تنظيم الأسرة أو إرغامهم على تنفيذها، أو أي أفعال تهدد أو تهين أو تؤذي من يستعملون تدابير لمنع الحمل أو من لديهم أولاد ذكور فقط أو بنات فقط (المادة ٩). ويحظر المرسوم أيضا اختيار جنس المولود (المادة ١٠). وعلى وجه الخصوص، يتضمن الأمر مادة مستقلة عن المساواة بين الجنسين. ويغطي قضايا مثل التعليم والإعلام والاتصالات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والقضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين، ومساعدة المرأة في رعاية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والمساواة في الحصول على التعليم والتدريب فضلا عن تحسين المعارف العامة

والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، ومسؤولية الرجل في تنظيم الأسرة والقضاء على جميع أشكل التمييز ضد الأطفال الإناث، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للبنات في الأنشطة اليومية، والفحص الطبي والمعالجة الطبية والتعلم والترفية والنماء الشامل. وتتسم هذه الأنظمة بأهمية عملية في الظروف الحالية السائدة في فييتنام لأن نسبة كبيرة من السكان مازالت تفضل الرجل على المرأة، مما يشكل ضغطا علىالمرأة ويوجب عليها أن تلد ولدا ذكرا واحد على الأقل كي تسر أسرة زوجها.

١٦-٤ العنف العائلي ضد المرأة

لايزال العنف العائلي موجودا ويظهر خاصة في المناطق الريفية حيث لاتزال عقلية الناس متخلفة والمرأة لاتدرك بصوة كاملة حقوقها ومصالحها. ووفقا لبحث أجري مؤخرا، أجاب ٨٠ في المائة من النساء، عند سؤالهن عن العنف العائلي، أنهن تعرضن لبعض أنواع العنف العائلي، وأجاب أكثر من ١٥ في المائة منهن أنهن تعرضن للضرب من أزواجهن.

والأسباب الأساسية للعنف العائلي ضد المرأة هي أن المجتمع مازال ينظر إلى المرأة نظرة دونية وأن المصاعب الاقتصادية تؤدي غالبا إلى الخلاف بين الزوج والزوجة. وعلى الرغم من توعية النساء بحقوقهن ومصالحهن مازالت نسبة منهن، لاسيما النساء اللاتي يعشن في المناطق النائية، لايعرفن حقوقهن ومصالحهن المشروعة معرفة تامة. يضاف إلى ذلك تأثير بعض المفاسد الاجتماعية كالإدمان على الكحول والقمار والبغاء والمخدرات والعلاقات الجنسية خارج الزوجية، فضلا عن العقلية التي ترى أن المرأة عند ما تتزوج يجب أن تنجب ولدا ذكرا كي تحافظ على اسم الأسرة، وهناك الخلاف بين الحماة والكنة.

وتقوم الوكالات ذات الصلة على مختلف المستويات، لاسيما الاتحادات النسائية، باستنباط مختلف الوسائل والطرق لمنع العنف العائلي ضد المرأة ولمساعدة ضحاياه. وكذلك ساعد برنامج الأهداف الوطنية لاسبئصال الجوع والحد من الفقر على تحسين ظروف المعيشة للكثير من الأسر. ومن الجدير بالملاحظة أن الاتحادات النسائية كانت نشطة في نشر المعارف القانونية بين النساء وفي تنظيم الحملات لتعميق الوعي بالمساواة بين الجنسين لدى الجمهور. وكثفت تلك الاتحادات أيضا جهودها في مجال المصالحة واقترحت على الحكومات المحلية عقوبات محددة لمن يسيئون معاملة المرأة.

ولكفالة الحقوق المتساوية للمرأة في الزواج والأسرة ستواصل الوكالات ذات الصلة في المستقبل العمل مع المنظمات الشعبية ومع الجمهور لتعزيز إنفاذ القانون والمراقبة والتعامل

الصارم مع الأعمال التي تنتهك الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة. وفي الوقت الحاضر، تقوم اللجنة الوطنية المعنية بالسكان والأسرة والطفل بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية فييتنام المتعلقة بالأسرة حتى عام ٢٠١٠ لتقديمها إلى الحكومة لإقرارها. وتستعد وزارة العدل لتقديم تعديل للمرسوم رقم 68/2002/ND-CP إلى الحكومة يتعلق بتنفيذ بعض مواد قانون الزواج والأسرة الخاصة بالزواج والعلاقات العائلية مع عناصر أجنبية.

خاتمة

في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣ قامت فييتنام بخطوات إلى الأمام في تنفيذ أحكام الاتفاقية على نحو ماالتزمت به في الدورة الخامسة والعشرين للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي قدم فيها الوفد الفييتنامي التقارير الثاني والثالث والرابع. واستفادت فييتنام من المنجزات التي تحققت حتى ذلك الحين وزادت عليها. ومنذ عام ٢٠٠٠ حتى الآن، أحرزت فييتنام تقدما جديدا، لاسيما في المجالات التالية:

- تعزيز كفالة حقوق المرأة في الحرية والمساواة. هُيئت للمرأة ظروف وفرص أكثر ملاءمة للمساهمة بصورة فعالة في التنمية الوطنية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وتعزز دور المرأة ومكانتها في الأسرة وفي المجتمع المحلي.

- حدث تحسن ملحوظ في التعليم والتدريب والرعاية الصحية ومستويات المعيشة للنساء والفتيات. وحققت فييتنام من حيث الأساس المساواة بين الجنسين في التعليم الاولي وتحاول تعميم التعليم الاعدادي. وارتفعت مؤشرات الرعاية الصحية ومؤشرات الدخل الفردي.

- اتخذت دول فييتنام تدابير استباقية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين في بعض الميادين، خاصة في مجال الحصول على الأرض والرعاية الاجتماعية، وتمكين المرأة من إثبات اسمها مع اسم زوجها في شهادة الحق في الاستغلال العقاري وشهادة ملكية البيت، والتمتع بالتأمين الاجتماعي كالرجل.

- وتُصنف فييتنام بين الأوائل في الأداء بين بلدان منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ من حيث دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس.

ومن العوامل الهامة في نجاح فييتنام، كما ورد أعلاه، الانجازات التي سُجلت في عملية دويموي للإصلاح التي تهدف إلى 'التنمية الاقتصادية المستدامة جنبا إلى جنب مع الحد من الفقر ومعالجة القضايا الاجتماعية'. وأكبر الدروس المستفادة من السنوات الثلاث الماضية هي التعاون والمسؤولية المشتركة بين مختلف السلطات والمؤسسات التي تعمل للنهوض بالمرأة والاتحاد النسائي لفييتنام على أساس الإرادة السياسية القوية لدى الدولة وجهود الشعب من أجل معالجة عدم المساواة وتحسين حقوق المرأة. والسياسة المتسقة التي تنتهجها فييتنام فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة تجلت مرة أخرى بالاستراتيجية الوطنية المعلنة بشأن النهوض بالمرأة الفييتنامية حتى عام ٢٠١٠. ونحن على إدراك تام أنه مازالت هناك صعوبات وتحديات تواجه فييتنام في طريقها نحو القضاء على التمييز ضد المرأة، غير أن فييتنام، دولة وشعبا، مصممة على الوفاء بجميع الالتزامات التي تقع عليها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

المرفق ١: البيانات الإحصائية

١- السكان

الجدول ١-١: حجم السكان ومعدل النمو والهيكل بحسب الجنس مستقاة من تعدادات السكان (%)

	الحجم	الهيكل		معدل النمو		
	(بالآلاف)	نساء	رجال	العام	نساء	رجال
١/ ٤/ ١٩٩٩	٧٦,٥٩٧	٥٠,٨	٤٩,٢	١,٧	١,٨	١,٦
١/ ٤/ ٢٠٠٢	٧٩,٤٨٨	٥٠,٩	٤٩,١	١,٤	١,٣	١,٤

المصدر: تعداد السكان لعام ١٩٩٩، مكتب الاحصاءات العامة
دار النشر للإحصاءات عام ٢٠٠٣

الجدول –٢: الهيكل السكاني بحسب نوع الجنس

الفئة العمرية	المجموع	النساء	الرجال
المجموع	**١٠٠**	**٤٠,٤٦٣**	**٣٩,٠٢٥**
٤ –٠	١٠٠	٤٨,٣	٥١,٧
٩ –٥	١٠٠	٤٨,٦	٥١,٤
١٤–١٠	١٠٠	٤٨,٥	٥١,٥
١٩–١٥	١٠٠	٤٩,١	٥٠,٩
٢٤–٢٠	١٠٠	٥٠,٧	٤٩,٣
٢٩–٢٥	١٠٠	٥٠,٦	٤٩,٤
٣٤–٣٠	١٠٠	٥٠,١	٤٩,٩
٣٩–٣٥	١٠٠	٥٠,٦	٤٩,٤
٤٤–٤٠	١٠٠	٥٢,٠	٤٨,٠
٤٩–٤٥	١٠٠	٥١,٦	٤٨,٤
٥٤–٥٠	١٠٠	٥٤,٨	٤٥,٢
٥٩–٥٥	١٠٠	٥٥,١	٤٤,٩
٦٤–٦٠	١٠٠	٥٦,٣	٤٣,٧
+ ٦٠	١٠٠	٦٠,٠	٤٠,٠

المصدر: استقصاء السكان وتنظيم الأسرة، ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢

الجدول ١–٣: متوسط عدد الأولاد للمرأة

السنة	١٩٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٢
العدد المتوسط	**٢,٣٣**	**٢,٢٥**	**٢,٢٨**

المصدر: استقصاء السكان وتنظيم الأسرة، ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢

الجدول ١-٤: متوسط العمر المتوقع

	فترة الدراسة الاستقصائية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة صفر (سنة)	
		النساء	الرجال
* تعداد السكان والمساكن، ١٩٩٩/٤/١	١٩٩٨/٤-١٩٩٩/٣	٧٠	٦٧
* استقصاء السكان ٢٠٠٢/٤/١	٢٠٠١/٤ - ٢٠٠٢/٣	٧٣	٧٠

المصدر: استقصاء السكان وتنظيم الأسرة، ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢

الجدول ١-٥: هجرة السكان فوق السنة من العمر بين المناطق خلال ١٢ شهرا قبل الاستقصاء (%)

محافظات/مدن الإقامة في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	العدد الكلي للسكان فوق السنة من العمر	العدد الكلي للسكان المهاجرين من مناطق أخرى	العدد الكلي للسكان المهاجرين إلى مناطق أخرى	مناطق الإقامة قبل الاستقصاء بـ ١٢ شهرا							
				دلتا النهر الأحمر	الشمالية الشرقية	الشمالية الغربية	الشمالية الوسطى	الساحلية الجنوبية الوسطى	المرتفعات الوسطى	الجنوبية الشرقية	دلتا نهر ميكونغ
إناث	٥١,٠	٤٩,٥	٤٩,٥	٥٢,٧	٥١,٤	٥٥,٦	٥٠,٥	٤٤,٦	٤٢,٠	٤٨,٨	٥٦,١
ذكور	٤٩,٠	٥٠,٥	٥٠,٥	٤٧,٣	٤٨,٦	٤٤,٤	٤٩,٥	٥٥,٤	٥٨,٠	٥١,٢	٤٣,٩

المصدر: استقصاء السكان وتنظيم الأسرة، ١نيسان/ أبريل ٢٠٠٢

١-٦: مجموع معدل الولادات ومعدل النمو السكاني في فييتنام (%)

السنة	المعدل الكلي للولادات	معدل النمو الطبيعي للسكان
٢٠٠٠	٢,٢٨	١,٣٦
٢٠٠١	٢,٢٥	١،٣٥
٢٠٠٢	٢,٢٨	١,٣٢
٢٠٠٣	٢,١٣	١,٤٧

المصدر: استقصاء السكان السنوي في ١ نيسان/ أبريل

٢- الحالة الزواجية

٢-١: متوسط العمر في الزواج الأول بحسب نوع الجنس في الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢

	متوسط العمر في الزواج الأول		
نوع الجنس	١٩٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٢
نساء	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٨
رجال	٢٥,٤	٢٥,٧	٢٦,٠

المصدر: بيانات عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ في الجدول ٢-٥، الصفحة ٢١ "استقصاء السكان وتنظيم الأسرة في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١: النتائج الرئيسية". دار النشر للإحصاءات، هانوي ٢٠٠٢.

الجدول ٢-٢: النسبة المئوية من السكان بدءا من العمر ١٥ سنة بحسب الفئة العمرية والحالة الزواجية

الفئات العمرية	المجموع	عزاب	متزوجون	أرامل	مطلقون	منفصلون
نساء	**١٠٠**	**٢٦,٥**	**٦٠,٧**	**١٠,٧**	**١,٣**	**٠,٧**
١٩-١٥	١٠٠	٩٣,٠	٦,٨	٠,٠	٠,١	٠,١
٢٤-٢٠	١٠٠	٥١,٧	٤٧,٠	٠,٣	٠,٦	٠,٤
٢٩-٢٥	١٠٠	١٨,٧	٧٩,١	٠,٧	١,٠	٠,٦
٣٤-٣٠	١٠٠	١٠,٠	٨٦,٤	١,٣	١,٦	٠,٧
٣٩-٣٥	١٠٠	٧,٩	٨٦,٨	٢,٥	٢,١	٠,٨
٤٤-٤٠	١٠٠	٧,٠	٨٤,٦	٤,٦	٢,٦	١,٢
٤٩-٤٥	١٠٠	٨,٣	٧٩,٣	٨,٢	٢,٧	١,٥
٥٤-٥٠	١٠٠	٦,٥	٧٤,١	١٥,٢	٢,٦	١,٦
٥٩-٥٥	١٠٠	٤,٦	٦٦,٨	٢٥,٣	١,٩	١,٤
٦٠ +	١٠٠	٢,٣	٤٣,٤	٥٢,٨	٠,٧	٠,٧
رجال	**١٠٠**	**٣٢,٧**	**٦٤,٥**	**٢,٠**	**٠,٤**	**٠,٣**
١٩ -١٥	١٠٠	٩٨,٤	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٢٤-٢٠	١٠٠	٧٥,١	٢٤,٥	٠,٠	٠,٢	٠,١
٢٩ -٢٥	١٠٠	٣٣,٢	٦٥,٩	٠,١	٠,٥	٠,٣
٣٤-٣٠	١٠٠	١٢,٧	٨٦,١	٠,٢	٠,٦	٠,٤

الفئات العمرية	المجموع	عزاب	متزوجون	أرامل	مطلقون	منفصلون
٣٥-٣٩	١٠٠	٤,٧	٩٣,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٤
٤٠-٤٤	١٠٠	٢,٩	٩٥,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٤
٤٥-٤٩	١٠٠	١,٨	٩٦,١	١,٠	٠,٧	٠,٥
٥٠-٥٤	١٠٠	١,٣	٩٥,٤	٢,٠	٠,٨	٠,٥
٥٥-٥٩	١٠٠	١,١	٩٤,٥	٣,٤	٠,٥	٠,٦
+ ٦٠	١٠٠	٠,٧	٨٤,٠	١٤,٥	٠,٤	٠,٥

المصدر: تعداد السكان وتنظيم الأسرة، في١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢

٣- العمل – العمالة

الجدول ٣- ١: السكان المشتغلون في أنشطة اقتصادية

	١٩٩٩ (بآلاف الأشخاص)			معدل النمو السنوي ٨٩- ٩٩(%)		
	المجموع	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال
البلد كله	**٣٧ ٠٣٤**	**١٧ ٨٥١**	**١٩ ١٨٣**	**٢,١٠**	**١,٤٨**	**٢,٧٠**
+ المنطقة الحضرية	٨ ٣٨٨	٣ ٨٠٥	٤ ٥٨٣	٣,٧٥	٣,٢٠	٤,٢٣
+ المنطقة الريفية	٢٨ ٦٤٦	١٤ ٠٤٦	١٤ ٦٠٠	١,٦٦	١,٠٧	٢,٢٧

المصدر: المكتب الإحصائي العام، تعداد السكان والإسكان في فييتنام عام ١٩٩٩، موضوع العمل والعمالة في فييتنام، هانوي٢٠٠٢

الجدول ٣-٢: هيكل القوة العاملة بحسب نوع الجنس

	١٩٨٩			١٩٩٩		
	المجموع	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال
البلد كله	**١٠٠**	**٥١,٢**	**٤٨,٨**	**١٠٠**	**٤٨,٢**	**٥١,٨**
+ المنطقة الحضرية	١٠٠	٤٧,٩	٥٢,١	١٠٠	٤٥,٤	٥٤,٦
+ المنطقة الريفية	١٠٠	٥٢,٠	٤٨,٠	١٠٠	٤٩,٠	٥١,٠

المصدر: المكتب الإحصائي العام، تعداد السكان والإسكان عام ١٩٩٩

الجدول ٣-٣: نسبة الأنشطة الاقتصادية العادية بحسب نوع الجنس والفئة العمرية والمناطق الريفية والحضرية، ١ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ (%)

	المنطقة الحضرية			المنطقة الريفية		
	المجموع	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال
العامة ١٩٨٩	**٦٧,٩**	**٦٠,٧**	**٧٦,٣**	**٨١,٥**	**٧٨,١**	**٨٥,٧**
العامة ١٩٩٩	**٦٤,٧**	**٥٦,٢**	**٧٤,١**	**٧٥,٨**	**٧١,٢**	**٨٠,٧**
١٥ - ١٩	٣٣,٤	٣٢,٦	٣٤,٣	٥٧,١	٦١,٣	٥٢,٩
٢٠ - ٢٤	٦٩,٩	٦٥,٨	٧٤,٢	٩٠,٩	٨٧,٩	٩٤,١
٢٥-٢٩	٨٥,٢	٧٥,٥	٩٥,٤	٩٣,٣	٨٨,٠	٩٨,٦
٣٠-٣٤	٨٤,٤	٧٢,٥	٩٧,١	٩٣,٣	٨٧,٨	٩٨,٧
٣٥-٣٩	٨٥,٣	٧٤,٤	٩٦,٧	٩٣,٥	٨٨,٨	٩٨,٤
٤٠-٤٤	٨٣,٠	٧١,٩	٩٤,٧	٩١,٣	٨٦,٢	٩٧,٠
٤٥-٤٩	٧٥,٩	٦٤,١	٨٩,٤	٨٧,٢	٨١,٢	٩٣,٧
٥٠-٥٤	٦١,٠	٤٨,٨	٧٦,٠	٧٨,٢	٧١,٠	٨٦,٩
٥٥-٥٩	٤٤,٨	٣٢,١	٥٩,٣	٦٤,٩	٥٧,٥	٧٤,٨
٦٠-٦٤	٢٨,٥	٢٠,٤	٣٩,٠	٤٩,٨	٤١,٥	٦٠,٤
٦٥ +	٧,٤	٥,٠	١٠,٩	١٢,٩	٩,٢	١٨,٢

المصدر: المكتب الإحصائي العام، تعداد السكان والإسكان لعام ١٩٩٩ في فييتنام، موضوع العمل والعمالة في فييتنام، هانوي ٢٠٠٢

الجدول ٣ -٤: البطالة في المناطق الحضرية ووقت العمل في المناطق الريفية عام ٢٠٠١ (%)

	نسبة البطالة في المناطق الحضرية		نسبة وقت العمل في المناطق الريفية	
	العامة	النساء	العامة	النساء
البلد كله	٦,٣	٧,٠	٧٤,٣	٧٤,٢
بعض المحافظات/ المدن				
هانوي	٧,٤	٧,٨	٨٤,٣	٨٤,٦
هايفونغ	٧,١	٥,٩	٧٥,٨	٧٧,٥
كوانغ من	٧,٢	٩,٢	٧٣,٨	٧٣,٧
دا ناغ	٥,٥	٦,٦	٧٦,٦	٧٥,٧

	نسبة البطالة في المناطق الحضرية		نسبة وقت العمل في المناطق الريفية	
	العامة	النساء	العامة	النساء
مدينة هوشي منه	٦,٠	٦,٩	٨٣,٤	٨٣,٨
دونغ ناي	٥,١	٥,٦	٧٣,٦	٧٤,٠
كانتو	٦,٨	٨,٦	٧٦,٤	٧٦,٣

المصدر: المعهد المركزي للإدارة الاقتصادية: الاقتصاد الفييتنامي عام ٢٠٠١؛ دار النشر السياسية الوطنية

الجدول ٣- ٥: هيكل القوى العاملة بحسب درجة التعليم عام ٢٠٠١ (%)

	أميون	بدون درجة علمية	أكملوا التعليم الابتدائ	أكملوا التعليم الإعدادي	أكملوا التعليم الثانوي
البلد كله	**٣,٨**	**١٦,٧**	**٣٢,٣**	**٣٠,٠**	**١٧,٣**
نساء	**٤,٩**	**١٨,١**	**٣٢,٠**	**٢٩,٠**	**١٦,٢**
دلتا النهر الأحمر	٠,٧	٦,٤	٢٠,٧	٤٨,٧	٢٣,٥
المنطقة الشمالية الشرقية	٧,٤	١٤,٨	٢٨,٠	٣٣,٦	١٦,٢
المنطقة الشمالية الغربية	٢٣,٥	٢٢,٥	٢٩,٣	١٦,٠	٨,٨
المنطقة الشمالية الوسطى	٢,٣	١٠,٤	٢٨,٧	٤٠,٦٠	١٨,١
المنطقة الساحلية الجنوبية الوسطى	٣,٠	١٨,٩	٣٩,٧	٢٤,٠	١٤,٤
المرتفعات الوسطى	٥,٦	١٧,٤	٣٣,٨	٢٣,٨	١٩,٣
المنطقة الجنوبية الشرقية	٢,٠	١٥,٦	٣٧,٥	٢١,٦	٢٢,٤
دلتا نهر ميكونغ	٤,٤	٣٠,٧	٤٢,٧	١٣,١	٩,١

حاشية: القوة العاملة ممن هم فوق ١٥ سنة من العمر المشتغلون في أنشطة اقتصادية.

المصدر: المعهد المركزي للإدارة الاقتصادية: اقتصاد فييتنام ٢٠٠١؛ دار النشر السياسية الوطنية

الجدول ٣-٦: نسبة السكان من العمر ١٣ سنة فما فوق بحسب حالة العمل

	المجموع	عاملون	يقومون بأعمال منزلية	يذهبون إلى المدرسة	ضيعوا قدرتهم على اللعمل	ليس لديهم عمل	
						بحاجة إلى عمل	لايحتاجون إلى العمل
نساء	**١٠٠**	**٦٢,٤٢**	**١٣,٧١**	**١١,٢٧**	**٣,٠٨**	**٢,٤٦**	**٧,٠٥**
١٣-١٤	١٠٠	١٧,٨١	٣,٨٦	٧٣,٣٩	٠,٤٧	٣,٦٧	٠,٨٠
١٥-١٧	١٠٠	٤١,٢٠	٤,٤٨	٤٨,٤٤	٠,٤٥	٤,٨٦	٠,٥٨
١٨-١٩	١٠٠	٦٢,٩٦	٦,٢٢	٢٣,٠٨	٠,٥٣	٦,٦٦	٠,٥٥
٢٠-٢٤	١٠٠	٧٧,٢٨	٩,٩٣	٧,٠٤	٠,٥٠	٤,٨٧	٠,٣٨
٢٥-٢٩	١٠٠	٨١,٨٧	١٣,٨٩	٠,٦٥	٠,٥٤	٢,٧٤	٠,٣١
٣٠-٣٤	١٠٠	٨٢,٠٤	١٥,٢٢	٠,٢٠	٠,٦٣	١,٧٠	٠,٢١
٣٥-٣٩	١٠٠	٨٣,٧٦	١٤,٠٨	٠,٠٨	٠,٧٣	١,١٢	٠,٢٢
٤٠-٤٤	١٠٠	٨١,٣١	١٦,١٨	٠,٠٣	١,٠٤	٠,٩١	٠,٥٣
٤٥-٤٩	١٠٠	٧٥,٧٢	١٩,٦٦	٠,٠٣	٢,١٤	٠,٧٥	١,٦٩
٥٠-٥٤	١٠٠	٦٤,٠٨	٢٥,٠٥	٠,٠١	٥,٥٨	٠,٧٢	٤,٥٦
٥٥-٥٩	١٠٠	٥٠,٤٨	٢٧,٤٧	٠,٠٤	١٢,٠٥	٠,٦٠	٩,٣٧
٦٠ +	١٠٠	١٨,٩٧	١٨,٤١	٠,٠٢	١٤,٤٠	٠,٤١	٤٧,٨٠
رجال	**١٠٠**	**٧١,٧٢**	**٠,٨٤**	**١٥,١٤**	**٣,٠٣**	**٣,٤٨**	**٥,٧٩**
١٣-١٤	١٠٠	١٣,٨٩	٠,٨٤	٨٠,٤٥	٠,٤٢	٣,٣٩	١,٠٢
١٥-١٧	١٠٠	٣٣,٩٥	٠,٤٩	٥٩,١٧	٠,٥٤	٥,١٧	٠,٦٦
١٨-١٩	١٠٠	٥٩,٦٧	٠,٣١	٣١,٩٣	٠,٦٣	٦,٩٧	٠,٥٠
٢٠-٢٤	١٠٠	٨٢,٥٣	٠,١٤	٩,٧٨	٠,٧٠	٦,٤٢	٠,٤٢
٢٥-٢٩	١٠٠	٩٤,١٠	٠,١٤	١,١٦	٠,٧٠	٣,٦٥	٠,٢٥
٣٠-٣٤	١٠٠	٩٥,٨٠	٠,١٧	٠,٣٠	٠,٩٢	٢,٥١	٠,٣٠
٣٥-٣٩	١٠٠	٩٥,٥٦	٠,٣٧	٠,١٥	١,١٢	٢,٣٩	٠,٤٢
٤٠-٤٤	١٠٠	٩٤,٠٤	٠،٥٤	٠,٠٨	١,٩٩	٢,٣٢	١,٠٣
٤٥-٤٩	١٠٠	٩٠,٣٦	١,٠٧	٠,٠٣	٣,٧٠	٢,١٩	٢,٦٥
٥٠-٥٤	١٠٠	٨١,٦١	٢,١٤	٠,٠٠	٧,٠٢	٢,٣٢	٦,٩٠
٥٥-٥٩	١٠٠	٦٨,٧٩	٣,١٧	٠,٠٠	١٢,٨٠	١,٦٩	١٣,٥٥
٦٠ +	١٠٠	٣٤,١٤	٣,٤٤	٠,٠١	١٥,١٩	٠,٨٥	٤٦,٣٧

المصدر: من "تعداد السكان والإسكان عام ١٩٩٩: نتيجة معممة مستخلصة من عينة قدرها ٣%، هانوي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠"

الجدول ٣-٧: الهيكل الجنساني بحسب المهنة (%)

الرقم		نساء	رجال
١	قادة	١٩,٠	٨١,٠
٢	تقنيون ذوو مهارات عالية	٤١,٥	٥٨,٥
٣	تقنيون ذوو مهارات متوسطة	٥٨,٥	٤١,٥
٤	موظفو دعم	٥٣,١	٤٦,٩
٥	مقدمو خدمات خاصة، حراس وكلاء بيع	٦٨,٧	٣١,٣
٦	في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٣٧,٦	٦٢,٤
٧	الفنون اليدوية وما يتصل بها من أعمال	٣٤,٧	٦٥,٣
٨	تجميع وتشغيل الآلات	٢٦,٩	٧٣,١
٩	أعمال بسيطة	٤٩,٨	٥٠,٢
		٤٨,٤	**٥١,٦**

المصدر: تعداد السكان والمساكن عام ١٩٩٩(%)

الجدول ٣-٨: نسبة العاملات في المناطق الحضرية بحسب القطاع الاقتصادي ١٩٨٩ و ١٩٩٩ (%)

القطاعات الاقتصادية	نسبة القوة العاملة النسائية		نسبة القوة العاملة الحضرية	
	١٩٨٩	١٩٩٩	١٩٨٩	١٩٩٩
قطاع الدولة	٤٨,٥	٤٧,١	٥٥,٩	٥٩,٤
القطاع الجماعي	٥٤,٤	٥٤,٣	٤,١	٤,٧
القطاع الخاص	–	٤٠,٥	–	٥٦,٢
الأسرة المعيشية	٤٩,٣	٤٥,٧	٢٣,٦	٢١,٤
قطاع مختلط	٣٦,٤	٥٢,١	٧٧,٩	٧٣,٣
استثمار أجنبي	–	٧٢,٠	–	٥٤,٢
غير مسمى	٤٦,٢	٥٨,٠	٢٧,٧	٢١,٠
المجموع	٥٢,٠	٤٨,٤	١٧,٦	٢١,٥

المصدر: بيانات ١٩٨٩ مستخلصة من: تعداد السكان لعام ١٩٨٩، نتائج الاستقصاء الشامل، المجلد الرابع، هانوي ١٩٩١

٤- التعليم

الجدول ٤-١: نسبة معرفة القراءة والكتابة بين السكان بحسب نوع الجنس والفئات العمرية

	البلد كله		المنطقة الحضرية		المنطقة الريفية	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
المعدل العام	**٩٤,٣**	**٨٨,٢**	**٩٧,١**	**٩٣,٤**	**٩٣,٤**	**٨٦,٥**
١٤-١٠	٩٦,١	٩٥,٨	٩٧,٤	٩٨,٢	٩٥,٨	٩٥,٢
١٧-١٥	٩٥,٥	٩٥,٣	٩٧,٢	٩٨,٠	٩٥,٠	٩٤,٥
١٩-١٨	٩٣,٥	٩٣,٩	٩٦,٥	٩٨,٠	٩٢,٥	٩٢,٦
٢٩-٢٠	٩٣,٨	٩٣,٥	٩٦,٩	٩٧,٣	٩٢,٧	٩٢,١
٣٩-٣٠	٩٥,٦	٩٣,٨	٩٧,٩	٩٧,٢	٩٤,٨	٩٢,٥
٤٩-٤٠	٩٦,١	٩١,٤	٩٨,٦	٩٦,٠	٩٥,٢	٨٩,٥
+ ٥٠	٨٩,٤	٦٣,٨	٩٤,٦	٧٥,٦	٨٧,٨	٦٠,٢

المصدر: تعداد السكان والإسكان عام ١٩٩٩: نتيجة معممة مستخلصة من عينة قدرها ٣%

الجدول ٤-٢: نسبة التلاميذ بحسب نوع الجنس (%)

	نساء	رجال
مدرسة ابتدائية	٤٧,٥٢	٥٢,٤٨
مدرسة إعدادية (متوسطة)	٤٧,٥	٥٢,٥
مدرسة ثانوية (عليا)	٤٦,٧	٥٣,٣
مدرسة ثانوية (توجيهية)	٥٠,٨٦	٤٩,١٤
جامعة	٤٤,٢٧	٥٥,٧٣

المصدر: وزارة التربية والتدريب، ٢٠٠٢

٤-٣: معدل الالتحاق بالمدارس

	٦-١٠ سنوات من العمر	١١-١٤ سنة من العمر	١٥-١٧ سنة من العمر	١٨-٢٤ سنة من العمر
المعدل العام للالتحاق بالمدارس	١١٤,٦٨	٧٧,٧٣	٣٦,٢٥	٩,٧٦
نساء	١١٠,١١	٧٦,١٢	٣٢,٥٩	٩,٠٣
رجال	١١٩,١٢	٧٩,٢٥	٤٠,٠٧	١٠,٤٦
المعدل النموذجي للالتحاق بالمدرسة بحسب العمر	٩٥,١٥	٨٥,٤٨	٥٢,٠٥	١٤,٥٦
نساء	٩٤,٥٥	٨٢,٤٧	٤٦,٣٢	١٢,١٧
رجال	٩٥,٧٤	٨٨,٣٠	٥٨,٠١	١٦,٨٧
معدل الالتحاق بالمدرسة في العمر النظامي	٩٢,٦٠	٦١,٥٩	٢٨,٧٩	٩,٢٥
نساء	٩١,٧٢	٦٢,١٦	٢٧,٣٥	٨,٥٢
رجال	٩٣,٤٦	٦١,٠٥	٣٠,٢٩	٩,٩٥

المصدر: استقصاء مستوى المعيشة للأسر ١٩٩٧- ١٩٩٨

الجدول ٤-٤: نسبة الطالبات بين طلاب الجامعات والكليات في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ (%)

الرقم	النسبة المئوية للطالبات	المجموع	الجامعات	الكليات
١	**الملتحقات الجدد**	**٤٥,٥**	**٤٣,٨**	**٤٨,٨**
	الهندسة	٢١,٨	١٥,٣	٢٨,٧
	العلوم	٥٢,٦	٥٣,١	٤٦,٢
	الزراعة- صيد الأسماك-الحراجة	٣٤,١	٣٣,٩	٣٤,٨
	الطب	٥٣,٦	٥١,٥	٧٢,٤
٢	**الطالبات في الدراسة فعلا**	**٤٤,٣**	**٤٢,٨**	**٤٩,٧**
	الهندسة	١٦,٢	١٣,٣	٢٥,٨
	العلوم	٤٩,٤	٥٠,٥	٣٥,٥
	الزراعة- صيد الأسماك-الحراجة	٣٤,٦	٣٢,٤	٣٨,٥
	الطب	٤٨,١	٤٦,٨	٦١,٥

الرقم	النسبة المئوية للطالبات	المجموع	الجامعات	الكليات
٣	**الخريجات**	**٤٨,٥**	**٤٥,٤**	**٤٦,٥**
	الهندسة	١٥,١	١١,٩	٢١,٢
	العلوم	٥٣,٩	٥٥,٨	٣٨,٦
	الزراعة– صيد الأسماك–الحراجة	٢٦,٢	٢٨,٥	٣٤,٣
	الطب	٤٣,٢	٤٨,٢	٦٤,٣

المصدر: وزارة التربية والتخطيط عام ٢٠٠٢

الجدول ٤– ٥: الهيكل الجنساني بحسب درجة التعليم (%)

التعليم الثانوي المهني		البكالوريوس، خريجو الكليات		الماجيستير		الدكتوراه		أستاذ مساعد		أستاذ	
نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
٥١,٠	٤٩,٠	٤٠,٧	٥٩,٣	٢٩,١	٧٠,٩	١٤,٩	٨٥,١	٧,٠	٩٣,٠	٤,٣	٩٥,٧

المصدر: المكتب الاحصائي العام، ١٩٩٩

الجدول ٤–٦: أعلى درجات التعليم لدى السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة، بحسب مستويات التعليم في المناطق الحضرية والريفية، وبحسب جنس رؤساء الأسر المعيشية

	النسبة العامة	لم يلتحقوا بمدرسة قط	لايحملون أي شهادة علمية	أكملوا الدراسة الابتدائية	أكملوا الدراسة الإعدادية	أكملوا الثانوية العامة	فنيون	المدرسة الثانوية المهنية	الجامعة، الكلية	دراسات عليا
العامة	**١٠٠,٠٠**	**٧,٨١**	**١٩,٦٧**	**٢٦,٤٠**	**٢٧,٦١**	**١٠,٦٧**	**١,٤٧**	**٢,٨٥**	**٣,٤٢**	**٠,٠٩**
ألف– الحضر– الريف										
الحضر	١٠٠,٠٠	٤,١٢	١٢,٢٨	٢١,٤٩	٢٥,٠٣	١٨,٤٠	٣,٢٥	٥,٥٤	٩,٤٩	٠,٣١
الريف	١٠٠,٠٠	٩,٠٥	٢٢,١٤	٢٨,٠٥	٢٨,٤٧	٨,٠٥	٠,٨٥	١,٩٥	١,٤٠	٠,٠١
باء– جنس رؤساء الأسر										
رجال	١٠٠,٠٠	٤,٧٥	١٧,٠٣	٢٧,٣٢	٢٩,٥٤	١٢,٠٤	٢,٢٣	٢,٨٠	٤,١٥	٠,١٣
نساء	١٠٠,٠٠	١٠,٦٦	٢٢,١٣	٢٥,٥٥	٢٥,٨٢	٩,٣٨	٠,٧٧	٢,٨٩	٢,٧٥	٠,٠٤

المصدر: استقصاء مستوى المعيشة للأسر، المكتب الإحصائي العام

٥ – الصحة

الجدول ٥–١: نسبة التلقيح للأطفال الذين عمرهم أقل من سنة (%)

أنواع اللقاح	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
ضد السل	٩٥,٠٠	٩٧,٦٠	٩٦,٧٠
ضد شلل الأطفال	٩٣,١٠	٩٦,٠٠	٩٦,٠٠
الخُناق والسعال الديكي والكُزاز	٩٣,٠٠	٩٦,٠٠	٩٦,٢٠
الحصبة	٩٣,٨٠	٩٦,٦٠	٩٧,٦٠
نسبة التلقيح بجميع أنواع اللقاحات	**٩٣,٤٠**	**٩٦,٠٠**	**٩٧,٠٠**

المصدر: حولية الإحصاءات الصحية لعام ٢٠٠١، وزارة الصحة

الجدول ٥–٢: نسبة السكان المصابين بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي في الفئات العمرية المختلفة وحسب نوع الجنس، ٢٠٠١ (%)

الفئات العمرية	المجموع		الزُهري		السيلان		الأمراض التناسلية		فيروس/الإيدز	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
المجموع	٦٩,٧	٣٠,٣	٥١,١	٤٨,٩	٣١,٩	٦٨,١	٧٢,٣	٢٧,٧	٠,٧	٩٩,٣
أقل من ١٥	٤٤,٦	٥٥,٤	٢٥,٠	٧٥,٠	٦٦,٧	٣٣,٣	٤٤,١	٥٥,٩	٢٥,٠	٧٥,٠
١٥– ٤٩	٧٠,٩	٢٩,١	٥٢,٨	٤٧,٢	٣٢,٣	٦٧,٧	٧٣,٦	٢٦,٤	–	–
فوق ٥٠	٥٦,٦	٤٣,٤	٤٣,٦	٥٦,٤	١٩,٣	٨٠,٧	٥٨,١	٤١,٩	–	–

المصدر: – حولية الإحصاءات الصحية لعام ٢٠٠١

– أرقام غير دقيقة

الجدول ٥-٣: نسبة النساء المتزوجات مابين ١٥ و ٤٩ سنة من العمر ويستعملن حاليا تدابير منع الحمل حسب الفئات العمرية المختلفة (%)

الفئات العمرية	جميع تدابير منع الحمل				بما فيها: التدابير الحديثة			
	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٢	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٢
على نطاق البلد كله	**٦٨,٣**	**٧١,٩**	**٧٣,٩**	**٧٦,٩**	**٥٢,٠**	**٥٧,٩**	**٦١,١**	**٦٤,٧**
١٩-١٥	١٨,١	١٩,٣	٢١,٠	٢٢,٥	١٤,٦	١٦,٢	١٨,٣	١٩,٥
٢٤-٢٠	٤٥,٧	٤٩,٣	٥١,٠	٥٣,٨	٣٧,١	٤١,١	٤٤,٥	٤٦,٩
٢٩-٢٥	٥٦,٠	٧١,٨	٧٢,٢	٧٣,٩	٥٣,١	٥٨,٦	٦١,٨	٦٤,١
٣٤-٣٠	٧٩,١	٨٢,٩	٨٢,٠	٨٣,٩	٦١,٩	٦٧,٣	٦٨,٨	٧١,٧
٣٩-٣٥	٨٢,٩	٨٦,١	٨٦,٤	٨٨,٧	٦٣,٨	٦٩,٤	٧١,٥	٧٥,١
٤٤-٤٠	٧٦,٤٨	٨١,٠	٨٣,٦	٨٦,٥	٥٧,٤	٦٢,٩	٦٥,٩	٧٠,١
٤٩-٤٥	٥٤,٠	٥٦,٦	٦٣,٥	٦٨,٩	٤٠,٩	٤٣,٢	٤٩,٥	٥٤,٧

المصدر: - تقرير عن الاستقصاء الديمغرافي وتنظيم الأسرة (١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦)، دار النشر الإحصائية، هانوي - ١٩٩٨

- استقصاءات مختلفة للسكان وتنظيم الأسرة، ١ نيسان/ أبريل ١٩٩٨، هانوي، آذار/ مارس ١٩٩٩

- استقصاءات مختلفة للسكان وتنظيم الأسرة، ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠١: الارقام الرئيسية، دار النشر للإحصاءات، هانوي، ٢٠٠٢

الجدول ٥-٤: نسبة الإجهاضات وتنظيم العادة الشهرية (الطمث) في المناطق الحضرية والريفية في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢ (%)

	١٩٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٢
على نطاق البلد كله	**١,٤٨**	**١,٣٠**	**١,٠٨**
المناطق الحضرية	١,٨٥	١,٧١	١,١٤
المناطق الريفية	١,٤١	١,١٦	١,٠٥

المصدر: نتائج مستخلصة من استقصاءات مختلفة للسكان وتنظيم الأسرة ١ نيسان/ أبريل ١٩٩٨، هانوي، آذار/ مارس ١٩٩٩

- استقصاءات ديمغرافية واستقصاءات تتعلق بتنظيم الأسرة ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠١: الأرقام الرئيسية، دار النشر الإحصائية، هانوي ، ٢٠٠٢

الجدول ٥-٥: الأنشطة المتعلقة بالصحة الإنجابية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

المؤشرات	الوحدات	٢٠٠٠	٢٠٠١
عدد الفحوص في إطار الطب النسائي	الدُفعة	٨ ٣٩٦ ١١٧	١١ ١٧٨ ٦٦١
عدد الخاضعات للعلاج في إطار الأمراض النسائية	الشخص	٣ ٤٢٦ ٨٤٤	٤ ٨٤٧ ٧٦١
أعداد فحوص الحمل	الدُفعة	٣ ٧١٨ ١٥٦	٤ ١٩٥ ١٤١
فحوص الحمل وسطيا	الدُفعة	٢	٢,١
نسبة الولادات الحاصلة بحضور أخصائيين طبيين	%	٩٥	٩٥,٢
الحوامل اللاتي لُقحن ضد الكزاز أكثر من مرتين	%	٩٠	٨٨,٦
نسبة الأزواج اللذين يستعملون تدابير منع الحمل	%	٧٥	٧٥,٥
أعداد الإجهاضات	الشخص	٢١٧ ٦٩١	١٩٦ ٦٢٧
أعداد حالات تنظيم الطمث	الدُفعة	٤٧٠ ٣٣٨	٤٢١ ٧٠١
أعداد حالات إسقاط الجنين	الشخص	٣٠ ٨٦٥	٢٨ ٠٣٥
أعداد وفيات الأطفال	الطفل	١٠ ٢٨٠	١٠ ٩٦٠
نسبة الإجهاضات وتنظيم الطمث	%	٤٤,٥	٤١,٢
معدل وفيات الرضع (من كل ١٠٠٠ مولود حيا).	%	٦,٧	٧,٠

المصدر: وزارة الصحة، الحولية الصحية لعام ٢٠٠١

٦ - الدور والسلطة

الجدول ٦-١: نسبة مشاركة الإناث والذكور في مختلف مستويات لجنة الحزب خلال ٢٠٠١ و٢٠٠٦ %)

المنصب	نساء	رجال
أعضاء في اللجنة المركزية للحزب	٢٦	٩١,٤
سكرتير اللجنة المركزية للحزب	١١,١	٨٨,٩
الأمين العام للجنة الحزب على مستوى المحافظة	٧,٥	٩٢,٥
أعضاء لجنة الحزب على مستوى المحافظة	١١,٣٢	٨٨,٦٨
أعضاء لجنة الحزب على مستوى المقاطعة	١١,٧	٨٨,٣
أعضاء لجنة الحزب على مستوى الكوميون	٩,٦	٩٠,٤

المصدر: هيئة الموظفين والتنظيم التابعة للجنة المركزية للحزب، ٢٠٠٢

الجدول ٦-٢: نسبة مشاركة النساء والرجال في المناصب القيادية (%)

المنصب	نساء	رجال
نائب رئيس	١٠٠	صفر
وزير ومن يعادله	١٢,٥	٨٧,٥
نائب وزير ومن يعادله	٩,١	٩٠,٩
مدير عام ومن يعادله	١٢,١	٨٧,٧
نائب مدير ومن يعادله	٨,١	٩٩,٩
رئيس لجنة شعبية على مستوى المحافظة	٣,٣	٩٦,٧
نائب رئيس لجنة شعبية على مستوى المحافظة	١٠,٢	٨٩,٨
رئيس لجنة شعبية على مستوى المقاطعة	٧,١	٩٢,٩
مدير عام	٣,٩	٩٦,١
نائب مدير عام	٤	٩٦,٤

المصدر: لجنة الموظفين والتظيم التابعة للحكومة، ٢٠٠٢

الجدول ٦-٣: نسبة مشاركة النساء والرجال في الهيئات المنتخبة من الشعب (%)

المنصب	نساء	رجال
نائب في الجمعية الوطنية العاشرة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)	٢٧,٣	٧٢,٧
نائب في مجلس شعبي على مستوى المحافظة (١٩٩٩-٢٠٠٤)	٢٢,٣٣	٧٧,٦٧
نائب في مجلس شعبي على مستوى المقاطعة (١٩٩٩-٢٠٠٤)	٢٠,١٢	٧٩,٨٨
نائب في مجلس شعبي على مستوى الكوميون (١٩٩٩-٢٠٠٤)	١٦,٥٦	٨٣,٤٤

المصدر: مكتب الجمعية الوطنية، ٢٠٠١

الجدول ٦-٤: نسبة مشاركة النساء والرجال في لجان الجمعية الوطنية العاشرة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) (%)

المنصب	نساء	رجال
اللجنة المعنية بالثقافة والتعليم – للشباب والمراهقين	٤٠,١	٥٩,٩
لجنة الشون الاجتماعية	٤٠,١	٥٩,٩
اللجنة المعنية بالقانون	١١,٨	٨٨,٢

المنصب	نساء	رجال
لجنة الشؤون الخارجية	١٧,٦	٨٢,٤
اللجنة المعنية بالعلم والتكنولوجيا والبيئة	١٩,٤	٨٠,٦
لجنة الدفاع والأمن	صفر	١٠٠
للجنة المعنية بالاقتصاد والميزانية	١٢,٥	٨٧,٥
اللجنة المعنية بالأقليات الإثنية	٤٣,٦	٥٦,٤

المصدر: مكتب الجمعية الوطنية، ٢٠٠٢

الجدول البياني ٦-٥: النسبة المئوية للنساء والرجال العاملين في اللجنة الشعبية على المستويات المختلفة في الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٤

المستوى	اللجنة الشعبية	
	نساء	رجال
المدينة	٦,٤	٩٣,٦
المقاطعة	٤,٩	٩٥,١
الكوميون	٤,٥٤	٩٥,٤٦

المصدر: مكتب اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة الفييتنامية، ٢٠٠٠

الجدول البياني ٦-٦: نسبة النساء والرجال القضاة

قضاة في المحاكم التالية	نساء	رجال
المحكمة الشعبية العليا	٢٢	٧٨
المحكمة الشعبية على مستوى المحافظة والمدينة	٢٧	٧٣
المحكمة الشعبية على مستوى المقاطعة	٣٥	٦٥

المصدر: المحكمة الشعبية العليا، ٢٠٠٣

الجدول البياني ٦-٧: النسبة المئوية لمديري المشاريع بحسب نوع الجنس والقطاع عام ٢٠٠٠

		العدد الكلي		درجة دكتوراه		درجة ماجستير		درجة بكالوريوس		تعليم عال		درجة مهندس		درجات أخرى	
		ن	ر	ن	ر	ن	ر	ن	ر	ن	ر	ن	ر	ن	ر
	العدد الكلي	٢٤,٧	٧٥,٣	١١,٤	٨٨,٦	١٤,٧	٨٥,٣	١٤,٩	٨٥,١	٣٠,١	٦٩,٩	١١,٥	٨٨,٥	٣٤,٥	٦٥,٥
١	**قطاع الاقتصاد الداخلي**	٢٥,٤	٧٤,٦	١٢,٦	٨٧,٤	١٦,٨	٨٣,٢	١٥,٦	٨٤,٤	٣٠,٦	٦٩,٤	١١,٥	٨٨,٥	٣٤,٨	٦٥,٢
أ	مشاريع مملوكة للدولة	٥,٩	٩٤,١	٣,٥	٩٦,٥	٧,٢	٩٢,٢	٥,٦	٩٤,٤	١١,٠	٨٩,٠	٦,٠	٩٤,٠	٧,٧	٩٢,٣
ب	القطاع الخاص	٢٨,٨	٧١,٢	١٧,٢	٨٢,٨	٢١,٨	٧٨,٢	٢٠,٨	٧٩,٢	٣٢,٢	٦٧,٨	١١,٦	٨٨,٤	٣٥,٥	٦٤,٥
٢	**قطاع الاستثمار الخارجي**	٩٢,٩	٧,١	٩٦,٣	٣,٧	٩٣,٥	٦,٥	٩٣,٣	٦,٧	٨٤,٦	١٥,٤	٦,٣	٩٣,٨	٨,٢	٩١,٨

المصدر: الوكالة العامة للإحصاء: نتيجة التحقيق في المشاريع عام ٢٠٠١

ملاحظة: ن = نساء ، ر = رجال.

المرفق الثاني

الوثائق القانونية والسياسات المتعلقة بحقوق المرأة ومصالحها التي اعتمدتها فييتنام في الفترة مابين حزيران/ يونيه ٢٠٠٠ وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣

	عنوان الوثيقة	تاريخ الإصدار
١	قانون الإجراءات الجنائية	٢٠٠٣/١١/٢٦
٢	قانون منع المخدرات	٢٠٠٠/١٢/٩
٣	القانون المنقح بشأن انتخابات الجمعية الوطنية	٢٠٠١/١٢/٢٥
٤	قانون العمل المنقح	٢٠٠٢/٤/٢
٥	قانون تنظيم المحكمة الشعبية	٢٠٠٢/٤/٢
٦	قانون انتخاب أعضاء المجلس الشعبي	٢٠٠٣/١١/٢٦
٧	قانون العقارات	٢٠٠٣/١١/٢٦
٨	قانون تنظيم المجلس الشعبي	٢٠٠٣/١١/٢٦

	عنوان الوثيقة	تاريخ الإصدار
٩	الأمر رقم 28/2000/PL-UBTVQH10 الصادر عن اللجنة الدائمة للألعاب الرياضية وألعاب الجمباز	٢٢/ ٩/ ٢٠٠٠
١٠	الأمر رقم 44/2002/PL-UBTVQH بشأن عقوبات المخالفات الإدارية	٢/ ٧ / ٢٠٠٢
١١	الأمر رقم 06/2003/PL-UBTVQH11 المتعلق بالسكان	٩/ ١/ ٢٠٠٣
١٢	الأمر رقم 10/2003/PL-UBTVQH المتعلق بمنع البغاء	١٧/ ٣/ ٢٠٠٣
١٣	المرسوم الحكومي رقم 43/2000/ND-CP يبين بالتفصيل بعض مواد قانون التعليم ويعطي تعليمات بشأن تنفيذها	٣٠/ ٨/ ٢٠٠٠
١٤	المرسوم الحكومي رقم 56/2000/ND-CP لتعديل الفقرة ٢ من المادة ٦ من المرسوم الحكومي رقم 95/1998/ND-CP الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ المتعلق بانتقاء وتوظيف وإدارة موظفي الخدمة العامة	١٢/ ١٠/ ٢٠٠٠
١٥	المرسوم الحكومي رقم 71/2000/ND-CP بشأن تمديد فترة الخدمة لموظفي الخدمة المدنية العامة في سن التقاعد	٢٣/ ١١/ ٢٠٠٠
١٦	المرسوم الحكومي رقم 74/2000/ND-CP بشأن بدائل حليب الأم	٦/ ١٢/ ٢٠٠٠
١٧	المرسوم الحكومي يبين بالتفصيل المساهمات الإلزامية في الأشغال العامة التابعة للدولة ويعطي تعليمات بشأن تنفيذ الأمر المتعلق بها	٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٠
١٨	المرسوم الحكومي رقم 02/2001/ND-CP الذي يبين بالتفصيل شروط تنفيذ قانون العمل والقانون التعليمي المتعلق بالتدريب المهني	٩/ ١/ ٢٠٠١
١٩	المرسوم الحكومي رقم 19/2001/ND-CP بشأن عقوبات المخالفات الإدارية المتعلقة بالسلامة من الإشعاع ومراقبتها	١١/ ٥/ ٢٠٠١
٢٠	المرسوم الحكومي رقم 19/2001/ND-CP بشأن السياسات المتبعة إزاء المعلمين وكوادر الإدارة التعليمية العاملين في مدارس تقع في مناطق تعاني ظروفا تتسم بصعوبة خاصة	٩/ ٧/ ٢٠٠١
٢١	المرسوم الحكومي رقم 61/2001/ND-CP الذي يحدد سن التقاعد لعمال المناجم	٧/ ٩/ ٢٠٠١
٢٢	المرسوم الحكومي رقم 70/2001/ND-CP ينص بالتفصيل على تنفيذ قانون الزواج والأسرة	٣/ ١٠/ ٢٠٠١
٢٣	المرسوم الحكومي رقم 77/2001/ND-CP الذي يبين بالتفصيل إجراءات تسجيل الزواج وفقا لمرسوم الجمعية الوطنية رقم 77/2000/QH10 المتعلق بقانون الزواج والأسرة	٢٢/ ١٠/ ٢٠٠١

	عنوان الوثيقة	تاريخ الإصدار
٢٤	المرسوم الحكومي رقم 87/2001/ND-CP بشأن العقوبة على المخالفات الإدارية المتعلقة بقانون الزواج والأسرة	٢١/ ١١/ ٢٠٠١
٢٥	المرسوم الحكومي رقم 88/2001/ND-CP بشأن تعميم التعليم الابتدائي	٢٢/ ١١/ ٢٠٠١
٢٦	المرسوم الحكومي رقم 01/2003/ND-CP بشأن تعديل واستكمال بعض مواد نظام التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم رقم 12/CP المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥	٩/ ١/ ٢٠٠٢
٢٧	المرسوم الحكومي رقم 32/2002/ND-CP الذي ينص على تنفيذ قانون الزواج والأسرة فيما يتعلق بالأقليات الإثنية	٢٧/ ٣/ ٢٠٠٢
٢٨	المرسوم الحكومي رقم 68/2002/ND-CP الذي يبين شروط تنفيذ بعض مواد قانون الزواج والأسرة المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية التي يدخل فيها أجانب	١٠/ ٧/ ٢٠٠٢
٢٩	المرسوم الحكومي رقم 98/2002/ND-CP بشأن تعديل واستكمال بعض مواد الحكم المتعلق بالاحتجاز والتوقيف بصورة مؤقتة، الصادر بالمرسوم الحكومي رقم ١٩٩٨/٨٩ المؤرخ في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨	٢٧/١١/ ٢٠٠٢
٣٠	المرسوم الحكومي رقم 98/2002/ND-CP بشأن الاحتجاز والتوقيف بصورة مؤقتة	٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٢
٣١	المرسوم الحكومي رقم 111/2002/ND-CP الذي ينص بالتفصيل ويعطي تعليمات بشأن تنفيذ بعض مواد الأمر المتعلق بالألعاب الرياضية وألعاب الجمباز	٣١/ ١٢/ ٢٠٠٢
٣٢	المرسوم الحكومي رقم 114/2002/ND-CP الذي يفصل بعض المواد المتعلقة بالمرتب في مدونة العمل ويعطي تعليمات بشأن تنفيذها	٣١/ ١٢/ ٢٠٠٢
٣٣	المرسوم الحكومي رقم 12/2003/ND-CP المتعلق بالولادة الاصطناعية	١٢/ ٢/ ٢٠٠٣
٣٤	المرسوم الحكومي رقم 19/2003/ND-CP الذي يبين بالتفصيل مسؤوليات الوكالات الإدارية التابعة للدولة على مختلف مستوياتها فيما يتعلق بكفالة مشاركة مستويات من الاتحاد النسائي الفييتنامي في إدارة الدولة	٧/ ٣/ ٢٠٠٣
٣٥	المرسوم الحكومي رقم 33/2003/ND-CP المتعلق بتعديل واستكمال بعض مواد المرسوم رقم 41/CP الصادر في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ الذي ينص بالتفصيل على شروط تنفيذ بعض المواد المتعلقة بالتأديب والتعويض في قانون العمل ويعطي تعليمات بشأن تنفيذها	٢/ ٤/ ٢٠٠٣

٣٦	المرسوم الحكومي رقم 39/2003/ND-CP المتعلق بالعمالة	١٨/ ٤/ ٢٠٠٣
٣٧	المرسوم الحكومي رقم 49/2003/ND-CP بشأن مهام وزارة الصحة ومسؤولياتها وحقوقها وهيكلها التشغيلي	١٥/ ٥/ ٢٠٠٣
٣٨	المرسوم الحكومي رقم 79/2003/ND-CP بشأن تنفيذ الديمقراطية الشعبية على مستوى الكوميونات	٧/ ٧/ ٢٠٠٣
٣٩	المرسوم رقم 104/2003/ND-CP بشأن تنفيذ عدد من مواد الأمر المتعلق بالسكان	١٦/ ٩/ ٢٠٠٣
٤٠	المرسوم رقم 116/2003/ND-CP المتعلق بتوظيف واستخدام وإدارة الكوادر والموظفين في وكالات الخدمة العامة	١٠/ ١٠/ ٢٠٠٣
٤١	المرسوم رقم 117/2003/ND-CP المتعلق بتوظيف واستخدام وإدارة كوادر وموظفي الوكالات الحكومية	١٠/ ١٠/ ٢٠٠٣
٤٢	قرار الجمعية الوطنية رقم 35/2000/QH10 بشأن تنفيذ قانون الزواج والأسرة	٩/ ٦/ ٢٠٠٠
٤٣	قرار الحكومة رقم 12/2000/NQ-CP بشأن السياسات الوطنية المتعلقة بمنع ومكافحة الأضرار الناتجة عن التدخين في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٠	١٤/ ٨/ ٢٠٠٠
٤٤	قرار الحكومة رقم 16/2000/NQ-CP بشأن تقليص حجم الوكالات العامة	١٨/ ١٠/ ٢٠٠٠
٤٥	القرار رقم 23-NQ-TW الذي اتخذه مجلس أمين الحزب بشأن بناء الوحدة الوطنية من أجل إيجاد شعب غني وبلد قوي ومجتمع عادل وديمقراطي ومتقدم	١٢/ ٣/ ٢٠٠٣
٤٦	القرار رقم 91/2000/QD-TTg بشأن إعطاء علاوة إلى من هم خارج سن العمل عند انهاء معونتهم الشهرية بسبب العجز عن العمل	٤/ ٨/٢٠٠٠
٤٧	القرار رقم 104/2000/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء فيما يتعلق بالبرنامج الوطني الإرشادي بشأن الماء النظيف والتمديدات الصحية في البيئة الريفية في الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥	٢٥/ ٨/ ٢٠٠٠
٤٨	القرار رقم 132/2000/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن عدد من سياسات الحوافز موجهة إلى الصناعات اليدوية الريفية	٢٤/ ١١/ ٢٠٠٠
٤٩	القرار رقم 136/2000/QD-TTg بشأن الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية في الفترة ٢٠٠١- ٢٠١٠	٢٨/ ١١/ ٢٠٠٠
٥٠	القرار رقم 147/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن الموافقة على الاستراتيجية السكانية لفييتنام في الفترة ٢٠٠١- ٢٠١٠	٢٢/ ١٢/٢٠٠٠

	عنوان الوثيقة	تاريخ الإصدار
٥١	القرار رقم 151/2000?QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن الموافقة على خطة العمل المتعلقة بمكافحة البغاء في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥	٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٠
٥٢	القرار رقم 21/2001/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن البموافقة على الاستراتيجية الوطنية للتغذية في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠	٢٢/ ٢/ ٢٠٠١
٥٣	القرار رقم 35/2001/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن الموافقة على الاستراتيجية المتعلقة بخدمات الرعاية الصحية للناس في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠	١٩/ ٣/ ٢٠٠١
٥٤	القرار رقم 37/2001/QD-TTg بشأن النقاهة الصحية للعمال الذين لديهم تأمين اجتماعي	٢١/ ٣/ ٢٠٠١
٥٥	القرار رقم 72L2001/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن الأسرة الفييتنامية	٤/ ٥/ ٢٠٠١
٥٦	القرار رقم 71/2001/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن البرامج االوطنية الإرشادية في الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥	٤/ ٥/ ٢٠٠١
٥٧	القرار رقم 92/2001/QD-TTg بشأن تبسيط اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة الفييتنامية	١١/ ٦/ ٢٠٠١
٥٨	القرار رقم 132/2001/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن الترتيبات المالية لتنفيذ برنامج تطوير الطرق الريفية وقواعد الزراعة المائية والهياكل الأساسية لقرى الحرف اليدوية	٧/ ٩/ ٢٠٠١
٥٩	القرار رقم 143/2001/QD-TTg الذي وافق به رئيس الوزراء على برنامج الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل في الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥	٢٧/ ٩/ ٢٠٠١
٦٠	القرار رقم 201/2001/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن الموافقة على استراتيجية التعليم للفترة ٢٠٠١- ١٠١٠	٢٨/ ١٢/ ٢٠٠١
٦١	القرار رقم 18/2002/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن الموافقة على البرنامج الوطني الإرشادي المتعلق بالسكان وتنظيم الأسرة بحلول ٢٠٠٥	٢١/ ١/ ٢٠٠٢
٦٢	القرار رقم 19/2002/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء للموافقة على الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة بحلول ٢٠١٠	٢١/ ١/ ٢٠٠٢
٦٣	القرار رقم 139/2002/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن الفحص الطبي والمعالجة الطبية للفقراء	١٥/١٠/ ٢٠٠٢

	عنوان الوثيقة	تاريخ الإصدار
٦٤	القرار رقم 13/2003/QD-TTg الذي التخذه رئيس الوزراء بشأن الموافقة على برنامج تعليم القوانين ونشرها في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧	١٧/ ١/ ٢٠٠٣
٦٥	القرار رقم 19/2003/QD-TTg الذي التخذه رئيس الوزراء بشأن الموافقة على البرنامج الوطني الإرشادي المتعلق بالثقافة بحلول ٢٠٠٥	٢٨/ ١/ ٢٠٠٣
٦٦	القرار رقم 27/2003/QD-TTg المتعلق بإصدار نظام التكليف وإعادة التكليف والتناوب والاستقالة والتسريح لموظفي الخدمة المدنية ذوي المناصب العالية	١٩/ ٢/ ٢٠٠٣
٦٧	القرار رقم 69/2003/QD-TTg الذي وافق به رئيس الوزراء على برنامج الارتقاء بنوعية موظفي الخدمة العامة في الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٥	٢٩/ ٤/ ٢٠٠٣
٦٨	القرار رقم 161/2003/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن إصدار نظام تدريب موظفي الخدمة المدنية	٤/ ٨/ ٢٠٠٣
٦٩	القرار رقم 170/2003/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن السياسات التفضيلية المتعلقة بالخدمات الثقافية	١٤/ ٨/ ٢٠٠٣
٧٠	القرار رقم 4776 QD-BNN/TCCB الذي اتخذته وزارة الزراعة والتنمية الريفية بشأن إقرار استراتيجية التنمية الزراعية والريفية بحلول عام ٢٠١٠ وخطة العمل المتعلقة بالجنسين في التنمية الزراعية والريفية في ٢٠٠٥	٢٨/١٠/ ٢٠٠٣
٧١	القرار رقم 256/2003/QD-TTg الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة بحلول ٢٠١٠ والتوجهات بحلول عام ٢٠٢٠	٢/ ١٢/ ٢٠٠٣
٧٢	التوجيه رقم 15/2000/CT-TTg الصادر عن رئيس الوزراء بشأن تنفيذ قوانين عام ٢٠٠٠ للزواج والأسرة	٩/ ٨/ ٢٠٠٠
٧٣	التوجيه رقم 06-CT/TW الصادر عن الأمانة المركزية للحزب بشأن تحسين شبكة الرعاية الصحية على المستوى الشعبي	٢٢/ ١/ ٢٠٠١
٧٤	التوجيه رقم 10/2001/CT-TTg الصادر عن رئيس الوزراء بشأن تنفيذ الاستراتيجية السكانية لفييتنام في الفترة ٢٠٠١- ٢٠١٠	٤/ ٥/ ٢٠٠١
٧٥	التوجيه رقم 07-CT/TW بشأن التحضير لانتخابات الجمعية الوطنية الحادية عشرة	٢٥/ ١/ ٢٠٠٢
٧٦	التوجيه رقم 25/2003/CT-TTg الصادر عن رئيس الوزراء بشأن تنفيذ المرسوم المتعلق بمكافحة البغاء	٢١/ ١١/ ٢٠٠٣

	عنوان الوثيقة	تاريخ الإصدار
٧٧	التعميم رقم 104/2000/TT-BTC الذي يتضمن توجيهات لتنفيذ المرسوم الحكومي رقم 19/2000/ND-CP الصادر في ٨/ ٦/ ٢٠٠٠ بشأن تنفيذ قانون الضرائب الخاص بنقل الحق في الاستغلال العقاري والقانون المنقح المتعلق بنقل الحق في الاستغلال العقاري	٢٣/ ١٠/٢٠٠٠
٧٨	التعميم رقم 73/2000/TTLT-BTCCBCP-BTC المشترك بين الوكالات لتوجيه عملية تنفيذ سياسة تخفيض حجم الوكالات التي تقدم الخدمة العامة	٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٠
٧٩	التعميم رقم 01/2001/TTLT-BTP-BCA-TANDTC-VKSNDTC المشترك بين الوكالات لتوجيه عملية تنفيذ الفصل ١٥، المتعلق بجرائم مخالفة لأنظمة الزواج والأسرة، من قانون العقوبات لعام ١٩٩٩	٢٥/ ٩/ ٢٠٠١
٨٠	التعميم رقم 1990/2001/TT-TCDC من الإدارة العقارية بشأن إجراءات إصدار شهادة الحق في الاستغلال العقاري	٣٠/١١/ ٢٠٠١
٨١	التعميم رقم 11/2002/TT-BLDTBXH بشأن تنفيذ عدد من أحكام المرسوم رقم 41/2002/ND-CP الصادر عن الحكومة بشأن العمال العاطلين عن العمل بسبب سياسات إعادة توزيع الأعمال التي تأخذها المؤسسات المملوكة للدولة	١٢/ ٦ / ٢٠٠٢
٨٢	التعميم رقم 07/2003/TT-BLDTBXH الصادر عن وزارة العمل والمعوقين نتيجة الحرب والشؤون الإجتماعية بشأن تنفيذ عدد من الأحكام التكميلية في نظام التأمين الاجتماعي	١٢/ ٣/ ٢٠٠٣